

الموضوع الحادي عشر

العلوم التي يحتاجها المفسر

بحث هذا الموضوع في مقدمة تفسيره ابن جزي^(١)، وأبو حيان^(٢)، وتعرض لجانب منه ابن عطية^(٣).

والعلوم التي يحتاجها المفسر حتى يقدم على تفسير كتاب الله عديده، أوصلها ابن جزي إلى اثني عشر فناً من العلوم، واكتفى أبو حيان بسبعة فنون على الاختصار وهي:

الفن الأول: التفسير: وهو المقصود بنفسه من بين الفنون، وسائر الفنون أدوات تعين عليه أو تتعلق به أو تتفرع منه، ويقصد بالتفسير: شرح القرآن وبيان معناه والإفصاح بما يقتضيه بنصه أو إشارته أو فحواه.

والتفسير متفق عليه ومختلف فيه، أما المختلف فيه فهو ثلاثة أنواع:

الأول: اختلاف في العبارة، واتفاق في المعنى، وهو ليس بخلاف.

الثاني: اختلاف في التمثيل، مع الاتفاق في المعنى، وهو الآخر ليس

(١) انظر: تفسيره: ١٠/١ - ١٤.

(٢) انظر: تفسيره: ١٤/١ - ١٧.

(٣) انظر تفسيره: ٦٣/١.

بخلاف.

الثالث: اختلاف المعنى، يحتاج إلى ترجيح بينها.^(١)

الفن الثاني: القراءات: ويتعلق ذلك باختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص أو تغيير حركة أو إتيان بلفظ بدل لفظ، وذلك بتواتر وآحاد.

وأهمية القراءات بمنزلة الرواية في الحديث، فلا بد من ضبطها إذ بها يُعرف كيفية النطق بالقرآن^(٢)، وهي نوعان:

النوع الأول: القراءات المشهورة: وهي القراءات السبع، وهي حرف نافع المدني وابن كثير المكي، وأبي عمرو بن العلاء البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم، وحمزة، والكسائي الكوفيّين، وما جرى مجراهم في الصحة والشهرة، كقراءة يعقوب الحضرمي^(٣)، ويزيد بن القعقاع^(٤)، ومن

(١) انظر: تفسير ابن جزى: ١١/١. وقد عد ابن جزى التفسير قسماً للعلوم التي يحتاجها المفسر وهو في الحقيقة نتيجة الإلمام بتلك العلوم وحصولها، ولهذا لم يعتبره أبو حيان ولا غيره فناً مستقلاً من تلك الفنون، بل عدّوه نتيجة تلك العلوم وحصيلتها.

(٢) وبها يترجح بعض الوجوه المحتملة على بعض. انظر: الإتقان للسيوطي: ١٨٧/٤.

(٣) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، أحد القراء العشرة، وإمام أهل البصرة في القراءة، يقول أبو حاتم: كان أعلم من أدركنا ورأينا بالحروف والاختلاف في القرآن، توفي (٢٠٥ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار للذهبي: ١٥٧/١ - وغاية النهاية لابن الجزري: ٣٨٦/٢.

(٤) هو يزيد بن القعقاع، أبو جعفر المدني المخزومي، تابعي جليل، وأحد القراء العشرة،=

أحسن المصنفات فيه «الإقناع» لأبي جعفر بن الباذش^(١)، وفي القراءات العشر كتاب «المصباح»^(٢) لأبي كرم الشهرزوري^(٣)،^(٤)

والنوع الثاني: القراءات الشاذة: وهي ما سوى ذلك، وسميت شاذة لعدم استقامتها في اللفظ، وقد تكون فصيحة اللفظ، أو قوة المعنى.

شروط القراءة الصحيحة: وللقراءة الصحيحة ثلاثة شروط:

الأول: أن تكون موافقة لمصحف عثمان رضي الله عنه^(٥).

=تصدّر لإقراء القرآن دهرًا، وثقه ابن معين وغيره، توفي (١٢٧ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار للذهبي: ١/ ٧٢- وغاية النهاية لابن الجزري: ٢/ ٣٨٢. ويعقوب الحضرمي ويزيد بن القعقاع هما من الثلاثة المكملين للعشرة، والثالث هو خلف البزار.

(١) هو أحمد بن علي بن أحمد بن خلف، أبو جعفر الباذش، محدث محقق ثقة، ألف كتاب الإقناع في القراءات، قيل: من أحسن الكتب في السبعة، توفي (٥٤٠ هـ). انظر: غاية النهاية لابن الجزري: ١/ ٨٣.

(٢) كتاب الإقناع مطبوع، أما كتاب المصباح فقد حقق الأخ إبراهيم الدوسري الأصول منه، وتقدم به إلى كلية أصول الدين بالرياض لنيل درجة الدكتوراه في القرآن وعلومه.

(٣) هو المبارك بن الحسن بن أحمد، أبو الكرم الشهرزوري البغدادي، إمام في القراءة، ثقة خير، توفي (٥٥٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار للذهبي: ١/ ٥٠٦ - غاية النهاية لابن الجزري: ٢/ ٣٨.

(٤) انظر: تفسير ابن جزي: ١/ ١١ و ١٩/ ١ - وتفسير أبي حيان: ١/ ١٦.

(٥) المقصود المصحف الإمام، وقد ذكر ابن الجزري في طيبة النشر شروط القراءة=

الثاني: أن تكون موافقة لكلام العرب ولو على بعض الوجوه أو في بعض اللغات.

الثالث: النقل المتواتر أو المستفيض.^(١)

اختلاف القراء: والاختلاف بين القراء يكون في أحد أمرين:

الأول: في الأصول: وهو ما كان الاختلاف فيه لا يغير المعنى^(٢)، ولها ثمانية قواعد:

الأولى: الهمزة، وهي في حروف المد الثلاثة، ويزاد فيها على المد

=الصحيحة، فذكر منها أن تكون القراءة موافقة لرسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً. وهذا أدق لأن المصاحف العثمانية مختلفة فيما بينها، كما وقع الاختلاف في عددها. انظر: طيبة النشر لابن الجزري: ص ١٦٩ ضمن مجموع إتحاف البررة بالمتون العشرة.

(١) وهو المعبر عنه عند ابن الجزري بصحة السند، وإلى ذلك يشير في طيبة النشر له بقوله:

فكلُّ ما وافقَ وَجْهَ نَحْوِ	وكان للرُّسْمِ احْتِمَالاً يَحْوِي
وَصَحَّ إِسْنَاداً هُوَ الْقُرْآنُ	فهذه الثلاثة الأركانُ
وَحَيْثُما يَخْتَلُ رُكْنٌ أُثْبِتَ	شُدُوذُهُ لو أَنَّهُ في السَّبْعَةِ

انظر: طيبة النشر لابن الجزري: ص ١٦٩ ضمن مجموع إتحاف البررة بالمتون العشرة.

(٢) المراد بالأصول عند علماء القراءات، القواعد الكلية المطردة غالباً، يقول الإمام الشاطبي

(قاسم بن فرو):

فهذي أصولُ القَوْمِ حالَ اطِّرادِها أجابتْ بِعَوْنِ اللّهِ فَاتَّظَمَتْ حُلَا

انظر: حرز الأمانى للشاطبي: ص ٣٨ ضمن مجموع إتحاف البررة بالمتون العشرة.

الطبيعي بسبب الهمزة والتقاء الساكنين.

الثانية: وأصلها التحقيق، ثم قد يخفف على سبعة أوجه: إبدال واو أو ياء أو ألف^(١) وتسهيل بين الهمزة والواو، وبين الهمزة والياء، وبين الهمزة والألف، وإسقاط.^(٢)

الثالثة: الإدغام، والإظهار، والإظهار هو الأصل.

والإدغام: يكون إما مثلين أو^(٣) متقاربين، في كلمة أو كلمتين^(٤). وهو نوعان:

النوع الأول: إدغام كبير ويسمى الإدغام المتحرك، انفرد به أبو عمرو^(٥).

(١) مثال الواو قوله تعالى ﴿يَوْمَنُونَ﴾ [البقرة: ٣]، ومثال الياء ﴿يِير﴾ [الحج: ٤٥]، ومثال الألف ﴿يَالْمُون﴾ [النساء: ١٠٤].

(٢) أي إسقاط إحدى الهمزتين من كلمتين مثل ﴿جاء أمرنا﴾ [هود: ٤٠] و﴿من السماء أو﴾ [الأنفال: ٣٢].

(٣) الأولى أن يقال: وإما متقاربين، قال تعالى ﴿إما شاكراً وإما كفوراً﴾ [الإنسان: ٣].

(٤) في كلمة مثل ﴿يدرككم﴾ [النساء: ٦٨]، وفي كلمتين مثل ﴿اضرب بعصاك﴾ [الحجر: ٦٠].

(٥) قيل سمي كبيراً لكثرة وقوعه وقيل غير ذلك، وهو أن يكون الحرف الأول منه متحركاً مثل قوله تعالى ﴿فيه هدى﴾ [البقرة: ٢] و﴿طبع على﴾ [التوبة: ٨٧] النشر لابن الجزري: ١/ ٢٧٤- والإتقان للسيوطي: ١/ ٢٦٣.

النوع الثاني: إدغام صغير ويسمى إدغام الساكن، وهو لجميع القراء^(١).

الرابعة: الإمالة، وهي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، والأصل الفتح، ويوجبها الكسرة والياء.

الخامسة: الترقيق والتفخيم، والحروف ثلاثة أقسام:

القسم الأول: تفخم على كل حال، وهي حروف الاستعلاء السبعة^(٢).

القسم الثاني: تفخم تارة وترقق تارة، وهي (الراء) أصلها التفخيم وترقق للكسر والياء^(٣) و (اللام) أصلها الترقيق وتفخم لحروف

(١) وهو أن يكون الحرف الأول ساكناً. وانظر: الإنقان للسيوطي: ٢٦٧/١.

(٢) وهي مجموعة في قولهم: خص ضغط قظ.

(٣) ترقيق إذا كان قبلها ياء ساكنة ووقف عليها مثل ﴿قديراً﴾ عند كل القراء، أو كان قبلها ياء وهي مفتوحة فإنها ترقيق عند ورش نحو ﴿قديراً﴾ و ﴿بصيراً﴾ يقول ابن الجزري: ورَّقَ الرِّاءُ إِذَا مَا كُسِرَتْ كَذَاكَ بَعْدَ الْكُسْرِ حَيْثُ سَكُنَتْ
إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفٍ اسْتِعْلَا أَوْ كَانَتْ الْكُسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلًا
وَالْخُلْفُ فِي ﴿فِرْقٍ﴾ لَكُسْرِ يَوْجَدُ وَأَخْفَ تَكْرِيراً إِذَا تُشَدُّ

انظر: القصيدة الجزرية: ص ٣٧٣ ضمن مجموع إتحاف البررة بالمتون العشرة.

الإطباق^(١)، و(الألف) وهي تابعة للترقيق والتفخيم لما قبلها.

القسم الثالث: ترقق على كل حال وهي سائر الحروف.

السادسة: الوقف، وهو على ثلاثة أنواع:

الأول: سكون جائز في الحركات الثلاثة.

الثاني: روم في المضموم والمكسور^(٢).

الثالث: إشمام في المضموم خاصة^(٣).

السابعة: مراعاة الخط في الوقف.

الثامنة: إثبات الياءات وحذفها.

(١) حروف الإطباق أربعة، يقول ابن الجزري: وصادُ ضادُ وطاءُ وظاءُ مُطَبَّقَةٌ.....

انظر: القصيدة الجزرية: ص ٣٧٤.

(٢) الروم: هي حركة مختلطة مختلفة لضرب من التخفيف، وهي أكثر من الإشمام لأنها

تسمع. انظر: الصحاح للجوهري (روم): ١٩٣٨/٥، ومثال الروم مع المضموم

﴿نستعين﴾، ومثاله مع المكسور ﴿الرحيم﴾.

(٣) الإشمام: ضمك شفتيك بعد سكون الحرف أصلاً، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى

لأنه لرؤية العين لا غير. انظر: التيسير للداني: ٥٩، ومثاله: ﴿نستعين﴾.

الثاني في فرش الحروف:

وهو ما لا يرجع إلى أصل مطرد، ولا قانون كلي، وهو على وجهين:

اختلاف في القراءة باختلاف المعنى، واختلاف في القراءة باتفاق

المعنى.^(١)

الفن الثالث: أصول الفقه وما يتعلق به من معرفة الإجمال والتبيين، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، ودلالة الأمر والنهي، وفحوى الخطاب ولحن الخطاب، ووجوه التعرض، وأسباب الخلاف، وما أشبه ذلك مما هو من أصول الفقه ومن أدوات التفسير التي تعين على فهم المعاني، وترجيح الأقوال، إذ بأصول الفقه يعرف المفسر وجه الاستدلال والاستنباط، فهو إذاً نعم العون له.

الفن الرابع: النسخ:

وهو في اللغة: الإزالة والنقل.^(٢)

وفي الاصطلاح: رفع الحكم الشرعي بعد ما نزل.^(٣)

(١) انظر: تفسير ابن جزي: ١١/١ و ١٩/١.

(٢) انظر: أساس البلاغة للزمخشري: ٦٢٩- ولسان العرب لابن منظور: ٦١/٣.

(٣) اختلف أهل العلم في تعريف النسخ اصطلاحاً والذي اختاره الأكثر واشتهر، هو التعريف الذي أطلقه ابن الحاجب بقوله: النسخ رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي=

وبه يعرف المفسر المحكم من غيره، وهو يتعلق بالأحكام لأنها محل النسخ إذ الأخبار لا تنسخ، ثم إن النسخ واقع في مواضع عديدة من القرآن على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: نسخ اللفظ والمعنى، كقوله: «لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم»^(١).

الوجه الثاني: نسخ اللفظ دون المعنى، كقوله (الشيخ والشيخة إذا زنيا

= متأخر. انظر مختصر المنتهى مع شرحه للعضد: ١٨٥/٢. وعرفه فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين بقوله: هو رفع حكم دليل شرعي، أو لفظه بدليل من الكتاب والسنة. انظر: الأصول في علم الأصول لابن عثيمين: ٣٥- وانظر ما كتبه الدكتور سليمان اللاحم في مقدمته التي قدم بها تحقيق كتاب الناسخ والمنسوخ للنحاس: ١١١/١.

(١) رواه أحمد في المسند: ٤٧/١ بسند صحيح عن عمر - وانظر فواتح الرحموت: ٧٣/٢. وهذا المثال فيه نظر، فلا زال من المقرر في الشريعة أن لا ينتسب الابن إلى غير أبيه، ولهذا ضرب ابن حزم في كتابه معرفة الناسخ والمنسوخ: ١٥٥ هذا المثال على النوع الثاني الذي هو نسخ الخط دون الحكم.

والمثال الذي يمكن ضربه لهذا النوع ما ذكرته عائشة رضي الله عنها: كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات، فنسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهن مما يقرأ في القرآن. يعني وبعض الناس لا زال يقرؤها، ولم يعلم بنسخها. صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الرضاع، باب: التحريم بخمس رضعات: ٢٩/١٠ - وقد قال مكي: ولا أعلم له - أي لهذا المثال - نظيراً. الإتيقان: ٧٠٦/٢ ط البغا - وانظر: ابن جزي ومنهجه في التفسير لمحمد علي الزبيري: ٧٧٥/٢ حاشية (٥).

فارجوهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم^(١).

الوجه الثالث: نسخ المعنى دون اللفظ. قال ابن جزي: وهو كثير منه في القرآن على ما عد بعض العلماء مائتا موضع وثنى عشرة موضع منسوخة، إلا أنهم عدوا التخصيص والتقييد نسخاً، والاستثناء نسخاً.

قال: وبين هذه الأشياء وبين النسخ فروق معروفة^(٢).

وقد صنف الناس في الناسخ والمنسوخ تأليف يعد من أحسنها تأليف

(١) روى الزهري عن عبد الله عن ابن عباس قال: خطبنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: كنا نقرأ: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة... الحديث، وروي ذلك عن غيره من الصحابة، وهي بالفاظ متفاوتة، أخرجها أحمد في المسند: ١٨٣/٥ - ومالك في الموطأ: كتاب الحدود، باب: ما جاء في الرجم: ٦٢٩، ط فؤاد عبد الباقي - وأوردها ابن حجر في الفتح: ٦٥/٩ - والهيتمي في المجمع: ٢٦٥/٦ عن العجماء، وقال: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح. وهي في الناسخ والمنسوخ للنحاس: ٤٣٥/١ تحقيق اللاحم. - وانظر الإتيان للسيوطي: ٧١٨/٢ ط البغا.

(٢) وقد اختلف القائلون بالنسخ في عدد المواضع التي وقع فيها النسخ بين أكثر ومقل، ويعد ابن جزي رغم هذا القيد الذي وضعه من أكثرين، فقد ذكر أن ما نسخ بآية السيف فقط بلغت مائة آية وأربع عشرة آية، وهو لا شك رقم عظيم إذا ما قورن بالسيوطي القائل بأنها على الأكثر إحدى وعشرون آية وقال: لا يصح دعوى النسخ في غيرها. وقد كتب الأستاذ مصطفى زيد كتابه القيم: النسخ في القرآن الكريم، فحرر القول في كل آية قيل إنها منسوخة. انظر: الإتيان: ٧١٢/٢.

القاضي أبي بكر ابن العربي.^(١)

الفن الخامس: الحديث، وما هو منه من تعيين المبهم، وتبيين المجهول، وسبب النزول، والنسخ وغير ذلك، ويؤخذ ذلك من النقل الصحيح عن رسول الله ﷺ.

ويحتاج المفسر إلى رواية الحديث وحفظه لوجهين:

الأول: إن كثيراً من الآيات نزلت في قوم مخصوصين وبأسباب مخصوصة، كالتى نزلت في شأن حادثة أو نتيجة سؤال، ولهذا لا بد للمفسر من معرفة فيمن نزلت الآيات، وفيما نزلت، ومتى نزلت.

الثاني: أنه ثبت عن النبي ﷺ تفسير بعض القرآن، فلا يجوز تجاوز ذلك إلى قول غيره، لهذا لزم المفسر معرفة ذلك.

الفن السادس: القصص القرآني، وأخبار الأنبياء والسابقين التي ذكرها القرآن، كقصة موسى وفرعون، وقصة أصحاب الكهف، وذو القرنين وغيرهم.

فقد قرر العلماء أنه لا بد للمفسر من معرفة ما يتوقف عليه التفسير مما ثبت في الصحيح من تفاصيل تلك القصص، فهي إنما ضربت لما فيها من

(١) انظر: تفسير ابن جزي: ١٨/١ - وكتاب ابن العربي في النسخ مطبوع بتحقيق الدكتور عبد الكبير المعري.

الدروس والعبر والحكم، أما تلك التي يكون فيها إنقاص بمكانة الأنبياء عليهم السلام، مما هو من رواية بني إسرائيل فينبغي الإعراض عنها صفحاً.

ويلاحظ أن كثيراً من القصص والأخبار قد تكررت، وذلك لحكم

منها:

الأول: أن في التكرار إضافات زائدة في مواطن لم توجد في غيرها^(١).

الثاني: أن تلك الأخبار جاءت في مواطن على طريقة الإطناب، وفي مواطن على طريقة الإيجاز؛ وذلك لإظهار فصاحة القرآن^(٢).

الثالث: أنه أريد من ذكر الأخبار مقاصد معينة، وتعددت القصص بتعدد تلك المقاصد، ومن المقاصد إثبات نبوة الأنبياء المتقدمين بذكر ما جرى على أيديهم من المعجزات، وذكر إهلاك من كذبهم، ومنها إثبات النبوة لمحمد ﷺ لإخباره بتلك الأخبار من غير تعلم من أحد ﴿مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا﴾ [هود: ٤٩]، ومنها تسلية النبي ﷺ عن تكذيب قومه له بالتأسي بمن تقدم من الأنبياء ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ

(١) مثل قوله تعالى: ﴿فَالْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حِيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه: ٢٠]، وقال ﴿فَالْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا

هِيَ ثُعْبَانٌ مَبِينٌ﴾ [الشعراء: ٣٢] فالآيتان في عصا موسى، وذكر في الأولى أنها حية، وفي

الثانية أنها ثعبان، يقول الزركشي: فائدته أن ليس كل حية ثعبان، وهذه عادة العرب.

البرهان: ٢٦/٣.

(٢) انظر: البرهان للزركشي: ٢٦/٣.

قَبْلِكَ ﴿[الأنعام: ٣٤] ومنها تسليته ﷺ ووعدته بالنصر كما نصر الأنبياء من قبله، وغير ذلك من أخبار الأنبياء التي حوت كثيراً من العجائب والمواعظ، ولكون هذه الأخبار تفيد فوائد عديدة ذكرت في مواطن كثيرة.^(١)

الفن السابع: أصول الدين، والكلام على ما يجوز على الله، وما يجب له، وما يستحيل عليه، والنظر في النبوات وغيرها من أصول الدين، ويتعلق هذا الفن بالقرآن من جانبيين:

الأول: ما ورد في القرآن من إثبات العقائد، وإقامة البراهين عليها، والرد على أصناف الكفار.

والثاني: أن طوائف المسلمين تحتج بالقرآن لمذهبها، وترد على مخالفيها، فمعرفة المفسر بهم توصله إلى التحقق والتثبت في القول.

وقد صنف العلماء من سائر الطوائف في هذا الفن كتباً عديدة، زلت فيها أقدام كثيرة.

الفن الثامن: علم اللغة، وهو من ألزم الفنون لطالب التفسير؛ يقول مجاهد: لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم

(١) انظر: تفسير ابن جزي: ١٠/١ - وينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي: ٢٦/٣ -

٣٠ - والزيادة والإحسان لابن عقيلة: ٢١٥/١ (النوع الخامس والعشرون بعد المائة)

تحقيق مصلح السامدي.

يكن عالماً بلغات العرب. وقال الإمام مالك: لا أوتى برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالاً.^(١)، فيها يعرف شرح الألفاظ ومدلولاتها، وفي كتاب الله مفردات عظيمة منها الغريب وغيره ما يلزم المفسر حفظه ومعرفته، من أفضل المصنفات التي اهتمت بهذا الفن كتاب ابن سيده^(٢)، وكتاب «تهذيب اللغة» للأزهري^(٣) و«الصحاح» للجوهري^(٤)، وغيرها^(٥).

الفن التاسع: أحكام القرآن، وما ورد فيها من الأوامر والنواهي،

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية بنحوه: ٣٢٢/٦ - والبيهقي في الشعب (ح ٣١٣ -

٥٦٥/٢) - وانظر الإتيان للسيوطي: ١٨٢/٤.

(٢) هو علي بن إسماعيل المرسى الضرير، المعروف بابن سيده، إمام في اللغة حافظ لها، وأحد من يضرب بذكائه المثل، له (المحكم والمحيط الأعظم) في اللغة، توفي (٤٥٨هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٨/١٤٤ - ومرآة الجنان لليافعي: ٨٣/٣.

(٣) هو العلامة أبو منصور، محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري الهروي، كان رأساً في اللغة والفقه، له تهذيب اللغة، وآخر في التفسير، توفي (٣٧٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء

للذهبي: ١٦/٣١٥ - ووفيات الأعيان لابن خلكان: ٤/٣٣٤.

(٤) هو إسماعيل بن حماد التركي، إمام اللغة، وأحد من يضرب به المثل في ضبط اللغة، له

كتاب الصحاح في اللغة، توفي (٣٩٣هـ). انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٧/٨٠ -

ومرآة الجنان لليافعي: ٢/٤٤٦.

(٥) ومن المؤلفات فيه (الموعب في اللغة لأبي غالب تمام بن غالب القرطبي ت ٤٣٦هـ)،

و(الجامع في اللغة) لمحمد بن جعفر القيرواني المعروف بالقزاز، ت (٤١٢هـ) وغير ذلك.

والمسائل الفقهية، قال بعض العلماء: آيات الأحكام في القرآن خمسمائة آية، وقد تزيد، وأشهر من صنف فيها تصنيفاً القاضي أبو بكر بن العربي، وأبو محمد بن الفرس^(١).

الفن العاشر: علم النحو، ومعرفة الأحكام التي للكلم العربية، من جهة أفرادها ومن جهة تركيبها: نزل القرآن بلسان العرب فكان تعلم لسانها - الذي هو النحو - من أكد الضروريات للمفسر، لأن المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب، روي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: أعربوا القرآن والتمسوا غرائب^(٢).

(١) هو أبو محمد بن الفرس، واسمه عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الأنصاري، شيخ المالكية بغرناطة في زمانه، قيل أن كتابه من أفضل ما وضع في أحكام القرآن، توفي (٥٩٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: ٣٦٤/٢١ - والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي: ١٨٠/٦.

(٢) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن: (ح ٧٤٣ - ٣١٨) - وابن أبي شيبة في المصنف: ٤٥٦/١٠ - والبيهقي في الشعب: ٥٧٣/٢، وفي رواية عنده: «والتمسوا إعرابه»، وهي التي أوردها الماوردي في تفسيره: ١٩٢/١ تحقيق الدكتور محمد الشايع. - والخطيب البغدادي في تاريخه: ٧٧/٨ - وابن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء: ١٥/١ - وأورده السيوطي في الجامع الصغير، ورمز لضعفه، وقال المناوي: ٥٥٨/١ قال الحاكم: ٤٣٩/٢: صحيح عند جماعة. فردّه الذهبي فقال: مجمع على ضعفه، وتبعه العراقي فقال: سنده ضعيف. وقال الهيثمي: فيه متروك. وقال المناوي: فيه ضعيفان.

ومعنى إعرابه كما قال المناوي في الفيض القدير: ٥٥٨/١: أي تعرفوا ما فيه من بدائع =

روى ابن الأنباري عن أبي مُليكة قال: قدم إعرابي في زمان النبي ﷺ قال: فأقرأه رجل (براءة) فقال: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣] بالجر [رسوله]، فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله؟ فإن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه.

فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه فقال: يا أعرابي، أتبرأ من رسول الله ﷺ؟ فقال: يا أمير المؤمنين إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن، فسألت من يقرئني، فأقرأني هذا سورة (براءة) فقال: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾، فقلت: أو قد برئ الله من رسوله، إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه؟ فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي؛ قال: فكيف يا أمير المؤمنين؟ قال ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ مما برئ الله ورسوله.^(١)

=العربية ودقائقها وأسرارها، وليس المراد الإعراب المصطلح عليه عند النحاة، لأن القراءة مع اللحن ليست قراءة ولا ثواب له فيها. قال: والتمسوا غرائب: أي ألفاظه التي يحتاج البحث عنها في اللغة. اهـ.

ويقول أستاذي الدكتور محمد الشايع: المراد بالإعراب هنا تبين المعاني وإظهارها، وليس الإعراب بمفهوم النحاة كما استشهد به الماوردي، لأن الإعراب بهذا المفهوم لم يعرف إلا بعد زمن النبوة، فهو اصطلاح حادث. انظر: النكت والعيون للماوردي: ١/ ١٩٢ حاشية (٥) بتحقيق فضيلته.

(١) أورده القرطبي في تفسيره: ١/ ٢٤ - وذكره أبو حيان: ٦/ ٣٦٧ - وأورده السيوطي في الدر المنثور وعزاه لابن الأنباري وابن عساكر: ٤/ ١٢٧ ط دار الفكر.

والنحو قسمان:

أحدهما عوامل الإعراب: وهي أحكام الكلام المركب.

والآخر التصريف: وهي أحكام الكلمات قبل التركيب.

ومن أحسن التصانيف في هذا العلم «الكتاب» لسيبويه، «وتسهيل الفوائد» لأبي محمد بن مالك الطائي، وأحسن التصانيف في التصريف كتاب «المتع» لابن عصفور^(١).

الفن الحادي عشر: الفصاحة والبلاغة وأدوات البيان^(٢)، وكون

(١) هو علي بن مؤمن بن محمد النحوي، المعروف بابن عصفور، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، أقبل عليه الطلبة لتلقي النحو، وتصدر للتدريس في عدة بلاد، توفي (٦٦٥هـ) انظر: فوات الوفيات للكتبي: ٩٣/٢ - وشذرات الذهب لابن العماد: ٣٣٠/٥.

(٢) هذا الفن هو من أهم الفنون التي يحتاجها المفسر، وهو أعظم أركانه كما يقول الزركشي، فإنه لا بد من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز من الحقيقة والمجاز، وتأليف النظم، وغير ذلك.. ويقول في ذلك: واعلم أن معرفة هذه الصناعة بأوضاعها هي عمدة التفسير المطلع على عجائب كلام الله، وهي قاعدة الفصاحة وواسطة عقد البلاغة. البرهان في علوم القرآن: ٣١١/١. ويقول ابن خلدون: وأحوج ما يكون إلى هذا الفن المفسرون. المقدمة: ٥٥٢، وأكد أهل البلاغة أن إعجاز القرآن لا يدرك إلا به، فقال السكاكي في مفتاح العلوم: ٦٥٣: اعلم أن شأن الإعجاز عجيب، يدرك ولا يمكن وصفه. كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها، وكالملاحاة ولا طريق إلى تحصيله لغير ذوي الفطر السليمة، إلا التمرن في علمي المعاني والبيان. اهـ. وما يذكره المصنفون من =

اللفظ أو التركيب أحسن وفصح:

أما الفصاحة فلها خمسة شروط:

الأول: كون الألفاظ عربية أصيلة.

الثاني: كونها مستعملة متداولة غير مستثناة.

الثالث: وفاء العبارة للمعنى، وأن لا تكون قاصرة عن البيان.

الرابع: سهولة العبارة، وخلوها من التعقيد^(١).

الخامس: سلامة العبارة من حشو الكلام وفضول القول.

وأما البلاغة: فقد عرفها ابن جزي بقوله: هي سياق الكلام على ما يقتضيه الحال والمقال من الإيجاز والإطناب، ومن التهويل، والتعظيم، والتحقيق، ومن التصريح والكناية والإشارة وشبه ذلك، بحيث يهز النفوس ويؤثر في القلوب، ويقود السامع إلى المراد أو يكاد^(٢).

= ضرورة إلمام المفسر بأدوات البيان كلها - والتي ستمر بنا بعد قليل - أمر فيه تكلف واضح، ومبالغة ظاهرة، فليست كل تلك الأدوات والفنون من لوازم عمل المفسر، ولا أنه يتعين عليه معرفتها والإلمام بها. والله أعلم.

(١) التعقيد أن يشبك المتكلم طريقك إلى المعنى، ويوعر مذاهبك نحوه حتى يقسم فكرك ويشعب قلبك. قاله البرقوقي. انظر شرح البرقوقي على التلخيص للقزويني: ٣٢.

(٢) ويمثل تعريف ابن جزي عرفه القزويني غير أنه أضاف قيد الفصاحة فقال: البلاغة في =

وأما أدوات البيان، فهي صناعة البديع، وهو تزيين الكلام كما يزين القلم الثوب. قال ابن جزي: وجدنا منها في القرآن اثنين وعشرين نوعاً وهي^(١):

الأول: المجاز، وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بينهما^(٢)، وهو اثنا عشر نوعاً: التشبيه^(٣)، والاستعارة^(٤)، والزيادة، والنقصان، وتشبيه المجاور باسم مجاوره، والملابس باسم ملابسه، والكل،

=الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته. التلخيص في علوم البلاغة للقرظيني: ٣٣.

(١) الأنواع التي ذكرها ابن جزي تشمل الفنون الثلاثة، فمنها ما يتعلق بعلم المعاني كالتميم والتكرار والاستطراد، ومنها ما يتعلق بعلم البيان كالمجاز بأنواعه، ومنها ما يتعلق بعلم البديع كالتجنيس والمطابقة.

(٢) عرف الجرجاني المجاز بقوله: كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول.

ويقول القرظيني: هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته. أسرار البلاغة للجرجاني: ٢٨٥ ط المنار - والتلخيص لعلوم البلاغة للقرظيني: ٢٩٤.

(٣) التشبيه: الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى، والمراد هنا ما لم تكن على وجه الاستعارة بالكناية والتجريد. انظر: التلخيص في علوم البلاغة للقرظيني: ٢٣٨ - والإتقان للسيوطي: ٧٧٣/٢ وفيه تعريفات أخرى.

(٤) عرفها ابن أبي الأصعب بقوله: الاستعارة تسمية المرجوح الخفي باسم الراجح الجلي. بديع القرآن: ١٨.

وإطلاق اسم الكل على البعض، وإطلاق اسم البعض على الكل، والتسمية باعتبار ما يستقبل، والتسمية باعتبار ما مضى.

حكم المجاز، اختلف العلماء في وقوع المجاز في القرآن، فمنعه فريق، وأباحه أهل اللغة والأصول، وقالوا: إن القرآن نزل بلغة العرب وعلى أساليبهم، ومن عادة فصحاء العرب، وبلغائهم استعمال المجاز في بيانهم^(١).

قال ابن جزي: ولا وجه لمن منعه، لأن الواقع منه في القرآن أكثر من

(١) ذهب كثير من العلماء إلى وقوع المجاز في اللغة والقرآن، وأنكره آخرون، وأشهر من قال بعدم وقوع المجاز في القرآن شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، ومن المعاصرين الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، وألف رسالة أسماها (منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز)، وحثهم أن المجاز أخو الكذب، والقرآن منزّه عنه، وأن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز تقسيم حادث لم يتكلم به الصحابة ولا التابعون، ولا أئمة اللغة المشهورون كمالك والشافعي والثوري وأبي حنيفة وسيبويه والخليل. كما أشار الشنقيطي في رسالته السابقة إلى أن القائلين بالمجاز يجمعون على أن كل مجاز يجوز نفيه، قال: ولا شك أنه لا يجوز نفي شيء من القرآن. كما بين أن المعطلة إنما تصل إلى أغراضها عن طريق المجاز، فتقول: لا يد ولا استواء ولا نزول.. وهي عندهم مجازات. وردّ بعض الشواهد التي قيل إنها مجاز إلى أنها أسلوب من أساليب العرب.

قال ابن قدامة: ومن منع كابر، ومن سلّم وقال: لا أسميه مجازاً فهو نزاع في عبارة لا فائدة في المشاحة فيه.

انظر: روضة الناظر: ٦٣ - والإتقان للسيوطي: ٧٥٣/٢ - ومنع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز للشنقيطي: ٧ في آخر أضواء البيان - وأسباب اختلاف المفسرين للدكتور محمد الشايع: ٥٩ نقلاً عن اختلاف المفسرين للدكتور سعود الفهيسان..

أن يحصى.

الثاني: الكناية، وهي العبارة عن الشيء بما يلزمه من غير تصريح^(١).

الثالث: الالتفات^(٢)، وهو على ستة أنواع: خروج من التكلم إلى

(١) وعرفها القزويني: بأنها لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه. التلخيص في علوم البلاغة: ٣٣٧ وعرفها ابن أبي الأصبع بقوله: الكناية عبارة عن تعبير المتكلم عن المعنى القبيح باللفظ الحسن. بديع القرآن: ٥٣

والكناية نوع من أنواع المجاز عند بعض العلماء، كالتشبيه والاستعارة وغيرها من أنواع المجاز. انظر شرح البرقوقى على التلخيص: ٣٣٨، وانظر الإتيان للسيوطي: ٧٧٠/٢ و٧٨٩

(٢) وهو نقل الكلام من أسلوب لآخر. ومن فوائده كما يقول السيوطي في الإتيان: ٩٠٢/٢ - ٩٠٥: تطرية الكلام، وصيانة السمع من الضجر والمأل لما جُبِلَتْ عليه النفوس من حب التقلات، والسامة من الاستمرار على منوال واحد. وأمثله من التكلم إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿وَمَالِي لَا عَبْدَ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٢٢]، ومثال الخروج من التكلم إلى الغيبة قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١-٢]، والأصل (لنغفر لك). ومثال من الخطاب إلى التكلم، قال السيوطي: لم يقع ذلك في القرآن ثم قال: وقد مثل له بعضهم بقوله ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢] قال: وهذا لا يصح لأن شرط الالتفات أن يكون المراد به واحداً. ومثاله من الخطاب إلى الغيبة قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَكَ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢]، والأصل «بكم». ومثاله في الغيبة إلى التكلم قوله ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فُسُقْنَاهُ﴾ [فاطر: ٩]. ومثاله من الغيبة إلى الخطاب قوله تعالى: =

الخطاب، وخروج من التكلم إلى الغيبة، وخروج من الخطاب إلى التكلم، وخروج من الخطاب إلى الغيبة، وخروج من الغيبة إلى التكلم، وخروج من الغيبة إلى الخطاب.

الرابع: التجديد، وهو ذكر شيء بعد اندراجه في لفظ عام متقدم. ويقصد منه تعظيم المجدد ذكره أو تحقيره، أو رفع الاحتمال.

الخامس: الاعتراض، وهو إدراج كلام بين شيئين متلازمين، وإدخاله في أثناء كلام متصل، كالخبر والمخبر عنه، والصفة والموصوف، والمعطوف والمعطوف عليه. ويقصد منه تأكيد الكلام الذي أدرج فيه.

السادس: التجنيس، وهو اتفاق اللفظ مع اختلاف المعنى. والاختلاف قد يكون في الحروف والصيغة، أو في الحروف خاصة، أو في أكثر الحروف لا في جميعها، أو في الخط لا في اللفظ، وهو جناس التصحيف.

السابع: الطباق، وهو ذكر الأشياء المتضادة، كالسواد والبياض، والحياة والموت، والليل والنهار،^(١) وغير ذلك.

الثامن: المقابلة، وهو أن يجمع بين شيئين فصاعداً، ثم يقابلهما بأشياء أخر.

= ﴿وقالوا اتخذ الله ولداً لقد جئتم شيئاً إنداً﴾ [مريم: ٨٨-٨٩].

(١) وتسمى المطابقة، وعرفه القزويني بقوله: الجمع بين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة، كقوله تعالى ﴿وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود﴾ [الكهف: ١٨]. التلخيص: ٣٤٨ - وانظر الإتيان للسيوطي: ٩٣٣/٢.

التاسع: المشاكلة، وهي أن تذكر الشيء بلفظ آخر لوقوعه في صحبته^(١).

العاشر: التزديد، وهو رد الكلام على آخره، ويسمى في الشعر رد العجز على الصدر.^(٢)

الحادي عشر: نزوم ما لا يلزم، وهو أن تلتزم قبل حروف الروي حرفاً آخر، وكذلك عند رؤوس الآيات.

الثاني عشر: القلب، وهو أن يكون الكلام يصلح ابتداء قراءته من أوله وآخره، نحو «دعد»، أو تعكس كلماته فتقدم المؤخر، وتؤخر المقدم^(٣).

الثالث عشر: التقسيم، وهو أن تقسم المذكور إلى أنواعه وأجزائه^(٤).

(١) ومثله عرفه القزويني في التلخيص: ٣٥٦ ومثال المشاكلة قول الشاعر:

قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصاً

(٢) ذكر القزويني أن رد العجز على الصدر يكون في الشعر والنثر. وعرف التزديد بقوله: أن تجعل أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما في أول الفقرة والآخر في آخرها. انظر: التلخيص للقزويني: ٣٩٣.

(٣) وقد عرفه البرقوقي في شرحه على التلخيص: ٤٠٤، فقال: هو أن يكون الكلام بحيث إذا قلبت حروفه لم تتغير قراءته، كقول القائل:

مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم

(٤) ومثاله قوله تعالى ﴿سواء منكم من أسر القول ومن جهر به ومن هو مستخف بالليل =

الرابع عشر: التتميم، وهو أن تزيد في الكلام ما يوضحه ويؤكدده وإن كان مستقلاً دون هذه الزيادة.

الخامس عشر: التكرار، وهو أن تضع الظاهر موضع المضمّر، فتكرر الكلمة على وجه التعظيم أو التهويل، أو مدح المذكور أو ذمه أو للبيان.

السادس عشر: التهكم، وهو إخراج الكلام عن مقتضاه إستهزاء بالمخاطب أو بالخبر، وكذلك بالبشارة في موضع النذارة.

السابع عشر: اللف والنشر، وهو أن تلف في الذكر شيئين فأكثر، ثم تذكر متعلقات بها، وفيه طريقتان:

الأول: أن تبدأ في ذكر المتعلقات بالأول.

الثاني: أن تبدأ بالآخر، وتؤخر المتعلقات^(١).

=وسارب بالنهار* [الرعد: ١٠]، وقد عرفه القزويني بقوله: التقسيم ذكر متعدد ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين. التلخيص: ٣٦٤ وقال ابن أبي الأصبع: إنه عبارة عن استيفاء المتكلم جميع أقسام المعنى الذي هو آخذ فيه بحيث لا يغادر منه شيئاً. بديع القرآن: ٦٥.

(١) قال القزويني: اللف والنشر: هو ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال، ثم ما لكل واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه. التلخيص: ٣٦١ - وانظر الإتقان للسيوطي: ٩٢٩/٢ ومثاله قوله تعالى: ﴿ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله﴾ [القصص: ٧٣] أي لتسكنوا في الليل وتبتغوا من فضله أي في النهار.

الثامن عشر: الجمع، وهو أن تجمع بين شيئين فأكثر في خبر واحد، وفي وصف واحد.

التاسع عشر: التزصيع، وهو أن تكون الألفاظ في آخر الكلام مستوفية الوزن، أو متقاربة مع الألفاظ التي في أوله.

العشرون: التسجيع، هو أن تكون كلمات الآي على روي واحد.

الحادي والعشرون: الاستطراد، وهو أن يتطرق من كلام إلى كلام آخر بوجه يصل ما بينهما، ويكون الكلام الثاني هو المقصود، كخروج الشاعر من السب إلى المدح، بمعنى يتعلق بالطرفين، مع أنه قصد المدح.

الثاني والعشرون: المبالغة، وقد تكون بصيغة الكلمة نحو صيغة (فعّال) (ومفعّال)، وقد تكون بالمبالغة في الأخبار أو الوصف، فإن اشتدت المبالغة فهو غلو وإغراب، وذلك مستكره عند أهل الشأن.^(١)

وأجمع الكتب في هذا الفن هو كتاب «منهاج البلغاء وسراج الأدباء»

(١) انظر: تفسير ابن جزى: ٢١/١ - وعرف السيوطي المبالغة أن يذكر المتكلم وصفاً فيزيد فيه حتى يكون أبلغ في المعنى الذي قصده وهي ضربان، مبالغة بالوصف يخرج إلى حد الاستحالة «يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسه نار» [النور: ٣٥]، ومبالغة بالصيغة بشئ صيغ المبالغة «فعلان» و«فعليل» و«فعّال» و«فَعُول» و«فَعِيل». الإنقان للسيوطي: ٩٣١/٢.

لأبي حسن حازم بن محمد الأندلسي الأنصاري^(١).

الفن الثاني عشر: التصوف^(٢): يقول ابن جزى: له تعلق بالقرآن لما ورد فيه من المعارف الإلهية ورياضة النفوس وتنوير القلوب، وتطهيرها باكتساب الأخلاق الحميدة، واجتناب الأخلاق الذميمة.^(٣)

(١) هو حازم بن محمد بن حسن بن حازم القرطاجي، أديب عالم في البلاغة واللغة والعروض، قيل: لم يجمع أحد من علم اللسان ما جمع، توفي (٦٨٤هـ) انظر: بغية الوعاة للسيوطي: ٤٩١/١ تحقيق أبو الفضل - شذرات الذهب لابن العماد: ٣٨٧/٥.

(٢) لم أجد من سماه هذه التسمية عدا ابن جزى، والأفضل تسميته بعلم الموهبة كما فعل الزركشي والسيوطي، فإن التصوف أصبح علماً على طائفة عليها الكثير من المآخذ، يقول الزركشي: اعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي ولا يظهر له أسرار، وفي قلبه بدعة أو كبر أو هوى أو حب الدنيا، أو هو مصرّ على ذنب، أو غير متحقق بالإيمان أو ضعيف التحقيق... البرهان: والإتقان: ١٢١٢/٢.

(٣) هذا الباب مأخوذ برمته من مقدمة ابن جزى: ١٠/١ - ١٤، مع إضافات قليلة من مقدمة البحر لأبي حيان: ١٤/١ - ١٧ - وقد بحثه السيوطي في الإتقان: ١٢٠٩/٢.

وقد تحدث الزمخشري في مقدمته عن جملة من نعوت متعاطي التفسير، وهو الموضوع الوحيد الذي تعرض له، ولم أفصل الحديث عنه كباقي المفسرين لكون غالب ما ذكره من الصفات والنعوت عام يشمل كل علم وليست نعوتاً يختص بها المفسر، لقد بين الزمخشري أنه لا يجوز لكل واحد تعاطي علم التفسير (إلا رجل برع في علمين مختصين بالقرآن وهما علم المعاني وعلم البيان، وتمهل في ارتيادهما آونة، وتعب في التنقيب عنهما أزمنة، وبعثه على تتبع مظاهرها همة في معرفة لطائف حجة الله، وحرص على استيضاح معجزة رسول الله ﷺ بعد أن يكون آخذاً من سائر العلوم بحظ، جامعاً بين أمرين تحقيق وحفظ، كثير المطالعات طويل المراجعات، قد رجع زماناً ورُجع إليه،=

الفن الثالث عشر: معرفة الألفاظ التي يقتضي الإيجاز استعمالها في تفسير كتاب الله:

وهذا الفن ذكره ابن عطية، وهو حقيق بذكره، فقصد الإيجاز قد يسوق المفسر إلى أن يقول: خاطب الله بهذه الآية المؤمنين. وشرف الله بالذكر الرجل المؤمن من آل فرعون، وحكى الله عن أم موسى أنها قالت ﴿قُصِّيه﴾ [القصص: ١١] ونحو ذلك من إسناد أفعال إلى الله تعالى لم يأت إسنادها بتوقيف من الشرع.

وفي هذه المسألة خلاف، حيث ذهب الأصوليون إلى عدم جواز استعمال ذلك، ولا ما جرى مجراها.

واستعملها المفسرون والمحدثون والفقهاء، كما استعملها أبو المعالي الجويني في كتابه الإرشاد.^(١)

=ورْدُ ورْدٌ عليه، فارساً في علم الإعراب، مقدماً في حملة الكتاب [قيل لعله كتاب سيبويه]، وكان مع ذلك مسترسل الطبيعة منقادها، مشتعل القرينة وقادها، درأ [مشرقاً] كاللمحة وإن لطف شأنها، متبهاً على الرمزة [الإشارة] وإن خفي مكانها، لا كزراً جاسياً [صلباً]، ولا غليظاً جافياً، متصرفاً ذا دربة بأساليب النظم والنثر، مرتاضاً [لينا] غير ريش [صعب] بتلقيح بنات الفكر، قد علم كيف يرتب الكلام ويؤلف، وكيف ينظم الكلام ويرصف، طالما دفع إلى مضايقة، ووقع في مضاحضة ومزلة. الكشاف للزخشري: ١٧/١ - ١٨.

(١) قال محمد بن عباد في رسائله الكبرى: وقد رأيت في مواضع من كتبكم شيئاً أريد أن =

وقد ذهب ابن عطية إلى جواز استعمالها، لكونها مستعملة في لسان العرب، غير أنه تحفظ من ذلك في تفسيره قدر جهده.

والعرب تستعمل ذلك وتحمله على المجاز، ومن ذلك قول أم سلمة - رضي الله عنها -: (فعزم الله لي)^(١) في حديث موت أبي سلمة، وإبدال الله لها منه برسول الله ﷺ .

=أنبهكم عليه وهو أنكم تقولون فيها: حكى الله عن فلان، وحكى عن فلان كذا، وقد يقع مثل هذا في كلام الأئمة، وهذا عندي ليس بصواب من القول: لأن كلام الله تعالى صفة من صفاته، وصفات الله قديمة، فإذا سمعنا الله يقول كلاماً عن موسى عليه السلام مثلاً، وعن فرعون أو أمة من الأمم فلا يقال: حكى الله عنهم؛ لأن الحكاية تؤذن بتأخرها عن المحكي، وإنما يقال في مثل هذا: أخبر الله تعالى، أو أنبأ، أو كلام معناه هذا مما لا يفهم من مقتضاه تقدم ولا تأخر. انظر تفسير ابن عطية، ٦٣/١ حاشية (١)

(١) إشارة إلى الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه: ما من عبد تصيبه مصيبة فيقول: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم أجرني في مصيبي، واخلف لي خيراً منها. صحيح مسلم، كتاب: الجنائز، باب: ما يقال عند المصيبة: ٦٣٣/٢.

الموضوع الثاني عشر

مراتب المفسرين

بحث هذا الموضوع في مقدمة تفسيره ابن جرير الطبري^(١)،
والبغوي^(٢)، وابن عطية^(٣)، والقرطبي^(٤)، والحاازن^(٥)، وابن جزي^(٦)، وأبو
حيان^(٧)، وابن كثير^(٨).

لقد نزل القرآن الكريم بلسان العرب، وعلى أساليب لغتهم، وفنون
كلامهم، ففهموه في الجملة، وما استعصى على بعضهم فهمه منه أو
استشكل، اهتموا إليه بمعرفتهم بأحوال التنزيل وأسبابه وظروفه، فإن تعذر
فهمه رجعوا إلى رسول الله ﷺ الذي أوتي القرآن وبيانه يستوضحون
المشكل، فيبين لهم ﷺ ما استشكل عليهم فهمه.

(١) انظر: تفسيره: ٨٠ / ١.

(٢) انظر: تفسيره: ٣٤ / ١.

(٣) انظر: تفسيره: ٢٩ / ١.

(٤) انظر: تفسيره: ٣٥ / ١.

(٥) انظر: تفسيره: ٦ / ١.

(٦) انظر: تفسيره: ١٦ / ١.

(٧) انظر: تفسيره: ٢٥ / ١.

(٨) انظر: تفسيره: ١٣ / ١.

وقد تباين الصحابة - رضوان الله عليهم - في قدراتهم العلمية، وميولهم المعرفية، كما تفاوتوا في اهتماماتهم، فكان منهم الملازم لرسول الله ﷺ في حله وترحاله، كأبي هريرة وابن عباس، وغيرهما - رضي الله عنهم - ممن أعطى جُلَّ اهتمامه لتلقف ما ينطق به متلقي الوحي ﷺ، وكان منهم من هو دون ذلك. ولهذا تباينوا - رضي الله عنهم - في معرفتهم، فاشتهر منهم ثلة بالعلم وسلامة الفهم مع كثرة الرواية، حفظوا للأمة دينها وحديث رسولها، وكانوا كالإخاذ، يروي الواحد ويروي الاثنين، ولو ورد عليه الناس أجمعون لأصدرهم، كما قال مسروق^(١).

والناظر في الآثار المروية عنهم يدرك عظيم حرصهم على التلقي والتعلم، وترجمة ذلك إلى العمل، روى الطبري بسنده عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: كان الرجل منا إذا تعلّم عشر آيات لم يجاوزهنّ حتى يعرف معانيهنّ، والعمل بهنّ^(٢).

وروى أبو عبد الرحمن السلمي، قال: حدثنا الذين كانوا يقرئونا أنهم

(١) أورده القرطبي في تفسيره: ٣٥ / ١ وقال: ذكره ابن الأنباري في الرد على من خالف مصحف عثمان.

والإخاذ عند العرب: الموضع الذي يحبس الماء كالغدير. انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير: ٢٨ / ١.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: ٨٠ / ١، وقال أحمد شاكر: صحيح موقوف على ابن مسعود - وأورده ابن كثير في تفسيره: ١٣ / ١.

كانوا يستقرون من النبي ﷺ، فكانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يخلّفوها حتى يعملوا بما فيها من العمل، فتعلمنا القرآن والعمل جميعاً^(١).

وكان الرجل منهم إذا سعى في طلب العلم وتعلم، جدّ فيهم وسماً، ونال المراتب العليا، وقد روي أن عليّ بن أبي طالب ذكر جابر بن عبد الله ووصفه بالعلم، فقال رجل: جُعِلَتْ فداك تصف جابراً بالعلم وأنت أنت؟ فقال: إنه كان يعلم تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القصص: ٨٥].^(٢)

ومن الصحابة الذين اشتهروا في التفسير خاصة ثلة حرصت على فهم كتاب الله، وتكلمت فيه بما سمعته من رسول الله ﷺ أو اهدت إليه من إعمال الفكر على ضوء اللغة وأحوال التنزيل، كالخلفاء الأربعة^(٣) وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وغيرهم.

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: ٨٠ / ١، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح متصل. - وأورده

ابن كثير في تفسيره: ١٣ / ١ - وهو في سير أعلام النبلاء للذهبي: ٤٩٠ / ١.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ٢٦ / ١ - وتفسير أبي حيان: ٥٧ / ١ تحقيق د/ عبد السمیع حسنین.

(٣) ذكر أهل العلم أن سبب قلة الرواية عن الخلفاء في التفسير يعود إلى تقدم وفاتهم،

وعظيم انشغالهم بأمور المسلمين، ومتطلبات الولايات، وأمور الجهاد والفتوحات

وغیرها. وانظر الإتيقان: ١٢٢٧ / ١.

وأكثر من نقل كلامه في التفسير من الخلفاء علي بن أبي طالب عليه السلام فهو صدر المفسرين كما يقول ابن عطية، والمؤيد فيهم، عن عامر بن واثلة^(١) قال: شهدت علي بن أبي طالب عليه السلام - عليه السلام - يخطب فسمعتة يقول في خطبته: سلوني فوالله لا تسألوني عن شيء يكون إلى يوم القيامة إلا حدثكم به، سلوني عن كتاب الله، فوالله ما من آية إلا وأنا أعلم أبليل نزلت أم بنهار، أم في سهل نزلت أم في جبل.^(٢)

ولهذا ما كان عبد الله بن عباس يفتأ يرجع إلى علي يتلقى عنه التفسير ويقول: ما أخذت من تفسير القرآن فعن علي بن أبي طالب^(٣).

ويلي علياً في الرتبة عبد الله بن عباس، حبر الأمة وترجمان القرآن الذي كان لدعاء الرسول ﷺ له بالفقه في الدين أبلغ الأثر، فقد قال فيه ﷺ يوماً: اللهم علمه الكتاب.^(٤) وقال فيه: اللهم فقهه في الدين.^(٥)

(١) هو عامر بن واثلة بن عبد الله الليثي الكناني، يكنى أبا الطفيل، كان عالماً فارساً صادقاً شاعراً، وهو آخر من رأى رسول الله ﷺ وفاة، عمر طويلاً، توفي (١٠٧ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: ٤٦٧/٣ - ٤٦٧/٤ - وتاريخ بغداد للخطيب: ١٩٨/١

(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره: ٢٤١/٢ - وأبو نعيم في الحلية: ٦٧/١ - وذكره القرطبي: ٣٥/١ - وهو في الإتقان للسيوطي: ١٢٢٧/٢.

(٣) أورده ابن عطية في تفسيره: ٣٠/١ - وابن جزي في تفسيره: ١٦/١.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: العلم، باب: قول النبي ﷺ: اللهم علمه الكتاب: ٢٧/١.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الوضوء، باب: وضع الماء عند الخلاء: ٤٥/١ - =

وحسبك من هذه دعوة.

لقد تجرد ابن عباس لتفسير كتاب الله، وأخذ للأمر عدته، وكمله وتبعه، وتبعه العلماء عليه، كمجاهد وسعيد بن جبير وغيرهما، فكان المحفوظ عنه عليه السلام أكثر من غيره، والناظر في الآثار المروية فيه يعلم عظيم قدره عند أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خاصة، وعند التابعين عامة، حتى أولئك الذين تلقى ابن عباس العلم عنهم شهدوا له بعلو الكعب، والرسوخ في العلم، وأثنوا على علمه وفضله، وحضوا الصحابة والتابعين على الأخذ عنه، ^(١) كعلي بن أبي طالب عليه السلام الذي كان يقول: ابن عباس كأنا ينظر إلى الغيب من ستر رقيق. ^(٢)

وقد كان ابن عباس حريصاً على الاستفادة من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، لإدراك ما فاتته من العلم أيام صغره، فما منعه تخرجه أو خشيته يوماً من

= وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل عبد الله بن عباس: ١٩٢٧/٤ بلفظ: اللهم فقهه.

وأخرجه الإمام أحمد بلفظ: اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل. المسند: ٢٦٦/١ - ٣٢٨ - ٣١٤

وما ورد من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن عباس بالحكمة ونشر العلم والبركة كثير جداً، ينظر في ذلك حلية الأولياء لأبي نعيم: ٣١٥/١ وما بعده - وسير أعلام النبلاء للذهبي: ٣٣٤ - ٣٣٩ - والزيادة والإحسان لابن عقيلة: ١٢٨٧/٣ تحقيق خالد اللاحم.

(١) انظر: تفسير البغوي: ٣٤/١ - وابن عطية: ٣٠/١ - وابن كثير: ١٣/١.

(٢) أورده ابن عطية في تفسيره: ٢٩/١ - والقرطبي: ٣٥/١ - وابن جزي: ١٦/١.

لقاء من عنده شيء من العلم عن رسول الله ﷺ، سمع أن عمر بن الخطاب يعلم شيئاً لا يعلمه هو، وهو الحريص على المعرفة، غير أن الخشية والرهبة من خليفة رسول الله ﷺ كانت تمنعه من السؤال، إلى أن انتهاز الفرصة يوماً وسأل حتى عرف الجواب، يقول ﷺ في ذلك: مكثت سنتين أريد أن أسأل عمر بن الخطاب عن المرأتين اللتين تظاهرا على رسول الله ﷺ ما ينبغي إلا مهابته، فسألته فقال: هي حفصة وعائشة.^(١)

ولإدراك الخلفاء مكانة ابن عباس العلمية فقد كانوا يسندون إليه المهام العلمية، وكان حريصاً على أدائها بأفضل صورة، روى الطبري بسنده عن شقيق بن سلمة قال: استعمل عليّ ابن عباس على الحج، قال: فخطب الناس خطبة لو سمعها الترك والروم لأسلموا، ثم قرأ عليهم سورة (النور) فجعل يفسرها.^(٢)

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٢٦/١ - والأثر أخرجه الإمام أحمد في المسند: ٣٤٠/١ ط شاكر، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح. - وهو في البخاري ومسلم، بلفظ (سنة) مطولاً في عدة مواضع.

صحيح البخاري، كتاب: التفسير (سورة التحريم)، باب: تبغي مرضاة أزواجك: ٩٦/٦ - وباب: وإذا أسر: ٧٠/٦ - ٧١/٦ - وفي اللباس، باب: ما كان النبي ﷺ يتجوزه من اللباس: ٤٦/٧ - ومسلم في صحيحه، كتاب: الطلاق، باب: في الإيلاء واعتزال النساء: ١١١٠/٢ - وأورده ابن كثير في تفسيره: ١٩١/٨.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: ٨١/١ - وانظر الدر المنثور للسيوطي: ١٢٤/١ ط دار الفكر.

وعنه قال: قرأ ابن عباس سورة البقرة فجعل يفسرها، فقال رجل: لو سمعت هذا الديلم لأسلمت.^(١)

ولهذا كان ابن مسعود ومسروق يقولان: نعم ترجمان القرآن ابن عباس.^(٢)

قال ابن تيمية: هذا إسناد صحيح إلى ابن مسعود أنه قال هذه العبارة، وقد مات ابن مسعود رضي الله عنه سنة اثنتين وثلاثين على الصحيح، وعمر بعده ابن عباس ستاً وثلاثين سنة، فما ظنك بما كسبه من العلوم بعد ابن مسعود؟!^(٣)

ويتلو رتبة ابن عباس عبد الله بن مسعود، الذي قال عنه تلميذه مسروق: وجدت أصحاب رسول الله ﷺ كالإخاذا وإن عبد الله بن مسعود من تلك الإخاذا.^(٤)

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: ٨١/١ و٨٢/١ بنحوه، والخبران ذكرهما ابن حجر في الإصابة: ٩٣/٤ - وأوردهما ابن كثير في تفسيره: ١٣/١.

(٢) أخرجه الطبري بسنده عن ابن مسعود: ٩٠/١ - وأورده ابن عطية في تفسيره: ٣٠/١، وهو في حلية الأولياء لأبي نعيم: ٣١٦/١ - صفوة الصفوة لابن الجوزي: ٧٤٩/١ - وانظر كذلك مجمع الزوائد للهيتمي: ٢٧٦/٩ - ٢٨٥.

(٣) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية: ٩٧ - وقد أورده ابن كثير في تفسيره: ١٣/١.

(٤) أورده القرطبي في تفسيره: ٣٥/١ - وابن الجوزي في صفة الصفوة: ٤٠٣/١ وقد سبق قبل قليل.

وروى الطبري بسنده عن مسروق عن عبد الله أنه قال: والذي لا إله غيره ما نزلت آية في كتاب الله إلا وأنا أعلم فيم نزلت؟ وأين نزلت؟ ولو أعلم مكان أحد أعلم مني بكتاب الله تناله المطايا لأتيته.

وفي رواية عن المنهال بن عمرو^(١) بنحوه^(٢).

وعن مسروق قال: كان عبد الله - يعني ابن مسعود - يقرأ علينا السورة ثم يحدثنا فيها، ويفسرنا لنا عامة النهار^(٣).

وتتلمذ على الصحابة رضوان الله عليهم نخبة من التابعين، حرصوا على ملازمة صحابة رسول الله ﷺ الذين شاهدوا التنزيل، ووقفوا على أحواله التي أحاطت به، فسمعوا منهم ما سمعوه من رسول الله ﷺ، وما توصلوا إليه باجتهادهم لما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح، فبرز من التابعين جماعة كانوا صلة بين من قبلهم ومن بعدهم، بلغوا ما سمعوه من الأمانة، وما فاتهم مما لم يسمعوه، أعملوا الفكر

(١) هو المنهال بن عمرو الأسدي، روى عن أنس بن مالك وغيره، وثقه ابن معين وغيره، وقال ابن حزم: ليس بالقوي، توفي سنة بضع عشرة ومائة. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٨٤/٥ - وتهذيب التهذيب لابن حجر: ٣١٩/١٠.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: ٨٠/١ - وأورده القرطبي في تفسيره بنحوه: ٣٥/١ - وابن تيمية في مقدمته: ٩٦ - والذهبي في السير: ٤٢٧/١ - وابن كثير: ١٣/١ - وهو في الفتح: ٤٠/٩.

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره: ٨١/١.

واجتهدوا فيه. كالحسن البصري، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعلقمة^(١)، وعكرمة، وعطاء، وقتادة، وأبو العالية، وزيد بن أسلم، ومحمد بن كعب القرظي، والضحاك، ومقاتل، وغيرهم.

وكان أحسنهم كلاماً في التفسير كما يقول ابن عطية الحسن البصري، ثم مجاهد رفيق ابن عباس وتلميذه وملازمه، والذي قرأ عليه القرآن والتفسير قراءة تفهم ووقوف عند كل آية^(٢). روى الطبري بسنده عن ابن أبي مليكة قال: رأيت مجاهداً يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواحه فيقول له ابن عباس: اكتب. قال: حتى سأله عن التفسير كله.^(٣)

وعن مجاهد قال: عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته، أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها.^(٤)

(١) هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي، فقيه الكوفة ومقرئها، ولد في حياة النبي ﷺ وهاجر في طلب العلم، وروى عن جمع من الصحابة، توفي (٦٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: ٥٣/٤ - البداية والنهاية لابن كثير: ٢١٧/٨.

(٢) انظر: تفسير ابن عطية: ٣٠/١.

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره: ٩٠/١ - وانظر: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية: ١٠٣ - وأورده ابن كثير في مقدمته: ١٥/١.

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره: ٩٠/١ - وأبو نعيم في الحلية: ٢٧٩/٣ - وهو في سير أعلام النبلاء للذهبي: ٤٥٠/٤ - وتهذيب التهذيب لابن حجر: ٤٣/١٠ - وأورده ابن عقيلة في الزيادة والإحسان: ١٣٢٩/٣ تحقيق خالد اللاحم.

وتحقق لمجاهد بصحبته لابن عباس وملازمته له مكانة سامية عند أهل العلم من أهل زمانه ومن بعده، ولهذا يقول سفيان الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك.^(١)

وقد تضمنت كتب الرواية بعض الأخبار في قلة من التابعين كأبي صالح باذان، والسدي، تظهر الطعن في تفسيرهم، ومن ذلك ما رواه الطبري عن زكريا قال: كان الشعبي يمر بأبي صالح باذان فيأخذ بأذنه فيعركها ويقول: تفسر كتاب القرآن وأنت لا تقرأ القرآن.^(٢)

وعن صالح بن مسلم قال: مر الشعبي^(٣) على السدي وهو يفسر

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: ٩١/١ - وذكره ابن تيمية في مقدمته: ٣٧ و ١٠٣ وقال: ولهذا يعتمد على تفسيره الشافعي والبخاري، وغيرهما من أهل العلم، وكذلك الإمام أحمد وغيره ممن صنف في التفسير، يكرر الطرق عن مجاهد أكثر من غيره.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: ٩١/١ قال أحمد شاكر: باذان تابعي ثقة، ومن تكلم فيه فإنما تكلم لكثرة كلامه في التفسير. وأحال إلى تعليقه على المسند ٣/٣٢٣ ح ٢٠٣٠. وفيه حديث طويل عن باذان وقد نقل كلام الأئمة فيه. وانظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: ٤/ ٣٠٨ - وتهذيب التهذيب لابن حجر: ٤١٧/١.

(٣) هو عامر بن شراحيل بن عبد، الشعبي الحميري، روى عن جمع من الصحابة، وأدرك خمسمائة صحابي، توفي قبل الحسن بيسير، وتوفي الحسن سنة (١١٠هـ). انظر: تاريخ بغداد للخطيب: ٢٢٧/١٢ - ووفيات الأعيان لابن خلكان: ١٢/٣.

فقال: لأن يضرب على إستك بالطبل خير لك من مجلسك هذا.^(١)

يقول ابن عطية: وأما السدي فكان عامر الشعبي يطعن عليه وعلى أبي صالح باذان لأنه كان يراهما مقصرين في النظر.^(٢)

وتبرير ابن عطية لم يلقَ القبول عند المهتمين بسيرة الرجال ودراسة أحوالهم، ولهذا أنكر عليه القرطبي مقولته وقال معترضاً عليه: قال يحيى بن معين: الكلبي ليس بشيء. وعن يحيى بن سعيد القطان^(٣) قال: قال الكلبي: قال أبو صالح: كل ما حدثك كذب. وقال حبيب بن أبي ثابت: كنا نسقيه الدرو غزن. وهو الكذاب بلغة الفرس.^(٤)

مهما يكن فقد استطاع السلف رضوان الله عليهم أن يجردوا الصحيح من الدخيل، ويميزوا الصحيح منه والسقيم.

وقد حمل تفسير كتاب الله تعالى عدول كل خلف، شهد لهم رسول

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: ٩٢/١.

(٢) انظر: تفسير ابن عطية: ٣٠/١.

(٣) هو يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي القطان، يكنى أبا سعيد، ولد (١٢٠هـ) سيد الحفاظ، ومن سادات أهل زمانه ورعاً وفهماً ودينياً، قال ابن المديني: ما رأيت أعلم بالرجال منه. توفي (١٩٨هـ). انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي: ٢٩٨/١ - وتاريخ بغداد للخطيب: ١٥٣/١٤.

(٤) انظر تفسير القرطبي: ٣٦/١.

اللَّهُ ﷻ بأنهم أئمة أعلام، حفظوا الشريعة من التحريف والانتحال «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».^(١) فألف في التفسير عبد الرزاق والمفضل، وسلمة بن عاصم ت ٣٠٠ هـ، وعلي بن طلحة^(٢)، والبخاري وغيرهم.

وتتابع الناس، وانتشر الإسلام، وضعفت اللغة بدخول الأعاجم، وازدادت الحاجة لأهل العلم وبيانهم، فدخل عصر التصنيف، وقبض الله تعالى لكتابه رجالاً بالحق ناطقين، صنفوا في سائر علومه المصنفات، وجمعوا فنونه المتفرقات، كلٌّ على قدر فهمه، ومبلغ علمه،^(٣) يقول أبو حيان: لما فسد اللسان، وكثرت العجم، ودخل الإسلام أنواع الأمم، المختلفو الألسنة، والناقصو الإدراك، احتاج المتأخرون إلى إظهار ما انطوى عليه كتاب الله تعالى من غرائب التركيب، وأنواع المعاني، وإبراز النكت البليغة، حتى يدرك ذلك من لم تكن في طبعه، ويكتسبها من لم تكن نشأته عليها، ولا عنصره يحركه إليها، بخلاف الصحابة والتابعين من العرب، فإن ذلك كان مركزاً في طباعهم، يدركون تلك المعاني كلها، من غير موقف ولا

(١) تفسير القرطبي: ٣٦/١ - وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد من عدة طرق: ٥٩/١.

(٢) هو علي بن طلحة بن كردان الواسطي، تلميذ أبي علي الفارسي، عمل إعراباً للقرآن في بضعة عشر مجلداً، ثم غسله قبل موته، توفي (٤٢٤ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: ٤٢٧/١٧ - وبغية الوعاة للسيوطي: ١٧٠/٢.

(٣) انظر: تفسير ابن عطية: ٣١/١ - وتفسير القرطبي: ٣٥/١ - وتفسير الخازن: ٣/١.

معلم، لأن ذلك هو لسانهم وخطتهم وبيانهم، على أنهم كانوا يتفاوتون في الفصاحة والبيان.^(١)

وكان أبرز من صنف في التفسير الإمام ابن جرير الطبري، الذي جمع أقوال المفسرين، وأحسن النظر فيها، وقرب البعيد، وشفأ الإسناد.

كما صنف أبو بكر النقاش كتابه غير أنه استدرك عليه أمور، ثم مكى بن أبي طالب، ثم الماوردي، وأبو العباس المهدوي وكان متفنن التأليف، حسن الترتيب، جامع فنون علوم القرآن^(٢).

يقول ابن جزى: ثم جاء القاضيان أبو بكر بن العربي، وأبو محمد عبد الحق بن عطية فأبدع كل واحد وأجمل، واحتفل وأكمل.

فأما ابن العربي فصنف «أنوار الفجر» في غاية الاحتفال والجمع لعلوم القرآن، فلما تلف تلاه بكتاب (قانون التأويل) إلا أنه اخترمته المنية قبل تخليصه وتلخيصه.

وأما ابن عطية فإنه أجل من صنف في علم التفسير، وأفضل من تعرض للتنقيح فيه والتحرير، وكتابه من أحسن التأليف وأعدلها، فإنه اطلع على تأليف من كان قبله فهذبها ولخصها، وهو مع ذلك حسن العبارة،

(١) انظر: تفسير أبي حيان: ٢٥/١.

(٢) انظر: تفسير ابن عطية: ٣٠/١ - ٣٢ - وتفسير القرطبي: ٣٥/١ - وتفسير ابن

جزى: ١٦/١.

مسدد النظر، محافظ على السنة. اهـ^(١).

ومن المفسرين الذين اشتهروا أيما اشتهار، وطار اسمهم وذاع صيتهم أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، فهو مسدد النظر، بارع في الإعراب، متفنن في علم البيان، إلا أنه ملأ كتابه من مذهب المعتزلة وشرهم، وحمل آيات القرآن على طريقهم، فتكدر صفوه وتمرر حلوه، يؤخذ منه ما صفا، ويدع ما كدر.^(٢) يقول أبو حيان عنه وعن ابن عطية بأنهما: قد اشتهرا ولا كاشتهار الشمس، وخلدا في الأحياء وإن هَمَّدا في الرمس، وكلاهما فيه ما يدل على تقدمهما في علوم، من منشور ومنظوم، ومنقول ومفهوم، وتقلب في فنون الآداب، وتمكن من علمي المعاني والإعراب إلى أن قال: وكتابهما في التفسير قد أنجدا وأغارا، وأشرقا في سماء هذا العلم بدرين وأنارا، وتنزلا من الكتب التفسيرية منزلة الإنسان من العين، والذهب الإبريز من العين، وبيمة الدر من اللآلي، وليلة القدر من الليالي، فعكف الناس شرقاً وغرباً عليهما...^(٣)

(١) انظر: تفسير ابن جزي: ١٦/١ - ١٧.

(٢) انظر: تفسير ابن جزي: ١٧/١.

(٣) انظر: تفسير أبي حيان: ٢٠/١.

الموضوع الثالث عشر

الاختلاف بين المفسرين وقواعد الترجيح

هذا الموضوع يتكون من مسألتين:

المسألة الأولى: الاختلاف بين المفسرين، وقد بحثها ابن جزي من بين المفسرين في مقدمة تفسيره.^(١)

المسألة الثانية: قواعد الترجيح عند المفسرين: وقد بحثها ابن جزي^(٢)، وابن جرير الطبري^(٣)، والماوردي^(٤)، وابن كثير^(٥).

المسألة الأولى: أسباب الاختلاف بين المفسرين^(٦):

(١) انظر: تفسير ابن جزي: ١٥/١.

(٢) انظر: تفسير ابن جزي: ١٥/١.

(٣) انظر مقدمة ابن جرير: ٧٨/١.

(٤) انظر تفسير الماوردي: ٣٨/١.

(٥) انظر: تفسير ابن كثير: ١٢/١.

(٦) إن الناظر في التفاسير التي بين أيدينا يلاحظ للوهلة الأولى الاختلاف والتباين بين أقوال المفسرين في بيان وتفسير اللفظة القرآنية الواحدة، وهو أمر قد يكون اعتيادياً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن رسول الله ﷺ لم يفسر القرآن كله، وأن سعة معاني اللسان العربي الذي نزل به القرآن، تعطي للناظر فيه معاني عديدة للكلمة الواحدة، كما أن القدرات =

ذكر ابن جزري أنها اثنا عشر سبباً للاختلاف بين المفسرين^(١):

=العقلية لأهل العلم متفاوتة، وكذا قدراتهم العلمية، كل هذه كانت من الدواعي التي أدت إلى اختلاف المفسرين. وهو اختلاف قديم وأكثره اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، كما يقول أهل العلم. وقد كثر ذلك عند المشتغلين بالتفسير من المتأخرين حتى عدل بعضهم عن المنقول الثابت في التفسير عن سلف الأمة، بل قد تجد من يفسر شيئاً من كلام الله وقد سبق فيه قول الصادق المصدوق، فلم يطلع عليه، أو ربما لم تصح عنده، أو غير ذلك، - وسيأتي في قواعد الترجيح بيان ذلك - ينظر في هذا الإتيان للسيوطي: ١٢٠٠/٢ - هذا وقد بحث العلماء هذه المسألة وكتب فيها أناس منهم كتابات خاصة، وأشار إليها الآخرون ضمن بعض مصنفاتهم، والتأليف الخاص لبيان أسباب الاختلاف كان لدى المتأخرين أكثر من المتقدمين، ومن أولئك فضيلة الشيخ الدكتور سعود الفينسان، الذي خصص رسالته العلمية للدكتوراه في هذا الموضوع وكان عنوانها (اختلاف المفسرين، أسبابه وآثاره)، كما كتب فضيلة الدكتور فهد الرومي كتاباً أسماه (بحوث في أصول التفسير ومناهجه) بحث فيه هذا الموضوع وكذلك ما كتبه أستاذي المشرف فضيلة الدكتور محمد بن عبد الرحمن الشايع بعنوان (أسباب اختلاف المفسرين) وهذا الأخير رجعت إليه واعتمدته في هذه المسألة، وضربت الأمثلة على المسائل منه.

(١) أوصلها فضيلة الدكتور الشايع في رسالته (أسباب الاختلاف) إلى عشرين سبباً بزيادة ثمانية على ابن جزري، فقد اعتبر يحفظه الله الدوافع أسباباً، فجعل التعصب المذهبي سبباً، وجعل الاختلاف العقدي سبباً، كما أضاف الاختلاف في الاستثناء بأنواعه، والاختلاف في معاني الحروف، وإغفال دلالة سياق الآية، والاختلاف في مفهوم عصمة الأنبياء، والاختلاف في مرجع الضمير، واحتمال وجود الحذف. انظر: أسباب اختلاف المفسرين: ٣٥ ويعني بأسباب الاختلاف تلك الأسباب المقبولة التي يعذر القائل في التفسير بموجبها، ويكون مأجوراً عليها إذ يكون مجتهداً، ساعياً لإصابة القول، والوقوف على مراد الله، ولا ضير على المفسرين من الاختلاف فيها أو عدم إصابة الحق، فهي =

الأول: اختلاف القرآن^(١).

الثاني: اختلاف وجوه الإعراب، وإن اتفقت القراءات^(٢).

=يؤيدها إما نص من كتاب أو سنة، أو أثر عن سلف، أو قول إمام، أو أن اللغة تجوزها ولو من بعض الوجوه.

(١) والمقصود اختلاف القراءات، فالقراءتان كالأيتين يعمل بهما جميعاً إذا كانتا معتبرتين، كما يقول ابن الجزري، ويقول ابن تيمية: إن القراءتين كالأيتين، فزيادة القراءات كزيادة الآيات. [مجموع الفتاوى: ١٣/٤٠٠ - والنشر لابن الجزري: ١/٥١]، ويقصد بالقراءات هنا التي يتغير بموجبها المعنى، فتكون سبباً للاختلاف، وكثيراً ما يستعين المفسرون بالقراءة الشاذة - التفسيرية - لبيان المعاني، كقراءة السيدة عائشة في قوله تعالى ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]، قرأت (والصلاة الوسطى صلاة العصر) [مختصر شواذ القراءات لابن خالويه: ١٥]، يقول فضيلة الدكتور محمد الشايح: إن اختلاف القراءات من أوسع أسباب اختلاف المفسرين، وأكثرها أمثلة. اهـ. ومن الأمثلة التي ضربها لهذا السبب، قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٌ﴾ [التكوير: ٢٤] فقد ورد في ﴿بُضْنِينٌ﴾ قراءتان سبعيتان، فقريء (بظنين) بالظاء، بمعنى: بمتهم، أي ما هو بمتهم على الوحي أنه من الله. وقريء ﴿بُضْنِينٌ﴾ بالضاد، بمعنى: ببخيل. يقول: لا يبخل محمد ﷺ عليه بما آتاه الله من العلم والقرآن، ولكن يرشد بعلم، يؤدي عن الله عز وجل. فاختلقت الدلالة باختلاف القراءتين، وإن صح في النهاية نفي الوصفين من بخل واتهام عن رسول الله ﷺ [أسباب اختلاف المفسرين: ٣٩ - وانظر القراءة في حجة القراءات لابن زنجلة: ٧٥٢].

(٢) يقرر الماوردي أن اختلاف وجوه الإعراب قد يختلف بموجب المعاني، ويقول في ذلك: إن كان اختلافه - أي الإعراب - موجباً لاختلاف حكمه، وتغيير تأويله لزم العلم به في حق المفسر والقارئ ليتوصل المفسر إلى معرفة حكمه. [النكت والعيون: ١/٣٨] =

الثالث: اختلاف اللغويين في معنى الكلمة^(١).

الرابع: اشتراك اللفظ في معنيين فأكثر^(٢).

الخامس: احتمال العموم والخصوص^(٣).

=والأمثلة على الاختلاف لهذا السبب كثيرة منها قوله تعالى ﴿وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا﴾ [الأعراف: ٧]، فقد اختلف أهل العلم في الواو من قوله تعالى ﴿والراسخون في العلم﴾ ف قيل: هي واو العطف فالراسخون يعلمون التأويل، وقيل: هي واو الاستثناء، فيكون من المشابهة، ومعرفة تأويله إلى الله. انظر: تفسير الطبري: ٦/٢٠٣ - والمكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني: ١٩٦ - وأسباب اختلاف المفسرين للدكتور محمد الشايع: ٧٢.

(١) ومثال هذا السبب قوله تعالى ﴿وقال الرسول يا رب إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجوراً﴾ [الفرقان: ٣٠]، فقد قيل في معنى ﴿مهجوراً﴾ أنهم هجروه بإعراضهم عنه فصار مهجوراً. وقيل: قالوا فيه هجراً، أي: قبيحاً. وقيل: إنهم جعلوه هجراً من الكلام، وهو ما لا نفع فيه من العبث والهديان.

فقد اختلف في المعنى، والأول هو الأصح لكونه يعم المعاني الأخرى، والأقوال الأخرى وإن كانت صحيحة في دلالتها اللغوية إلا أنها بعيدة والله أعلم. انظر: أسباب اختلاف المفسرين للشايع: ٦٦.

(٢) والاشتراك أن يتحد اللفظ ويختلف المعنى، وهو واقع في الاسم والحرف والفعل، وقد ضرب الدكتور محمد الشايع أمثلة على كل حالة من الحالات الثلاثة، وأكتفي هنا بالمثال التالي، في قوله تعالى ﴿فرئت من قسورة﴾ [المدثر: ٥١] فالقسورة في اللغة يراد به الرامي. وقيل: الأسد. وقيل: النبل. انظر: أسباب اختلاف المفسرين: ٢٢ و٧٨.

(٣) يقول فضيلة الدكتور محمد الشايع: وهذا النوع من الأسباب غالباً لا يكون الخلاف فيه في فهم معنى الآية، وإنما في الاستدلال بها، وتنزيلها على الأحداث والأشخاص. اهـ=

السادس: احتمال الإطلاق والتقييد^(١).

السابع: احتمال الحقيقة والمجاز^(٢).

= ثم ضرب لذلك أمثلة، منها قوله تعالى ﴿فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب﴾ [آل عمران: ٣٩] اختلف في المراد بالملائكة، فقيل: جبريل وحده، فيكون عاماً مراداً به الخصوص. ويشهد لهذا قراءة علي وابن عباس وابن مسعود: «فناداه» بالإنفراد، وهي قراءة حمزة والكسائي. [حجة القراءات لابن زنجلة: ١٦٢] وقيل: إن المنادي جماعة من الملائكة، فيبقى على عمومته. انظر: أسباب اختلاف المفسرين: ٥١-٥٠.

(١) يقول الزركشي: إن وجد دليل على تقييد المطلق صير إليه، وإلا فلا، والمطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده. [البرهان: ١٥/٢] وأثر الإطلاق والتقييد يكون على الأحكام الفقهية غالباً كما يقرر الدكتور الشايع ذلك بقوله: الاختلاف في مثل هذا السبب غالباً يعود أثره على الأحكام الفقهية في الإطلاق والتقييد لا على معنى النص. اهـ، ومثاله قوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق﴾ [المائدة: ٦]، فقد قيدت الآية غسل الأيدي في الوضوء إلى المرافق، وأطلق المسح في التيمم ﴿فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه﴾ قيل: يحمل المطلق على المقيد هنا لاتحاد السبب، وإن اختلف الحكم. وذهب آخرون إلى أنه لا يحمل المطلق على المقيد لاختلاف الحكم وإن اتحد السبب فذاك غسل وهذا مسح. انظر: أسباب اختلاف المفسرين للدكتور الشايع: ٥٦.

(٢) ويعنى بالمجاز: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، لوجود قرينة تدل عليه. والحقيقة هو اللفظ المستعمل فيما وضع له. تفسير ابن جزي: ١/ وانظر: إرشاد الفحول للشوكاني: ٢١.

ومثال الاختلاف هنا قوله تعالى ﴿والسما رفعها ووضع الميزان ألا تطغوا في =

الثامن: احتمال الإضمار أو الاستقلال^(١).

التاسع: احتمال الكلمة الزائدة^(٢).

=الميزان ﴿الرحمن: ٧﴾ ف قيل: عن الميزان: الآلة المعروفة. وقيل: إن المراد به العدل. وقيل: الميزان هو الحكم. وقيل: هو القرآن. فتفسير الميزان بالآلة المعروفة هو تفسير على الحقيقة، وغيرها من التفاسير هي تفاسير حملت المعنى على المجاز. انظر: تفسير الطبري: ١١٨/٢٧، وتفسير ابن كثير: ٢٧١/٥ - وأسباب اختلاف المفسرين للدكتور الشايع: ٦٢.

(١) الإضمار: أن يخفي المتكلم في نفسه معنى ويريد من المخاطب أن يفهمه.

والاستقلال: إفادة المعنى المراد الملفوظ به منفرداً دون حاجة إلى تقدير. انظر: قواعد الترجيح للحريسي: ٤٢٤/١، وأمثلة هذا السبب الآيات التي تضمنت أسماء الله وصفاته، فمذهب أهل السنة والجماعة إثبات صفات الله تعالى على ما يليق به سبحانه، من غير تأويل ولا تشبيه ولا تعطيل، غير أن ثلثة من المفسرين يؤولونها فيضمرون ويقدرّون للكلام مضافاً محذوفاً، كما فعل القرطبي في قوله تعالى ﴿وجاء ربك﴾ [الفجر: ٢٢] قال: أي: أمره وقضاؤه، وهو من باب حذف المضاف. [تفسير القرطبي: ٥٥/٢٠]. والصحيح كما ذكرت إثبات صفة المجيء لله، ولهذا قال ابن جرير في بيان تفسير الآية: وإذا جاء ربك يا محمد وأملاكه صفوفاً صفّاً بعد صف. [تفسير الطبري: ١٨٥/٣٠].

(٢) وصورته أن ثلثة من المفسرين يقولون عن بعض الحروف في القرآن أنها صلة - زائدة - في حين أن آخرين لا يرون ذلك، وعليه يكون الاختلاف، ومثاله قوله تعالى ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾ [الواقعة: ٧٥ - ٧٦] قيل: (لا) هنا زائدة، وقيل: بل هي غير زائدة والمراد هنا نفي القسم، والمعنى: لست أقسم على ما ذكر لظهوره ووضوحه. انظر: أسباب اختلاف المفسرين للدكتور الشايع: ٩٠.

العاشر: احتمال حمل الكلام على الترتيب وعلى التقديم والتأخير^(١).

الحادي عشر: احتمال أن يكون الحكم منسوخاً أو محكماً^(٢).

الثاني عشر: اختلاف الرواية في التفسير عن النبي ﷺ وعن السلف

(١) الأصل في الكلام أن يبقى على ترتيبه ما لم يكن هناك داع لذلك. يقول النحاس: التقديم والتأخير إنما يكون إذا لم يجز غيرهما. اهـ. ويقول الرازي: إن الكلام إذا استقام من غير تغيير النظم لم يجز المصير إلى التقديم والتأخير. اهـ. انظر: القطع والإتلاف للنحاس: ١٧٥ - وتفسير الرازي: ١١٤/١٢.

وعليه فلا يلجأ إلى هذا الأسلوب إلا لضرورة، والضرورة قد يختلف في لزومها بعض المفسرين فيحملون الكلام على التقديم أو التأخير ويحدث الخلاف في بيان المعنى. ومثال ذلك قوله تعالى ﴿كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية وللوالدين والأقربين...﴾ [البقرة: ١٨]. قدره بعضهم: كتب عليكم الوصية إذا حضر أحدكم الموت. والصحيح أن المراد قبل حضور الموت فلا حاجة للتقدير. انظر: أسباب اختلاف المفسرين للدكتور الشايع: ٨٥.

(٢) يقول فضيلة الدكتور محمد الشايع: الخلاف في هذا السبب أثره ظاهر في الأحكام. اهـ. أي: الأحكام القرآنية، ففي الوقت الذي يحكم فيه البعض بإحكام الآية تجدد من يقول بأنها منسوخة، ولهذا يحدث خلاف كبير، ومثال هذا النوع قوله تعالى ﴿يسألونك ماذا ينفقون قل العفو﴾ [البقرة: ٢١٩] قيل: إنها محكمة غير منسوخة، وهي باقية في صدقة التطوع، أو أن المراد بالعفو الزكاة بعينها. وقيل: بل هي منسوخة بآية الزكاة. والأولى القول بإحكامها إذ لا تعارض. انظر: نواسخ القرآن لابن الجوزي: ٢٠٠ - وأسباب اختلاف المفسرين للدكتور الشايع: ٤٨.

رضي الله عنهم^(١).

المسألة الثانية: قواعد الترجيح عند المفسرين^(٢):

ذكر ابن جزري اثنا عشر وجهاً - قاعدة - للترجيح بين أقوال المفسرين وهي:

الأولى: تفسير القرآن ببعض، فإذا دل موضع من القرآن على المراد

(١) لا يعدل عن الثابت من تفسير رسول الله ﷺ وتفسير أصحابه إلا صاحب بدعة أو هوى، أو عالم لم يبلغه الحديث، أو لم يثبت عنده، أو أنه فهم نصه فهماً خاصاً. ولهذه الأسباب قد يختلف المفسرون في تفسير شيء من كتاب الله، والمعول عليه هنا هو الثابت الذي صح نسبه.

وقد ضرب فضيلة الدكتور محمد الشايع مثال هذا السبب قوله تعالى ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم﴾ [الأنعام: ٨٢]، فالثابت عن السلف تفسير الظلم بالشرك، وقد ورد فيه نص عن رسول الله ﷺ عند البخاري وغيره. وذهب الزمخشري رغم هذا إلى تفسير الظلم بالمعصية التي تفسد، وأبى التعويل على التفسير الثابت عن رسول الله ﷺ بحجة أن لفظ «اللبس» يأبى ذلك. انظر: أسباب اختلاف المفسرين للدكتور محمد الشايع: ٤٥.

انظر في هذه المسألة - أسباب الاختلاف بين المفسرين - مقدمة ابن جزري: ١/ ١٥.

(٢) تعرف قواعد الترجيح بأنها: ضوابط وأمور أغلبية يتوصل بها إلى معرفة الراجح من الأقوال المختلفة في تفسير كتاب الله. انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين: ١/ ٣٢ تأليف: حسين علي الحربي، رسالة ماجستير، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٥هـ.

بموضع آخر حملناه عليه ورجحنا القول بذلك على غيره من الأقوال^(١).

الثانية: حديث النبي ﷺ: فإذا ورد عنه - عليه السلام - تفسير شيء من القرآن عوّلنا عليه، لا سيما إن ورد في الحديث الصحيح^(٢).

(١) وهذا لا خلاف فيه عند المفسرين وغيرهم، غير أن الأمر لا يدركه كل أحد، وهو موكل إلى المجتهدين فهم الذين يعرفون ويعلمون المواضع التي تدل على غيرها من الآيات. وقد اعتمد هذا جميع المفسرين، يقول ابن تيمية: أصبح طرق تفسير القرآن هي تفسير القرآن بالقرآن. مقدمة في أصول التفسير: ٩٣.

ومثال ذلك ما ذكره الطبري في تفسير ﴿واصب﴾ من قوله تعالى: ﴿ولهم عذاب واصب﴾ [الصفات: ٩] حيث ذكر من الأقوال: الموضع وغيرها، ثم صرح بأن أولى الأقوال أن معناه: خالص. وذلك أن الله تعالى قال ﴿وله الدين واصب﴾ [النحل: ٦] قال: فمعلوم أنه لم يصفه بالإيلام والإيجاع وإنما وصفه بالثبات والخلوص. انظر: تفسير الطبري: ٤٠/٢٣ - وانظر قواعد الترجيح للحري: ٣١٥/١.

(٢) واعتبر هذه القاعدة أغلب المفسرين، كما اعتبروا الحديث الحسن، أما الضعيف فيعتبر مرجحاً إذا تعاضد مع وجوه أخرى للترجيح.

يقول ابن تيمية: ومما ينبغي أن يعلم أن القرآن والحديث إذا عرف تفسيره من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى أقوال أهل اللغة، فإنه قد عرف تفسيره وما أريد بذلك من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم. اهـ.

ويقول ابن جرير في معرض حديثه عن وجوه تفسير القرآن: وهذا - أي الوجه الذي جعل بيانه لرسول الله ﷺ - لا يجوز القول فيه إلا ببيان رسول الله ﷺ وتأويله بنص منه عليه أو بدلالة قد نصبها دالة أمته على تأويله.

الثالثة: أن يكون القول قول الجمهور وأكثر المفسرين، فإن كثرة القائلين بالقول يقتضي ترجيحه^(١).

=انظر: تفسير ابن جرير: ٧٤/١ - ومجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢٧/١٣ - وأضواء البيان للشنقيطي: ٨٩/٢ - وقواعد الترجيح للحربي: ١٩٦/١ - وقد اعتمد ذلك المفسرون في تفاسيرهم كالطبري: ١١١/١٧ - وابن عطية: ٢١٤/٥ ط المغرب - والقرطبي: ٢٠/١٦٠ - وأبو حيان: ٣١/١ ط دار الفكر ١٤١٢ - والشوكاني: ٢/٣٢٠ وغيرهم. ومن مثال القاعدة، قول القرطبي في تفسيره لسورة العاديات وبيان معنى «لكنود» [العاديات: ٦]، فقد قال بعد أن أورد الخلاف في معنى «الكنود»: قلت هذه الأقوال كلها ترجع إلى معنى الكفران والجحود، وقد فسر النبي ﷺ معنى الكنود بخصال مذمومة، وأحوال غير محمودة، فإن صح فهو أعلى ما يقال، ولا يبقى لأحد معه مقال. تفسير القرطبي: ٢٠/١٦٢.

(١) وقد اعتبر هذه القاعدة أثمة التفسير كابن عطية والرازي والقرطبي وغيرهم، يقول الشنقيطي: وقد تقرر في الأصول أن كثرة الرواة من المرجحات، وكذلك كثرة الأدلة، كما عقده في مراقي السعود في مبحث الترجيح باعتبار حال الراوي: وكثرة الدليل والرواية مرجح لدى ذوي الدراية

انظر: أضواء البيان: ٢٩٨/١ - ونشر البنود في مراقي السعود لعبد الله الشنقيطي: ٢٨٤/٢.

وقد ذكر الحربي مثال هذه القاعدة قوله تعالى ﴿ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين﴾ [البقرة: ٦٥] حيث ذهب عامة المفسرين إلى أن المسخ في الآية كان مسخاً حقيقياً، معنوياً وصورياً. وذهب مجاهد إلى أن المسخ كان معنوياً لا صورياً. وهو قول خالف فيه مجاهد عامة المفسرين. يقول القرطبي عن قول=

الرابعة: أن يكون القول قول من يقتدى به من الصحابة كالخلفاء الأربعة، وعبد الله بن عباس لقوله ﷺ:

«اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل»^(١).

الخامسة: أن يدل على صحة القول كلام العرب من اللغة والإعراب

=مجاهد: لم يقله غيره من المفسرين فيما أعلم. يريد أنه مرجوح لا يعتد به لكونه خالف جمهور المفسرين. انظر: تفسير القرطبي: ٤٤٣/١ - وقواعد الترجيح للحري: ٢٩٩/١.

(١) واعتمد هذه القاعدة جمهور المفسرين وأهل العلم، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: وبالجمل من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً في ذلك، بل مبتدعاً وإن كان مجتهداً مغفوراً له خطؤه... إلى أن قال: فمن خالف قولهم وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعاً. اهـ.

وقال ابن القيم: لا ريب أن تفسيرهم أصوب من أقوال من بعدهم، وذهب بعض أهل العلم إلى أن تفسيرهم في حكم المرفوع. اهـ. والأمثلة على هذه القاعدة كثيرة ومن ذلك ما قاله ابن جرير في تفسير قوله تعالى ﴿وشهد شاهد من بني إسرائيل على مثله﴾ [الأحقاف: ١٠] فقد ذكر تأويل الآية وبعض الأقوال ثم قال: غير أن الأخبار قد وردت عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ بأن ذلك عنى به عبد الله بن سلام وعليه أكثر أهل التأويل، وهم كانوا أعلم بمعاني القرآن، والسبب الذي فيه نزل، وما أريد به... انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣٦٢ / ١٣ - وإعلام الموقعين لابن القيم: ١٥٣ / ٤ وتفسير الطبري: ١٢ / ٢٦ - وقواعد الترجيح للحري: ٢٧٥ / ١.

أو التصريف^(١) أو الاشتقاق^(٢).

(١) يعرف التصريف بمعنيين، المعنى العملي والمعنى العلمي، وهو في الاصطلاح العملي - كما ذكره الحربي في قواعد الترجيح -: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها، كاسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل والتثنية والجمع إلى غير ذلك.

وبالمعنى العلمي: علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء. انظر: قواعد الترجيح للحربي: ٥١٤/٢ - وشذا العرف: ١٩، والاشتقاق: رد لفظ إلى آخر لموافقته له في الحروف الأصلية ومناسبته في المعنى. انظر شرح الكوكب للفتوحى: ٢٠٦/١ - والتعريفات للجرجاني: ٤٩ - وقواعد الترجيح للحربي: ٥١٤/٢

(٢) وقد اعتمد القاعدة المفسرون وغيرهم، ورجحوا بموجبها بعض الأقوال كما ردوا بها أقوالاً أخرى لمخالفتها تصريف الكلمة، وقد سبق أن بينت عند الحديث عن العلوم التي يحتاجها المفسر أهمية فن الصرف بالنسبة للمفسر لكتاب الله، ومن الأمثلة على اعتماد المفسرين للقاعدة، قوله تعالى ﴿إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَابِينَ غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٥] فقد اختلف المفسرون في المراد بـ«الأواب»: فقال بعضهم: المسيحون. وقيل: المطيعون المحسنون. وقيل: الذين يصلون بين المغرب والعشاء. وقيل: الأواب: الراجع من ذنبه والتائب منه.

قال الطبري: وأولى الأقوال في ذلك بالصواب، قول من قال: الأواب: هو التائب من الذنب، الراجع من معصية الله إلى طاعته ومما يكرهه إلى ما يرضاه؛ لأن الأواب إنما هو (فَعَال) من قول القائل: آب فلان من كذا إما من سفره إلى منزله، أو من حال إلى حال، كما قال عبيد بن الأبرص:

وكل ذي غيبة يؤوبُ وغائب الموت لا يؤوبُ =

السادسة: أن يشهد بصحة القول سياق الكلام ويدل عليه ما قبله وما بعده^(١).

السابعة: أن يكون ذلك المعنى المتبادر إلى الذهن فإن ذلك دليل على

=فهو يؤوب أوباً، وهو رجل آتب من سفره، وأواب من ذنوبه.

انظر: تفسير الطبري: ٧١ / ١٥ - وقواعد الترجيح للحربي: ٥٢٠ / ٢.

(١) وقد اعتبر هذه القاعدة أئمة العلم عموماً منهم الإمام أحمد بن حنبل والطبري والقرطبي والرازي وابن تيمية وابن كثير وغيرهم، يقول ابن تيمية في معرض حديثه عن نفاة الصفات ومثبتها: إن الدلالة في كل موضع بحسب سياقه، وما يحفأ به من القرائن اللفظية والحالية. انظر: مجموع الفتاوى: ١٤ / ٦.

ويقول الشنقيطي: ومن أنواع البيان التي تضمنها هذا الكتاب المبارك أن يقول بعض العلماء في الآية قولاً، ويكون في نفس الآية قرينة تدل على بطلان ذلك القول. انظر: أضواء البيان: ٧٥ / ١.

ومن الأمثلة على هذه القاعدة قوله تعالى ﴿واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق إذ قربا قرباناً﴾ [المائدة: ٢٧]، قال بعض المفسرين: هما من بني إسرائيل، ولم يكونا ابني آدم لصلبه وإنما كان القربان في بني إسرائيل، وكان آدم أول من مات.

وقال الجمهور: إن الابنين كانا لآدم من صلبه، وهو ظاهر التلاوة، ويؤيد قول الجمهور قرينة في السياق هو قوله تعالى: ﴿فبعث الله غراباً يبحث في الأرض ليريه كيف يواري سوء أخيه﴾ [المائدة: ٣١] يدل على أن الحادثة حدثت قبل أن يتعلم الناس دفن الموتى وذلك في عهد آدم. انظر: تفسير الطبري: ١٨٩ / ٦ - وأضواء البيان: ٧٦ / ١ - ٥٨ / ٢ - وقواعد الترجيح عند المفسرين للحربي: ٣١١ / ١.

ظهوره ورجحانه^(١).

الثامنة: تقديم الحقيقة على المجاز، فإن الحقيقة أولى أن يحمل عليها اللفظ عند الأصوليين، وقد يترجح المجاز إذا كثر استعماله حتى يكون الأغلب استعمالاً من الحقيقة، ويسمى مجازاً، والحقيقة مرجوحة^(٢).

(١) قال الحربي: وقد اعتمد هذه القاعدة عامة علماء الأمة ومنهم الإمام الشافعي وابن جرير الطبري وابن عطية والفخر الرازي، وابن تيمية، والزركشي، وابن الوزير، والشنقيطي، وغير هؤلاء. وخالف القاعدة المرجئة والصاوي في حاشيته على الجلالين. يقول الفخر الرازي: إن صرف اللفظ عن ظاهره بغير دليل باطل بإجماع المسلمين. مفاتيح الغيب: ٩٤/٣٠، ويقول الزركشي: كل لفظ احتمل معنيين فهو قسман: أحدهما: أن يكون أحدهما أظهر من الآخر فيجب الحمل على الظاهر إلا أن يقوم دليل على أن المراد هو الخفي دون الجلي فيحمل عليه. البرهان في علوم القرآن: ١٦٧/٢. وبمثل ذلك قال الشنقيطي. انظر أضواء البيان: ٤٣٨/٧، وأمثلة ذلك غالب الآيات التي ظاهرها واضح معلوم. انظر: قواعد الترجيح للحربي: ١٤٣/١.

(٢) اعتبر هذه القاعدة أغلب العلماء القائلين بوقوع المجاز في القرآن، كالطبري وابن عبد البر، والرازي، والسيوطي وغيرهم.

يقول أبو حيان: والحمل على الحقيقة أولى من ادعاء المجاز. البحر المحيط: ٢٣٧/٢. ومعلوم أن ابن تيمية لا يقول بالمجاز، فجميع النصوص عنده تحمل على الحقيقة، وكذا تلميذه ابن القيم. ومثال ذلك في قوله تعالى ﴿والتين والزيتون﴾ [التين: ١] يقول ابن العربي: قيل: هو حقيقة، وقيل: بل عبر به عن دمشق، أو جبالها، أو مسجدها. ولا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا بدليل.

انظر: أحكام القرآن لابن العربي: ٤١٤/٤ ط محمد عطا ١٤٠٨ هـ - وقواعد الترجيح =

وقد اختلف العلماء أيهما يقدّم، فمذهب أبي حنيفة تقديم الحقيقة لأنها الأصل ومذهب أبي يوسف تقديم المجاز الراجح لرجحانه، وقد يكون المجاز أفصح وأبرع فيكون أرجح^(١).

التاسعة: تقديم العمومي على الخصوصي؛ فإن العمومي أولى لأنه الأصل إلا أن يدل دليل على التخصيص^(٢).

العاشرة: تقديم الإطلاق على التقييد، إلا أن يدل دليل على التقييد^(٣).

= للحربي: ٣٩٠/١.

(١) انظر: شرح الكوكب للفتوحى: ٤٣٥/٣ - والتعارض والترجيح للبرزنجي: ١١٨/٢.

(٢) هذه القاعدة أجمع السلف عليها، وسار عليها عامة المفسرين، وهي من القواعد المشتهرة، ومن الذين قالوا بها الإمام الشافعي، والطبري، ومكي بن أبي طالب، وابن العربي، والآلوسي، وغيرهم.

قال مكي: اعلم أن القرآن إذا أتت اللفظة منه نعم ما تحتها حملت على ذلك من عمومها - عند مالك وأصحابه - حتى يأتي ما يخصها فتحمل عليه. الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه: ١٠١؛ ومثال هذه القاعدة ما ذكره ابن العربي في قوله تعالى ﴿ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه﴾ [البقرة: ١١٤] فقد ذكر عدة أقوال في تعيين المسجد، إلى أن ذكر الرابع من الأقوال، فقال: إنه كل مسجد، وهو الصحيح؛ لأن اللفظ عام ورد بصيغة الجمع، فتخصيصه ببعض المساجد، أو بعض الأزمنة محال. أحكام القرآن: ٥٠/١ - وانظر: قواعد الترجيح للحربي: ٥٣٨/٢.

(٣) يعرف المطلق بأنه المتناول لواحد لا بعينه باعتبار حقيقة شاملة لجنسه.

الحادية عشرة: تقديم الاستقلال على الإضمار إلا أن يدل دليل على الإضمار^(١).

= ويعرف المقيد: بأنه المتناول لمعين، أو لغير معين، موصوف بأمر زائد على الحقيقة الشاملة لجنسه. روضة الناظر مع شرحها لبدزان: ١٩١/٢؛ وهذه القاعدة شبيهة بقاعدة العموم والخصوص، وقد اعتمدها عامة أهل العلم، ومنهم الرازي، وابن جزي، والزركشي، وغيرهم.

قال الزركشي: إن وجد دليل على تقييد المطلق صير إليه، وإلا فلا، والمطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده؛ لأن الله خاطبنا بلغة العرب، والضابط أن الله تعالى إذا حكم في شيء بصفة أو شرط ثم ورد حكم آخر مطلقاً نظراً، فإن لم يكن له أصل يرد إليه إلا ذلك الحكم المقيد وجب تقييده به، وإن كان له أصل غيره لم يكن رده إلى أحدهما بأولى من الآخر. البرهان: ١٥/٢.

ومثاله قوله تعالى ﴿ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾ [البقرة: ١٨٥] اختلف أهل العلم في لزوم التتابع في هذه الأيام. فقيل: يلزم، وقيل: لا يلزم. والراجح أن الله تعالى أطلق في وجوب صيام عدة ما أفطر ولم يقيدها بتتابع. ينظر: تفسير ابن كثير: ٣١٢/١ - وأحكام القرآن للكيهراسي: ٦٦/١ - وقواعد الترجيح عند المفسرين للحري: ٥٦٤/٢.

(١) يعرف الشيخ مناع القطان الاستقلال بقوله: إفادة المعنى المراد بالكلام الملفوظ به منفرداً دون حاجة إلى تقدير. انظر قواعد الترجيح للحري: ٤٢٤/٢ نقلاً عن فضيلة الشيخ القطان رحمه الله.

والإضمار: هو أن يخفي المتكلم في نفسه معنى ويريد من المخاطب أن يفهمه. قواعد الترجيح للحري: ٤٢٤ نقلاً عن الصواعق المرسل: ٧١٤/٢.

الثانية عشرة: حمل الكلام على ترتيبه إلا أن يدل دليل على التقديم والتأخير^(١).

= وعرفه الكفوي بقوله: الإضمار ما ترك ذكره من اللفظ وهو مراد بالنية. انظر: الكليات: ٨٧٠.

وقد اعتمد القاعدة المفسرون والأصوليون، كالطبري، والرازي، وابن تيمية، وابن القيم، والزرکشي، يقول الشنقيطي: اللفظ إذا دار بين الاستقلال والافتقار إلى تقدير، فالاستقلال مقدم؛ لأنه هو الأصل، إلا بدليل منفصل على لزوم تقدير المحذوف. أضواء البيان: ١٣٧/٤؛ ومن أمثلة هذه القاعدة ما ذكره ابن تيمية في معرض رده على من ادعى إضمار استفهام في قوله تعالى ﴿وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾ [النساء: ٧٩] قال ابن تيمية: وقد ظن بعض المتأخرين أن معناه: أفمن نفسك؟ وأنه استفهام... إلى أن قال: إضمار الاستفهام - إذا دل عليه الكلام - لا يقتضي جواز إضماره في الخبر المخصوص من غير دلالة فإن هذا يناقض المقصود، ويستلزم أن كل من أراد أن ينفي ما أخبر الله به يقدر أن ينفيه - بأن يقدر في خبره استفهاماً، ويجعله استفهام إنكار. مجموع الفتاوى: ٤٢١/١٤ - ٤٢٢، وانظر: قواعد الترجيح للحربي: ٤٢٣/٢.

(١) نص المفسرون على هذه القاعدة واعتمدوها، منهم الطبري، وابن عطية، والزمخشري، وابن تيمية، وابن جزي والألوسي وغيرهم. يقول أبو حيان: التقديم والتأخير من ضرورات الشعر فينزه القرآن عن ذلك. البحر المحيط: ٦٧٠/٢.

ومثال القاعدة: قوله تعالى ﴿ولتجدنهم أحرص الناس على حياة﴾ [البقرة: ٩٦] قال الألوسي في معرض رده على من قال بالتقديم والتأخير، قال: ولا أظن يقدم على مثل ذلك في كتاب الله من له أدنى ذوق؛ لأنه وإن كان المعنى صحيحاً في نفسه، إلا أن التركيب ينبو عنه، والفصاحة تأباه ولا ضرورة تدعو إليه، لا سيما على قول من يخص =

الثالثة عشرة: تقديم الحقيقة الشرعية على الحقيقة اللغوية^(١).

الرابعة عشرة: تقديم الحقيقة العرفية على الحقيقة اللغوية^(٢).

=التقديم والتأخير بالضرورة. روح المعاني: ١/ ٣٣٠ - وانظر: قواعد الترجيح للحربي:

٢/ ٤٦١. والقواعد الاثنا عشر أوردها ابن جزري وهي في تفسيره: ١/ ١٥-١٧.

(١) هذه القاعدة اعتمدها جمهور المفسرين والفقهاء وغيرهم، ومن المفسرين الذين اعتمدوها

الفخر الرازي، وابن الوزير والألوسي والشنقيطي وغيرهم.

يقول الشنقيطي: والمقرر في الأصول عند المالكية والحنابلة وجماعة من الشافعية أن النص

إذا دار بين الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية حمل على الشرعية. أضواء

البيان: ٣/ ١٠٠.

وقد ضرب الشيخ الحربي مثال هذه القاعدة قوله تعالى ﴿وويل للمشركين الذين لا

يؤتون الزكاة وهم بالآخرة هم كافرون﴾ [فصلت: ٦-٧] فقد اختلف المفسرون في المراد

من ﴿لا يؤتون الزكاة﴾، فقيل: لا يعطون لله الطاعة التي تطهرهم وتزكي أبدانهم ولا

يوجدونه. وقيل: الذين لا يقرون بزكاة أموالهم التي فرضها الله فيها ولا يعطونها أهلها.

يقول الحربي: وهذا - الأخير - هو الذي ترجحه القاعدة وذلك أن من حمل معنى

الزكاة على تزكية وتطهير أنفسهم بفعل الطاعة حملها على أصل المعنى اللغوي لها وهو

النماء والزيادة والطهارة والصلاح. قواعد الترجيح: ١/ ٤١١.

(٢) هذه القاعدة قررها علماء الأصول، وقد اعتبرها من المفسرين الماوردي والزركشي

والشنقيطي وغيرهم، يقول الزركشي: إذا دار اللفظ بين اللغوية والعرفية فالعرفية أولى

لطريقتها على اللغة. البرهان: ٢/ ١٦٧، وضرب الشيخ الحربي مثال هذه القاعدة قوله

تعالى ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب

والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل﴾ [التوبة: ٦٠] فقد اختلف المفسرون في المراد=

الخامسة عشرة: تقديم الحقيقة الشرعية على الحقيقة العرفية.

هذه القواعد الثلاثة ذكرها الماوردي في مقدمته، فقال في معرض حديثه عن الوجه الذي يرجع فيه إلى اجتهاد العلماء من تأويل القرآن أن اللفظ إذا احتمل معنيان أو أكثر وكانت المعاني جلية ظاهرة، واللفظ مستعمل فيها حقيقة فهذا على ضربين:

أحدهما: أن يختلف أصل الحقيقة فيها، فهذا ينقسم على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أن يكون أحد المعنيين مستعملاً في اللغة، والآخر مستعملاً في الشرع فيكون حمله على المعنى الشرعي أولى من حمله على المعنى اللغوي؛ لأن الشرع ناقل.

والقسم الثاني: أن يكون أحد المعنيين مستعملاً في اللغة، والآخر مستعملاً في العرف فيكون حمله على المعنى العرفي أولى من حمله على معنى اللغة؛ لأنه أقرب معهود.

والقسم الثالث: أن يكون أحد المعنيين مستعملاً في الشرع والآخر

=من ﴿في سبيل الله﴾، فقيل: المراد بهم الغزاة، وقيل: الحجيج، وقيل: طلبه العلم. والراجح أن المراد بهم الغزاة؛ يقول ابن حجر في الفتح: قال ابن الجوزي: إذا أطلق ذكر سبيل الله فالمراد الجهاد... وقال ابن دقيق العيد: ﴿في سبيل الله﴾ العرف الأكثر فيه استعماله في الجهاد. فتح الباري: ٥٦/٦ - وأحكام القرآن لابن دقيق العيد: ٢٤٧/٢ - وقواعد الترجيح للحري: ٤٢٠/١.

مستعملاً في العرف، فيكون حمله على معنى الشرع أولى من حمله على معنى العرف لأن الشرع ألزم^(١).

(١) انظر: تفسير الماوردي: ٣٩/١.

الموضوع الرابع عشر

الأحرف السبعة التي أنزل عليها القرآن

اهتم المفسرون بموضوع الأحرف السبعة اهتماماً بالغاً، وعالجوها معالجة جادة في مقدماتهم، وكان أكثر من توسع في ذلك شيخ المفسرين ابن جرير الطبري^(١)، كما تناوله الماوردي من غير توسع مكتفياً بذكر بعض الأقوال^(٢)، أما ابن عطية فقد فصل القول، وتعرض للآراء في الموضوع، وناقش ابن جرير في بعض أقواله^(٣)، وكذا القرطبي^(٤)، والخازن^(٥).

وفي هذا الموضوع عدة مسائل:

المسألة الأولى: ذكر بعض الآثار الواردة في نزول القرآن على سبع أحرف^(٦).

(١) انظر: تفسيره: ١/ ٢١ - ٦٨.

(٢) انظر: تفسيره: ١/ ٢٨.

(٣) انظر: تفسيره: ١/ ٣٣.

(٤) انظر: تفسيره: ١/ ٤١ - ٥٢.

(٥) انظر: تفسيره: ١/ ١١.

(٦) الأحاديث والآثار الواردة في الأحرف السبعة خرجها الأئمة في كتبهم ومصنفاتهم، ولا تكاد تجد كتاباً معتبراً في جمع الآثار إلا ذكر طرقات وروايات لحديث الأحرف السبعة، =

جاء النقل الصحيح بروايات كثيرة، من طرق مختلفة عن نزول القرآن على سبعة أحرف، روى ذلك عدد من الصحابة، ومن ذلك:

أخرج البخاري ومسلم والطبري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت هشام بن حكيم بن حزام^(١) يقرأ سورة (الفرقان) في حياة رسول

= وقد أفرده بعض المتقدمين والمتأخرين بتأليف مستقلة، فكتب أبو عمرو الداني كتابه الأحرف السبعة، وكتب أبو شامة كتابه المرشد الوجيز، ومن المتأخرين كتب الشيخ مناع القطان كتابه نزول القرآن على سبعة أحرف، وكتب الدكتور عبد العزيز القارئ حديث الأحرف السبعة، كلها مطبوعة متداولة.

وقد روى حديث الأحرف السبعة جمع غفير من الصحابة ومن التابعين، بطرق وأسانيد كثيرة حتى اعتبره أبو عبيد من الأحاديث المتواترة، وقد ذكر السيوطي أن القاضي أبا يعلى أخرج في مسنده عن عثمان بن عفان أنه قال يوماً وهو على المنبر: أذكر الله رجلاً سمع النبي ﷺ قال: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف. لما قام، فقاموا حتى لم يحصوا، فشهدوا بذلك، فقال: وأنا أشهد معهم.

والحديث أورده الهيثمي في المجمع: ١٥٢/٧ وقال: رواه أبو يعلى في الكبير وفيه راو لم يسم. اهـ. وذكره البقاعي في مصاعد النظر: ٤٠٤/١ وعزاه إلى الحارث بن أسامة، وأبي يعلى في مسنديهما بسند منقطع. والسيوطي في الإتقان: ١٤٥/١ وعزاه لأبي يعلى. وقد بحث عنه في مسنده ولم أهد إليه.

وانظر: حديث الأحرف السبعة للدكتور عبد العزيز القارئ: ٥٢.

(١) هو هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد الأسدي، أسلم يوم الفتح، ومات قبل أبيه حكيم، كان من الأمرين المعروف الناهين عن المنكر. انظر: الاستيعاب لابن عبد البر: ٥٩٣/٣ - وتهذيب التهذيب لابن حجر: ٣٧/١١.

اللَّهُ ﷻ فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ، فكدت أساوره في الصلاة، فتربصت حتى سلم فليته بردائه فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرؤها؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷻ. فقلت: كذبت، فإن رسول الله ﷻ قد أقرأنيها على غير ما قرأت. فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷻ فقلت: يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأنيها؟! فقال رسول الله ﷻ: أرسله، اقرأ يا هشام. فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأها فقال رسول الله ﷻ: هكذا أنزلت. ثم قال النبي ﷺ: اقرأ يا عمر. فقرأت القراءة التي أقرأني. فقال رسول الله ﷻ: هكذا أنزلت. ثم قال النبي ﷻ: إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه. ^(١)

وأخرج مسلم والطبري عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: كنت في المسجد فدخل رجل يصلي فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله ﷻ فقلت:

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: ٢٤/١ - وأورده الخازن: ١١/١ - وهو في الموطأ لمالك، كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في القرآن: - وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل القرآن، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف: ١٠٠/٦ - ومسلم في صحيحه، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف: ٥٦٠/١ - وأحمد في المسند: ٢٤/١ - ٤٠ - ٤٣ - وأبو عمرو الداني في الأحرف السبعة: ١١ - والبيهقي في الشعب: (ح ٢٩٥ - ٥٣٨/٢) - وانظر التمهيد لابن عبد البر: ٢٧٢/٨

إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه. فأمرهما رسول الله ﷺ فقرأ فحسن النبي ﷺ شأنهما، فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية^(١)، فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد غشيني ضرب في صدري ففصت عرقاً، وكأنما أنظر إلى الله عز وجل فرقاً، فقال لي: يا أباي! أرسل إلي أن اقرأ القرآن على حرف واحد. فرددت إليه أن هوّن على أمي. فرد إلي الثانية أن اقرأه على حرفين. فرددت إليه: أن هوّن على أمي. فرد إلي الثالثة: أن اقرأه على سبعة أحرف، ولك بكل ردة رددتها مسألة تسألنيها. فقلت: اللهم اغفر لأمي، اللهم اغفر لأمي، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلي الناس كلهم حتى إبراهيم^(٢).

وفي رواية عند الطبري: ثم قال الرسول ﷺ: اللهم أخسئ الشيطان عنه يا أباي، أتاني آت من ربي فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد. فقلت: رب خفف عني. ثم أتاني الثانية فقال: إن الله يأمرك

(١) قال الخازن: معناها وسوس لي الشيطان تكديماً للنبوة أشد مما كنت عليه في الجاهلية؛ لأنه كان في الجاهلية غافلاً ومشككاً فوسوس له الشيطان الجزم بالتكذيب. وقيل: اعترته حيرة ودهشة ونزع الشيطان في نفسه تكديماً لم يعتقه. تفسير الخازن: ١٣/١.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: ٣٦/١ ومن طرق أخرى بنحو هذا الحديث. وفي بعض الطرق أن أباي قرأ «النحل». الطبري: ٣٧/١ - وأورده الخازن: ١٣/١ - وهو عند مسلم في صحيحه، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف: ٥٦١/١ - وأحمد في المسند: ١١٤/٥.

أن تقرأ القرآن على حرف واحد. فقلت: رب خفف عن أمي. ثم أتاني الثالثة فقال مثل ذلك، وقلت مثله. ثم أتاني الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف، ولك بكل ردة مسألة. فقلت: يا رب... الحديث. (١)

وأخرج الطبري والبخاري ومسلم عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: أقرأني جبريل عليه السلام على حرف فراجعته فزادني، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف. (٢)

قال ابن شهاب: بلغني أن تلك السبعة الأحرف، إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً، لا يختلف في حلال ولا حرام. (٣)

وأخرج الطبري عن أبي بن كعب قال: أتى جبريل النبي ﷺ وهو

(١) تفسير الطبري: ٤١/١ - وقال أحمد شاكر: هذا الإسناد نقله ابن كثير في الفضائل وقال: صحيح. فضائل القرآن لابن كثير: ٥٣ - وأشار إليه الحافظ ابن حجر في الفتح: ٢١/٩.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: ٢٩/١ - وأورده الخازن في تفسيره: ١٣/١ - وهو عند عبد الرزاق في المصنف: ٢١٩/١١ - وعند البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل القرآن، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف: ١٠٠/٦ - وعند مسلم في صحيحه، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف: ٥٦١/١ - وأحمد في المسند: ٢٦٤/١ - ٢٩٩ - وأبي عمرو الداني في الأحرف السبعة: ١٢.

(٣) هذه الزيادة من الطبري: ٢٩/١ - ومسلم: ٥٦١/١ - والبيهقي في الشعب: (ح ٢٩٩ - ٥٤٥/٢).

عند أضاة بني غفار فقال: إن الله تبارك وتعالى يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فمن قرأ منها حرفاً فهو كما قرأ.^(١)

وفي رواية: فأتاه جبريل فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف. فقال ﷺ: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمي لا تطيق ذلك. قال: ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرفين. قال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمي لا تطيق ذلك. ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف. قال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمي لا تطيق ذلك. ثم جاءه الرابعة: فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأئماً حرف قرأوا عليه فقد أصابوا.^(٢)

وروى الترمذي عنه قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال: يا جبريل إني بُعثتُ إلى أمة أميين منهم العجوز والشيخ الكبير، والغلام والجارية، والرجل الذي لا يقرأ كتاباً قط، قال: يا محمد إن القرآن أنزل على

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: ٣٩/١ - وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح - وأخرجه أبو عمرو الداني في الأحرف السبعة: ١٤ - وابن أبي شيبه في المصنف: ٥٦٥/١٠ - وابن عبد البر في التمهيد: ٢٨٨/٨

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: ٤٠/١ - وأورده القرطبي في تفسيره: ٤١/١ - وهو في صحيح مسلم، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف: ٥٦٢/١ - وأحمد في المسند: ١٢٧/٥ - وابن أبي شيبه في المصنف: ٥١٦/١٠.

سبع أحرف. قال الترمذي: هذا حديث صحيح.^(١)

وأخرج الطبري عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: قال جبريل: اقرأوا القرآن على حرف. فقال ميكائيل: استزده. فقال: على حرفين. حتى بلغ ستة أو سبعة أحرف، فقال: كلها شاف كاف، ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب، كقولك: هلم وتعال.^(٢)

وأخرج الطبري عن بسر بن سعيد^(٣): أن أبا جهيم الأنصاري^(٤)

(١) ذكره القرطبي في تفسيره: ٤٢/١ - وهو عند الترمذي في سننه، كتاب: القراءات، باب: ما جاء أنزل القرآن على سبعة أحرف: ١٩٤/٥ - وأخرجه أحمد في المسند: ٤٠٠/٥ - وأبو عمرو الداني في الأحرف السبعة: ١٨ - وأخرجه بنحوه الطبري في تفسيره: ٣٥/١ وقال شاكراً: صحيح الإسناد. وأورده الهيثمي في المجموع: ١٥٠/٧ ونسبه للبزار وقال: وفيه عاصم بن بهدلة، وهو ثقة، وفيه كلام لا يضر، وبقية رجاله رجال الصحيح.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: ٤٣/١ - وأحمد في المسند: ٥١/٥ و ٤١/٥ مختصراً - وذكره الهيثمي في المجموع: ١٥١/٧ وقال: رواه أحمد والطبراني بنحوه إلا أنه قال: واذهب وأدبر، وفيه علي بن زيد بن جُدعان وهو سيئ الحفظ، وقد توبع وبقيته رجال أحمد رجال الصحيح.

قلت: وأخرجه أبو عمرو الداني في الأحرف السبعة: ٢١ - وابن أبي شيبة في المصنف: ١٠ / ٥١٧ - وانظر التمهيد لابن عبد البر: ٢٩٠/٨.

(٣) هو بسر بن سعيد، مولى بني الحضرمي، إمام قدوة، حدث عن جماعة من الصحابة، وثقه ابن معين وغيره، توفي (١٠٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: ٥٩٤/٤ - وتهذيب التهذيب لابن حجر: ٤٣٧/١.

(٤) هو سليمان بن الجهم بن أبي الجهم الأنصاري الحارثي، مولى البراء بن عازب، وثقه =

أخبره: أن رجلين اختلفا في آية من القرآن، فقال هذا: تلقَّيتها من رسول الله ﷺ. وقال الآخر: تلقَّيتها من رسول الله ﷺ، فسألا رسول الله ﷺ عنها فقال رسول الله ﷺ: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فلا تُماروا في القرآن، فإن المراء فيه كفر.^(١)

وأخرج الطبري في تفسيره عن أبي سلمة قال: لا أعلمه إلا عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: أنزل القرآن على سبعة أحرف، فالمراء في القرآن كفر - ثلاث مرات - فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه.^(٢)

=ابن حبان، وروى له أبو داود والنسائي وابن ماجه. انظر: تهذيب الكمال للمزي: ١١ / ٣٨١ - وتهذيب التهذيب لابن حجر: ٤ / ١٧٧.

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: ٤٣ / ١ - وأحمد في المسند: ٤ / ١٦٩ - وأبو عبيد في فضائل القرآن: (ح ٧١٨ - ص ٣٠٥) - والطحاوي في مشكل الآثار: ٤ / ١٨٣ - وأبو عمرو الداني في الأحرف السبعة: ١٧ بنحوه - والبيهقي في الشعب: (ح ٢٩٣ - ٥٣٤) - وابن عبد البر في التمهيد: ٨ / ٢٨٢ - وابن أبي شيبه في المصنف: ١٠ / ٥٢٨ - وأورده ابن كثير في فضائل القرآن: ٥٩ وقال: وهذا إسناد صحيح ولم يخرجوه - يعني أصحاب الكتب الستة - والهيتمي في الجمع: ٧ / ١٥١ وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: ٢١ / ١ - وأورده الماوردي: ١ / ٢٨ - وأخرجه أحمد في المسند: ١٥ / ١٤٦، قال أحمد شاكر: إسناده صحيح. قال الهيتمي في الجمع: ٧ / ١٥١: رواه أحمد بإسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح ورواه البزار بنحوه. - وأورده ابن كثير في فضائل القرآن: ٥٨ وقال: ورواه النسائي عن قتيبة عن أبي ضمرة أنس بن عياض به. وهو عند البزار مختصراً. كشف الأستار عن زوائد البزار: ٣ / ٩٠.

المسألة الثانية: المراد بالأحرف السبعة:

اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولاً، ذكرها أبو حاتم محمد بن حبان البستي^(١)، ومن تلك الأقوال:

القول الأول: أن المراد سبع لغات متفقة المعاني مختلفة الألفاظ كقولك: هلم، وتعال، وأقبل، وإليّ، ونحوي، وقصدي، وقربي.^(٢)

وهو الذي عليه أكثر أهل العلم كسفيان بن عيينة، وعبد الله بن وهب^(٣)، والطحاوي^{(٤)(٥)} وهو اختيار ابن جرير الطبري في مقدمته،

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٤٢/١ - والإتقان للسيوطي: ١٥٦/١. وقد ذكر هذا عن ابن حبان ابن النقيب في مقدمة تفسيره بواسطة الشرف المرسى، قال ابن حبان: فهذه خمسة وثلاثون قولاً لأهل العلم واللغة في معنى إنزال القرآن على سبعة أحرف، وهي أقاويل يشبه بعضها بعضاً، وكلها محتملة ويحتمل غيرها.

قال المرسى: أكثرها متداخلة ولا أدري مستندها ولا عن من نقلت.... إلى أن قال: وأكثرها يعارض حديث عمر مع هشام. الإتقان للسيوطي: ١٤١/١ - والزيادة والإحسان لابن عقيلة: ٥٣٩/٢.

(٢) انظر: تفسير الطبري: ٤٧/١ - ٥٧ - والماوردي: ٢٩/١ - وابن عطية: ٣٤/١ - والقرطبي: ٤٢، وفنون الأفنان لابن الجوزي: ٢٠٦ - والبرهان للزركشي: ٢٢٠/١.

(٣) هو عبد الله بن وهب بن مسلم الفهري، إمام حافظ لقي صغار التابعين، وكان من أوعية العلم وكنوز العمل، وثقه ابن عدي وابن معين، توفي (١٩٧هـ) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: ٢٢٣/٩ - وتهذيب الكمال للمزي: ٢٧٧/١٦.

واستدل أصحاب هذا الرأي بأدلة كثيرة منها الأحاديث السابقة في قصة عمر وهشام وقصة أبي؛ ومنها أيضاً:

١- حديث أبي بكرة^(١) الذي أخرجه الطبري عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: قال جبريل: اقرأوا القرآن على حرف. فقال ميكائيل: استزده. فقال: على حرفين. حتى بلغ ستة أو سبعة أحرف، فقال: كلها شاف كاف، ما لم يختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب، كقولك: هلمّ وتعال.^(٢)

قال الطبري: أوضح نص هذا الخبر أن اختلاف الأحرف السبعة إنما

(٤) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، إمام حافظ كبير، محدث الديار المصرية، وصاحب التصانيف العديدة، انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي توفي (٣٢١هـ). انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: ٢٧/١٥ - وشذرات الذهب: ٢/٢٨٨.

(٥) انظر: تفسير القرطبي: ٤٢/١ - ومشكل الآثار للطحاوي: ٤/١٩٠ - وهو منسوب لجمهور أهل الفقه والحديث، واختاره ابن عبد البر، ومن المعاصرين فضيلة الشيخ مناع القطان انظر: التمهيد لابن عبد البر: ٨/٢٨١ - ٢٨٤ - ومناهل العرفان للزرقاني: ١/١٧٤ - ونزول القرآن على سبعة أحرف للشيخ مناع القطان: ٧٢.

(١) هو نفع بن الحارث بن كلدة بن عمرو، المعروف بأبي بكرة الثقفي، سمي بأبي بكرة عندما حاصر رسول الله ﷺ الطائف وقال: أيما عبد نزل إلي فهو حر. فتدلى ببكرة فاشتهر بذلك. مات بالبصرة (٥٣هـ). انظر: المعارف لابن قتيبة: ١٢٥ - والإصابة لابن حجر: ٣٧١/٥.

(٢) سبق تخريج الحديث قبل قليل.

هو اختلاف ألفاظ، كقولك «هلم وتعال» باتفاق المعاني لا باختلاف معان موجبة اختلاف أحكام.^(١)

قال الطحاوي: وأبين ما ذكر في ذلك - أي في هذا الرأي - حديث أبي بكرة.^(٢)

٢- ما أخرجه الطبري عن شقيق بن سلمة قال: قال عبد الله - يعني ابن مسعود - : إني قد سمعت إلى القراءة فوجدتهم متقارين، فاقروا كما عُلِّمتم، وإياكم والتنطع، فإنما هو كقول أحدكم: هلم وتعال.^(٣)

٣- ما أخرجه الطبري عن الأعمش قال: قرأ أنس هذه الآية ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾ [المزمل: ٦] فقال له بعض القوم: يا أبا حمزة، إنما هي ﴿وَأَقْوَمُ﴾. فقال: أقوم، أصوب، أهيأ، واحد.^(٤)

(١) انظر: تفسير الطبري: ٥٠/١.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ٤٢/١ - والتمهيد لابن عبد البر: ٢٩٠/٨.

(٣) تفسير الطبري: ٥٠/١، قال أحمد شاكر: وهذا الأثر عن ابن مسعود لم نجده في غير هذا الكتاب. وهو في التمهيد لابن عبد البر: ٢٩١/٨ - وفي الاستذكار له: ٤٢/٨ - والمصنف لابن أبي شيبه: ٤٨٨/١٠.

(٤) أخرجه الطبري: ٥٢/١ ط شاكر، ١٣١/٢٩ ط الحلبي من عدة طرق - وأورده ابن كثير في تفسيره: ٢٧٨/٨ - ونقله السيوطي في الدر المنثور: ٢٧٨/٦، ونسبه لأبي يعلى، ومحمد بن نصر، وابن الأنباري في المصاحف.

٤- ما روي عن أبي بن كعب أنه كان يقرأ ﴿لِّلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا﴾ [الحديد: ١٣]: للذين آمنوا أمهلونا، للذين آمنوا أخرونا، للذين آمنوا ارقبونا.^(١)

وما روي عنه أنه كان يقرأ ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْأَوْا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠] مروا فيه، سعوا فيه.^(٢) وغير ذلك من الأدلة التي تبين أن الغاية التي لها أنزل القرآن على سبعة أحرف هي التيسير على الناس لعجزهم عن أخذ القرآن على غير لغاتهم، ولهذا يرى أصحاب هذا الرأي أن الأحرف أزيلت حين رفعت المشقة عن الناس بالتعلم، يقول ابن عبد البر: إن تلك السبعة الأحرف إنما كان في وقت خاص لضرورة دعت إلى ذلك، ثم ارتفعت تلك

=- وذكره الهيثمي في المجمع: ١٥٦/٧ وزاد نسبه للبخاري، وقال: رجال أبي يعلى رجال الصحيح، ورجال البخاري ثقات. وهو عند البخاري كما في كشف الأستار: ٩٢/٣ قال البخاري: لا نعلم رواه عن الأعمش إلا الحماني، وإنما ذكرت هذا لأبين أن الأعمش سمع من أنس.

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٤٢/١ - وهو في المرشد الوجيز: ١٠٤ - والتمهيد لابن عبد البر: ٢٩١/٨ - والاستذكار له: ٤٢/٨ - والتذكار للقرطبي: ٣٢ - وفصائل القرآن لابن كثير: ٦٨ - والإتقان للسيوطي: ١٤٩/١ - والزيادة والإحسان لابن عقيلة المكي: ٥٥١/٢ تحقيق محمد صفاء حفي.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ٤٢/١ - وهو في المرشد الوجيز: ١٠٤ - والتمهيد لابن عبد البر: ٢٩١/٨ - والاستذكار له: ٤٢/٨ - والتذكار للقرطبي: ٣٢ - وفصائل القرآن لابن كثير: ٦٨ - والزيادة والإحسان لابن عقيلة المكي: ٥٥١/٢ تحقيق محمد صفاء حفي.

الضرورة فارتفع حكم هذه السبعة الأحرف، وعاد ما يقرأ به القرآن على حرف واحد.^(١)

ويتساءل الطبري ليزيل الإشكال الذي قد يرد على اختياره: ما بال الأحرف الأخر الستة غير موجودة وقد أقرأهن رسول الله ﷺ أصحابه، وأمر بالقراءة بهن، وأنزلهن الله من عنده على نبيه ﷺ، أنسخت فرفعت؟! فما الدلالة على نسخها ورفعها؟ أم نسيتهن الأمة فذلك تضييع ما قد أمروا بحفظه؟ أم ما القصة في ذلك؟

ويجب عن تساؤله قائلاً: إنها لم تنسخ فترفع، ولا ضيعتها الأمة وهي مأمورة بحفظها، ولكن الأمة أمرت بحفظ القرآن، وخيرت في قراءته وحفظه بأي تلك الأحرف السبعة شاءت.

ويضرب لذلك مثلاً فيقول: كما أمرت إذا هي حنثت في يمين وهي موسرة أن تكفر بأي الكفارات الثلاث شاءت إما بعق، أو إطعام، أو كسوة، فلو أجمع جميعها على التكفير بواحدة من الكفارات الثلاث دون حظرها التكفير بأي الثلاث شاء المكفر كانت مصيبة حكم الله.

قال: فكذلك الأمة أمرت بحفظ القرآن وقراءته، وخيرت في قراءته بأي الأحرف السبعة شاءت، فرأت - لعله من العلل أوجبت عليها الثبات على حرف واحد - قراءته بحرف واحد، ورفض القراءة بالأحرف الستة

(١) القرطبي: ٤٣/١ - والتمهيد لابن عبد البر: ٢٩٤/٨.

الباقية، ولم تحظر قراءته بجميع حروفه على قارئه بما أذن له في قراءته به^(١).

وبين أن العلة التي أوجبت الثبات على حرف واحد هي ما حدث لأصحاب رسول الله ﷺ من الاختلاف في القراءة في الإمامة وأرمينية وغيرها من المواقع، وحينئذ رأى عثمان جمع الأمة على مصحف واحد رحمة بها ورأفة بحالها، وخوفاً من الاختلاف، فحرق ما سواه من المصاحف واستوسقت الأمة على ذلك بالطاعة، ورأت فيما فعل الهداية والرشد، وتركت القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها، طاعة منها له حتى درست من الأمة معرفتها، وتعفت آثارها، وتتابع المسلمون على رفض القراءة بها من غير جحود منها صحتها

(١) يعلق الأستاذ عبد العزيز القاري في بحثه القيم حديث الأحرف السبعة: ٧٦ على مقولة الطبري هذه بقوله: إن التخيير كان في القراءة بواحد من تلك الأحرف حسبما يتيسر للقارئ، ويسهل عليه ولم يكن التخيير في نقل الأحرف، بل كانت الأمة ملزمة بنقلها جميعاً لأن كل حرف منها بمنزلة الآية. ويضرب لذلك مثلاً فيقول: هناك فرق واضح بين أن يكون المكلف مخيراً بين الأخذ برخصة الفطر في السفر، والعزيمة على الصيام، وبين أن يلغى هذه الرخصة فيُحرم على نفسه وعلى الأمة الفطر، ويحمل الناس على الصيام. اهـ

وما قاله الأستاذ القاري هو الحق، فلسيدنا عثمان - رضي الله عنه - وللصحابة رضوان الله عليهم أن يقرأوا بأي الحروف شاءوا، ويتركوا منها ما شاءوا غير أنه ليس لهم أن يلزموا الأمة بحرف لم يلزمهم به رسول الله ﷺ، ولا أن يرفعوا رخصة قدمها الشارع لم يرفعها رسول الله ﷺ من بينهم.

وصحة شيء منها.

أما كيف جاز لهم ترك قراءة أقرأهموها رسول الله ﷺ وأمرهم بقراءتها؟

فالجواب عند الطبري: أن أمره إياهم بذلك لم يكن أمر إيجاب وفرض، وإنما كان أمر إباحة ورخصة، لأن القراءة لو كانت فرضاً عليهم لوجب أن يكون العلم بكل حرف من تلك الأحرف السبعة عند من تقوم بنقله الحجة، ويقطع خبره العذر، ويزيل الشك من قراءة الأمة.... إلى أن قال: إن في تركهم نقل ذلك أوضح الدليل على أنهم كانوا مخيرين في القراءة.^(١)

(١) انظر: تفسير الطبري: ٥٨/١ - ٦٤.

قلت: لقد رد المهتمون بمحدث الأحرف السبعة، على ما ذهب إليه ابن جرير ومن تبعه ورأى مثل رأيه من أهل العلم، وذكروا في إبطال مذهبهم أوجهاً عديدة نذكر منها:

أ - أن ما ذكر في الآثار التي استشهد بها أصحاب هذا الرأي ليس من قبيل حصر الأحرف السبعة فيها، وفي نوعها، بل هو - كما قال ابن عبد البر - من قبيل ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها.

ب - أن الاختلاف بين العرب إنما يقع - غالباً - في اللهجات من إدغام وإظهار، وفتح وإمالة، وهمز وتخفيف، ونحو ذلك إذ المشقة عليها في هذا الباب أعظم من المشقة في استعمال هلم مكان أقبل وتعال.

ج - أن أصحاب هذا المذهب - كما يقول الزرقاني - أوقعوا أنفسهم في مازق ضيق، وقالوا أموراً خطيرة.

=

=فحين صرحوا بأن المتبقي من الحروف هو حرف واحد، وأن الحروف الستة الأخر ذهبت واندرست لم يثبتوا لضياعها نسخاً ولا رفعاً. وحين ادعوا إجماع الأمة على أن تثبت على حرف واحد، وأن ترفض القراءة بجميع ما عدها من الأحرف الستة، لم يقدموا دليلاً على هذا الإجماع. ولو كان هناك لما اختلف العلماء في معنى الأحرف على أكثر من أربعين قولاً، وأكثرهم - رغم هذا الاختلاف - يؤكد أن الأحرف السبعة باقية.

وحين قالوا: إن استنساخ المصاحف زمن عثمان كان إجماعاً من الأمة على ترك الحروف الستة، والاقتصار على حرف واحد وهو ما نسخ عثمان المصاحف عليه، حين قالوا ذلك أوقعوا أنفسهم في ورطة ثالثة على حد تعبير الأستاذ الزرقاني، لكون ما احتجوا به أمر باطل، فالناس تنازعوا زمن النبي ﷺ في قراءات القرآن على حروف مختلفة، وقررها الرسول ﷺ فكان حلاً لمشكلتهم، وأفهمهم أن هذا الاختلاف رحمة من الله، وهو صريح قول النبي ﷺ: إن أمي لا تطيق. فكيف يسوغ للصحابة وهم خير القرون أن يغلقوا باب الرحمة والتخفيف الذي فتحه الله للأمة؟!!

ثم كيف ينسخ عثمان ؓ والصحابة بعض القرآن، إذ أن كل حرف من الأحرف السبعة المنزلة هو قرآن، وليس لأحد إلغاء شيء من القرآن بغير نص صريح من الشارع عز وجل.

إن موافقة أصحاب رسول الله ﷺ على ضياع ستة أحرف نزل عليها القرآن أمر لا يقبل في المنطق السليم، وكيف يقبل ورسول الله ﷺ قد أقرها بقوله وعمله، وقال: لا يجوز لأحد أياً كان أن يمنع أحداً من القراءة بحرف من السبعة.

أما ما فعله سيدنا عثمان ؓ - فهو أنه نسخ مصحفاً أو مصاحف من الصحف التي كانت في عهدة أبي بكر ؓ - وكان مشتملاً على الأحرف السبعة، ولم يثبت أن الذين نسخوا المصاحف لعثمان تركوا شيئاً من صحف أبي بكر، ولو كانوا فعلوا ذلك لنقل إلينا بالتواتر، إذ دواعي التواتر موجودة. وفي هذا يقول ابن الجزري: ذهب جماعات من=

القول الثاني: أن الأحرف السبعة هي سبع لغات من لغات العرب نزل

=الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أن المصاحف العثمانية مشتملة على الأحرف السبعة، وبنوا على ذلك أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء من الحروف السبعة التي نزل القرآن بها، وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر وعمر، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك. قال هؤلاء: ولا يجوز أن ينهى عن القراءة ببعض الأحرف السبعة، ولا أن يجمعوا على ترك شيء من القرآن.

ومن الرد على هذا الاتجاه أن يقال: كيف يغفل الحكيم الأمين عثمان عن العلاج وهو يعلم علاج مثل هذا النوع من الاختلاف من رسول الله ﷺ، فقد سبق أن وضع ﷺ الدواء الناجع حين جمع الصحابة على سبعة أحرف لا يمنعهم عنها.

أضف إلى هذا أن الصحابة حفظوا للتاريخ آيات نسخ رسمها وتلاوتها، ونسخت أحكامها جميعاً، وحفظوا قراءات شاذة، وكذا أحاديث منسوخة، ونقلت كلها لنا، فكيف لم تسمح نفس عثمان الكريمة - ﷺ - بإبقاء الستة الأحرف الباقية للتاريخ لا للقراءة؟ إن الأمر بعيد حقاً.

د - إن القائل بهذا القول قد ألغى بقوله هذا الرخصة والحكمة من إنزال القرآن على سبعة أحرف، وهي أن من الأمة من لا يطيق، وهي لا تزال قائمة بل الحاجة هي أشد وضوحاً بعد دخول الناس من مختلف الألسنة والأجناس في الإسلام، وكما يقول الأستاذ عبد العزيز القاري: أفشق الأمر على القرشي والهذلي وهما أبناء لغة واحدة، ولا يشق على الأعاجم؟!!

وأيضاً فإن العجوز، والصبي، والجارية، والشيخ الفاني، والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط، لا زالوا في الأمة، وهم في حاجة كما كانوا في حاجة.

انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ٣١/١ - ومناهل العرفان للزرقاني:

١٥٧/١ - ١٥٩ - وحديث الأحرف السبعة للدكتور عبد العزيز القاري: ٧٥ - ٧٦.

عليها القرآن.^(١) قاله أبو عبيد القاسم بن سلام، واختاره ابن عطية، وقال: مال إليه كثير من أهل العلم.^(٢)

فالقرآن في جملة لا تخرج كلماته عن سبع لغات لسبع قبائل، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، ولكن هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن. قال الخطابي: على أن في القرآن ما قد قرئ بسبعة أوجه، وهو قوله ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠] وقوله ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ [يوسف: ١٢]^(٣).

(١) انظر: تفسير الماوردي: ٣٠/١ - وابن عطية: ٤١/١ - والقرطبي: ٤٣/١ - والخازن: ١٢/١ - وانظر المرشد الوجيز لأبي شامة: ٩١.

(٢) انظر: تفسير ابن عطية: ٤١/١ - وفضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٠١ - ٣٢٨ - وذكره ابن عبد البر في التمهيد: ٢٧٦/٨ - وهو مذهب الأزهري في التهذيب: (حرف): ١٤/٥ - وصححه البيهقي في الشعب: ٥٤٥/٢ - وانظر: الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها للعتري: ١٧٠.

(٣) انظر: تفسير القرطبي: ٤٣/١ - ولم أعر على قول الخطابي في معالم السنن له. وهو في المرشد الوجيز لأبي شامة: ٩٧ - والبرهان للزركشي: ٢١٢/١ - وفتح الباري لابن حجر - ٢٣/٩ والإتقان للسيوطي: ١٣٨/١ ط أبو الفضل.

وقوله تعالى ﴿عَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ فقد قرأ حمزة «عَبَدَ الطَّاغُوتَ»، وقرأ الحسن «عَبَدَ الطَّاغُوتَ»، وابن مسعود «عَبَدَ الطَّاغُوتَ»، والشنوبدي «عَبَدَ الطَّاغُوتَ» جمع عبيد، وقرأ أبي «وَعَبَدُوا الطَّاغُوتَ»، وقرأ عبد الله في رواية «وَعَبَدْتُ الطَّاغُوتَ» مبنياً للمفعول. والباقون «عَبَدَ الطَّاغُوتَ». انظر: الحجة لابن زنجلة: ٢٣١ - وتفسير البحر المحيط =

يقول ابن عطية: معنى قول الرسول ﷺ «أنزل القرآن على سبعة أحرف» أي فيه عبارات سبع قبائل، بلغة جملتها نزل، فيعبر عن المعنى فيه بعارة قريش، ومرة بعارة هذيل، ومرة بغير ذلك، بحسب الأفصح والأوجز في اللفظة.^(١)

واختلف أهل العلم في تعيين السبعة التي قد تكون مراده ﷺ، فمال الأكثر إلى أن أصل ذلك وقاعدته هي قريش، فإن عثمان قال للرهمط الذي كتب الصحف: ما اختلفتم أنتم وزيد فاكتبوه بلغة قريش، فإنه نزل بلغتهم.

قال الباقلاني: يريد معظمه وأكثره، ولم تقم دلالة قاطعة على أن القرآن بأسره منزل بلغة قريش فقط، إذ فيه كلمات وحروف وهي خلاف لغة قريش، وقد قال قال تعالى ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] ولم

=لأبي حيان: ٣٠٧/٤ - وإتحاف فضلاء البشر للبنا: ٥٣٩/١.

وقوله تعالى ﴿أرسله معنا غداً يرتع ويلعب﴾ قرأ نافع وأبو جعفر بالياء من تحت فيهما إسناداً ليوسف، وكسر عين يرتع من غير جزم «يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ»، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف بالياء فيهما لكن مع سكون العين «يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ»، وقرأ ابن عامر بالنون فيهما وسكون العين «نَرْتَعُ ونلعب» مضارع رَتَعَ، وقرأ البزي بالنون فيهما وكسر العين من غير ياء «نَرْتَعُ ونلعب»، وقرأ قبل كذلك إلا أنه أثبت الياء من طريق ابن شنبوذ وصلاً ووقفاً، وعن ابن محيصن «يُرْتَعُ» بضم الياء وكسر التاء وسكون العين، انظر: حجة القراءات لابن زنجلة: ٣٥٦ - وإتحاف فضلاء البشر: ١٤٢/٢.

(١) انظر: تفسير ابن عطية: ٤٤/١.

يقول قرشياً.... واسم العرب يتناول جميع هذه القبائل تناولاً واحداً.^(١)

وقال ابن عبد البر: قول من قال: إن القرآن نزل بلغة قريش معناه عندي في الأغلب والله أعلم؛ لأن غير لغة قريش موجودة في صحيح القراءات من تحقيق الهمزات ونحوها وقريش لا تهمز.^(٢)

ويلي قريش بنو سعد بن بكر، ويعلل ابن عطية ذلك بقوله: لأن النبي ﷺ قرشي، واسترضع في بني سعد، ونشأ فيهم، ثم ترعرع وعُقت تائمه وهو يخالط في اللسان كنانة، وهذيلاً وثقيفاً وخزاعة وأسدًا وضبة، وألفافها لقربهم من مكة وتكرارهم عليها.

قال: ثم بعد هذا تيمناً وقيساً ومن انضاف إليه من وسط جزيرة العرب.

يقول ثابت بن قاسم: لو قلنا من هذه الأحرف لقريش، ومنها لكنانة، ومنها لأسد، ومنها لهذيل، ومنها لتميم، ومنها لضبة وألفافها، ومنها لقيس، لكان قد أتى على قبائل مضر في مراتب سبعة تستوفي للغات التي نزل بها القرآن.^(٣) لأن هذه الجملة هي التي انتهت إليها الفصاحة، وسلمت لغاتها من الدخل.

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٤٤/١ - ونكت الانتصار للباقلاني: ٣٨٥.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ٤٤/١ - والتمهيد لابن عبد البر: ٨/٢٨٠.

(٣) انظر: تفسير ابن عطية: ٤٢/١.

وقد ذكر أبو عبيد وأبو العباس المبرد أن عرب اليمن من القبائل التي نزل القرآن بلسانها. واستبعد ابن عطية ذلك وقال: عندي إنما هو فيما استعملته عرب الحجاز من لغة اليمن.^(١)

ورغم أن ابن جرير لا يرى فائدة في تعيين الألسن الستة التي نزل عليها القرآن تبعاً لرأيه في الأحرف السبعة، غير أنه ذكر عن ابن عباس قوله في تعيينها أن خمسة منها لعجز هوازن، وهم سعد ابن بكر، وجشم بن بكر، ونصر بن معاوية، وثقيف، واثنين منها لقريش وخزاعة. وقال: هي ليست من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله.^(٢)

ومن أدلة هذا الفريق:

١- ما حدث لابن عباس في فهم قوله تعالى ﴿فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ١]، حيث أن «فطر» معناها عند غير قريش: ابتداء خلق الشيء وعمله. وهي بغير لغة قريش، ولم تتجه لابن عباس حتى اختصم إليه أعرابيان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها. قال ابن عباس: ففهمت حينئذ موقع قوله تعالى ﴿فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾.^(٣)

(١) انظر: تفسير ابن عطية: ٤٣/١ - وفضائل القرآن لأبي عبيد: ٢٠٤ ط غاوجي.

(٢) انظر: تفسير ابن جرير: ٦٦/١.

(٣) أخرجه أبو عبيد في فضائله: ٢٠٦ ط غاوجي - وأورده ابن كثير في فضائل القرآن: ٦٢ وقال: إسناده جيد.

٢- ما روي عن ابن عباس أنه قال: ما كنت أدري معنى قوله ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٨٩] حتى سمعت بنت ذي يزن تقول لزوجها: تعال أفاتحك. أي: أحاكمك^(١).

٣- ما ورد أن عمر بن الخطاب كان لا يفهم معنى قوله تعالى ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾ [النحل: ٤٧] فوقف به فتى فقال: إن أبي يتخوفني حقي. فقال عمر: الله أكبر، أو يأخذهم على تخوف، أي على تنقص لهم. وغير ذلك من الأدلة التي تثبت أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات لسبع قبائل^(٢).

واعترض أبو بكر الباقلائي على هذا الرأي وقال: هذا باطل بدليل أن لغة عمر بن الخطاب، وأبي بن كعب، وهشام بن حكيم، وابن مسعود، واحدة، وقراءتهم كانت مختلفة، وخرجوا فيها إلى المناكرة، فلو كان تفسير الحديث باللغات صحيحاً ما اختلف المذكورون، ولأنهم اختلفوا دل ذلك على أن المقصود أمر آخر^(٣).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف: ٥٢٩/٨ و ٤٧٤/١٠ - وأورده السيوطي في الدر المنثور: ١٠٣/٣ وعزاه لابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن الأنباري في الوقف والابتداء، والبيهقي في الأسماء والصفات.

(٢) انظر: تفسير ابن عطية: ٤٤/١ - وتفسير القرطبي: ٤٤/١.

(٣) انظر: تفسير ابن عطية: ٣٩/١ - ونكت الانتصار للباقلاني: ١١٩.

قال ابن عطية: وإطلاقه البطلان على القول الذي حكاه فيه نظره... لأن ما استعملته قريش ومنهم عمر وهشام، وما استعملته الأنصار ومنهم أبيّ، وما استعملته هذيل ومنهم ابن مسعود قد يختلف، فليست لغتهم واحدة في كل شيء، وعلى فرض أن جميعهم من قبيلة واحدة فإن اختلافهم حجة على من قال: إن القرآن أنزل على سبع لغات؛ لأن منكرتهم لم تكن لأن المنكر سمع ما ليس في لغته فأنكره، وإنما كانت لأنه سمع خلاف ما أقرأه النبي ﷺ. (١)

(١) انظر: تفسير ابن عطية: ٤٠ / ١.

وقد رد أهل العلم على من ذهب في تفسير الأحرف السبعة بسبع لغات من لغات العرب، ومن ردودهم:

أ - أن القائل بهذا الرأي يعارض الهدف الذي نزل القرآن على سبعة أحرف لأجله، وهو التسهيل على الأمة، لكونه يستلزم أن كل شخص لا يمكنه أن يقرأ إلا البعض الذي نزل بلغته دون الذي نزل بلغته غيره.

ب - أن هذا القول مخالف للاختلاف الذي صورته الروايات بين الصحابة في القراءة فالمقروء فيها كان واحداً كسورة الفرقان وغيرها، والرسول ﷺ صوب قراءة كل من المختلفين، وكلاهما قرشي، ومحال أن يُقرئ الرسول ﷺ كل واحد من عمر وهشام بغير ما يعرفه من لغته.

ج - أن الصحابة قد اختلفوا في تعيين اللغات وحصرها، ولو كان المراد ما قالوه لما خفي على الصحابة تعيينها، وهم قد أقرئوا تلك الأحرف وقرأوها.

د - أن غالبية العرب لا تمزج لغات بعضها ببعض، يقول ابن عبد البر: وأنكروا - أي =

القول الثالث: أن الأحرف السبعة هي سبع لغات لمضر خاصة: ذكره القرطبي^(١)، وقال: قاله قوم واحتجوا بقول عثمان: نزل القرآن بلغة مضر.

= أكثر أهل العلم - على من قال إنها لغات؛ لأن العرب لا تتركب لغة بعضها على بعضاً.

هـ- أن الآثار الواردة في تعيين اللغات عن ابن عباس وغيره لا تقوم بها حجة لضعف إسنادها.

و- أن ما جاء في الصحيحين عن عثمان يرد هذا القول، فقد ثبت أن عثمان - رضي الله عنه - قال لكتاب المصحف: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلغة قريش، فإنه نزل بلسانهم. كما روي عن عمر بن الخطاب أنه قال لابن مسعود: إن القرآن أنزل بلغة قريش فأقرئ الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل [إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: ١٣/١ - والتمهيد لابن عبد البر: ٢٧٨/٨].

قال الطحاوي: إن اللسان الذي بعث به - محمد ﷺ - هو لسان قومه وهم قريش لا ما سواه من الألسنة العربية وغيرها، وكان قومه المرادون بذلك وهم قريش لا من سواهم. ويقول عبد العزيز القاري: فهذان الأثران صحيحان في أن القرآن ليست فيه إلا لغة واحدة، لغة قريش ولسانها.

انظر: مشكل الآثار للطحاوي: ١٨٥/٤ - المرشد الوجيز لأبي شامة: ١٠٢ - والتمهيد لابن عبد البر: ٢٨١/٢ - والبرهان للزركشي: ٢٢٠/١ - ومناهل العرفان للزرقاني: ١٨١/١ - وحديث الأحرف السبعة للقاري: ٧٢ - ٧٤.

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٤٥/١ - والخازن: ١٢/١ - وانظر التمهيد لابن عبد البر:

وبرغبة ابن مسعود في اختيار كتاب المصاحف من مضر^(١). وقالوا: جائز أن يكون منها لقريش ومنها لكنانة ومنها لأسد ومنها لهذيل، ومنها لتميم، ومنها لضبة، ومنها لقيس. وقالوا: هذه قبائل مضر تستوعب سبع لغات على هذه المراتب.

وأكرر آخرون أن تكون اللغات كلها في مضر، وقالوا: إن في قبائل مضر شواذ ينزه القرآن عنها ولا يجوز أن يقرأ بها، مثل كشكشة قيس وتممة تميم، فأما كشكشة قيس فإنهم يجعلون كاف المؤنث شيئاً، فيقولون في ﴿جَعَلَ رَبُّكَ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤] (جعل رُبُّشٍ تحتش سرياً)، وأما تممة تميم^(٢) فيقولون في الناس: الناس.

وهذه لغات يرغب عن القرآن بها، ولا يحفظ عن السلف فيها شيء^(٣).

ورد القائلون فقالوا: إن إبدال الهمزة عيناً، وإبدال حروف الحلق بعضها من بعض فمشهور عن الفصحاء، وقد قرأ به الجلة، ومنه قراءة ابن

(١) انظر: نكت الانتصار للباقلاني: ٣٨٧ - والاستدكار لابن عبد البر: ٣٧/٨.

(٢) في التمهيد لابن عبد البر: عن تميم، ومثاله ﴿عسى الله عن يأتي بالفتح﴾، قال: وبعضهم يبدل السين تاءً فيقول في الناس: الناس. التمهيد: ٢٧٧/٨.

(٣) انظر: تفسير القرطبي: ٤٥/١.

ويرد على هذا القول ما ورد على القول السابق، بل إن هذا أدني إلى البطلان لأنه أخص من الذي قبله كما يقول الزرقاني. انظر: مناهل العرفان: ١٨٢/١.

مسعود «ليسجننه عتي حين»، ويقول ذو الرمة^(١):

فعيناك عيناها وجيدك جيدها ولونك إلا عنها غير عاطل

يريد إلا أنها غير^(٢).

القول الرابع: أن المراد بالأحرف السبعة وجوه التباير السبعة التي وقع فيه الاختلاف. وهذا مذهب القاضي أبي بكر ابن الطيب الباقلائي صاحب الانتصار، وحكاه ثابت بن قاسم صاحب الدلائل عن بعض العلماء^(٣).

(١) هو غيلان بن عقبة بن بهيس من بني صعب بن مالك، شاعر مجيد، حدث عن ابن عباس، وذو الرمة لقب، والرمة - بضم الراء وتشديد الميم - القطعة من الجبل الخلق، مات بأصبهان كهلاً سنة (١١٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: ٢٦٧/٥ - وخزانة الأدب للبغدادي: ١٠٦/١.

(٢) انظر تفسير القرطبي: ٤٥/١ - والتمهيد لابن عبد البر: ٢٧٨/٨.

وقد أخرج ابن عبد البر بسنده عن كعب الأنصاري قال: إنه كان عند عمر بن الخطاب فقرأ رجل «من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه عتي حين» فقال عمر: من أقرأكها؟ قال: أقرأنيها ابن مسعود. فقال عمر ﴿حتى حين﴾. وكتب إلى ابن مسعود: أما بعد: فإن الله أنزل القرآن بلسان قريش فإذا أتاك كتابي هذا فأقرأ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل، والسلام. قال ابن عبد البر: ويحتمل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار لا أن ما قرأ به ابن مسعود لا يجوز. التمهيد: ٢٧٨/٨.

(٣) وما ذكره الباقلائي هو ما قاله ابن قتيبة وإلى نحوه ذهب ابن الجوزي والرازي وغيرهم، وقال ابن عبد البر - وإن لم ينتصر له - : هذا وجه حسن من وجوه معنى الحديث. اهـ، واختاره من المتأخرين الأستاذ الزرقاني وقال: لا فرق بين آرائهم إلا اختلاف في=

قال القاضي أبو بكر: تدبرت وجوه الاختلاف في القراءة فوجدتها
سبعة:

١- منها ما تتغير حركته، ولا يزول معناه ولا صورته، مثل: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨] و﴿أَطْهَرُ﴾^(١).

٢- ومنها ما لا تتغير صورته ويتغير معناه بالإعراب، مثل ﴿رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: ١٩] و﴿بَاعِدْ﴾^(٢).

٣- ومنها ما تبقى صورته ويتغير معناه باختلاف الحروف، مثل ﴿نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] و﴿نُنشِرُهَا﴾^(٣).

= طرق التبع والاستقصاء والتعبير والأداء. انظر: نكت الانتصار للباقلاني: ١١٤ و ١٢٠ - وفنون الأفنان لابن الجوزي: ٢٠٩ - والتمهيد لابن عبد البر: ٢٩٥ / ٨ - والبرهان للزركشي: ٢١٤ / ١ - والنشر لابن الجزري: ٢٧ / ١ - والإتقان للسيوطي: ١٤٦ / ١ - ومناهل العرفان للزرقاني: ١٥٨ / ١.

(١) قرأ بالنصب سعيد بن جبير والحسن ومحمد بن مروان وعيسى الثقفي وابن أبي إسحاق.

انظر: المحتسب لابن جني: ٣٢٥ / ١ - ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ٦٠.

(٢) قال الفراء: قوله ﴿رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ قراءة العوام، وتقرأ على الخبر «رَبَّنَا بَعْدْ»

و«بَاعِدْ»، وعلى الدعاء «رَبَّنَا بَعْدْ» وتقرأ «بَعْدْ» معاني الفراء: ٣٥٩ / ٢ -

والمحتسب لابن جني: ١٨٩ / ٢ - والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: ١٠٦٧ / ٢.

(٣) قرأ بالزاي المنقوطة ابن عامر والكوفيون، وقرأ الباقر بالراء المهملة. انظر: الكشف

لمكي: ٣١٠ / ١ - والنشر لابن الجزري: ٢٣٠ / ٢ - والتبيان للعكبري: ٢١٠ / ١.

٤- ومنها ما تتغير صورته ويبقى معناه، مثل ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ [القارعة: ٥] و(كالصوف المنفوش)^(١).

٥- ومنها ما تتغير صورته ومعناه، مثل ﴿وَطَلَحَ مَنْضُودٌ﴾ [الواقعة: ٢٩] و(طلع منضود)^(٢).

٦- ومنها بالتقديم والتأخير، مثل ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [ق: ١٩] و(سكرة الحق بالموت)^(٣).

٧- ومنها بالزيادة والنقصان، مثل ﴿تَسْعُ وَتَسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣] (تسع وتسعون نعجة أثني)^{(٤)(٥)}.

(١) انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ١٧٨، وقد أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن عن أبي عثمان الأموي قال: سمعت سعيد بن جبير يقرأ كذلك. فضائل القرآن: (ح) ٦٨٢ - ٢٨٢، وأخرجه الطبري في تفسيره: ٣٠ / ٢٨١.

(٢) القراءة بالعين هي قراءة علي بن أبي طالب، انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ١٥١.

(٣) قرأ أبو بكر وابن مسعود - رضي الله عنهما - «سكرة الحق بالموت» وتعليل ذلك أن السكرة هي الحق فأضيفت إلى نفسها لاختلاف اللفظين. قال القرطبي: وقد روي عن أبي بكر روايتان إحداهما موافقة للمصحف فعلها العمل، والأخرى مرفوضة تجري مجرى النسيان منه إن كان قالها، أو الغلط من بعض من نقل الحديث. تفسير القرطبي: ١٢ / ١٧، وانظر زاد المسير لابن الجوزي: ١٢ / ٨.

(٤) وهذه القراءة مسوبة إلى ابن مسعود. انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ١٣٠ =

=- وقد ذكر ابن عبد البر أن الحجاج كان يعاقب على قراءة ابن مسعود هذه ويقول:

كان ابن مسعود يرى أن النعجة تكون ذكراً. التمهيد: ٢٩٨/٨.

(٥) انظر: تفسير ابن عطية: ٣٦/١ - وتفسير القرطبي: ٤٥/١.

وقد رد العلماء على القائلين بهذا الرأي من عدة أوجه:

أ - أنه يلزم حصر هذه الأنواع وتعيينها، والقائلون به مختلفون في ذلك.

ب - أن الحكمة من إنزال القرآن على سبعة هي رفع المشقة عن طوائف من الأمة يشق عليها التعليم، ويعسر عليها التحول عما ألفته ألسنتها، والعرب على وجه الخصوص لم يكونوا يحسنون الكتابة ولا القراءة، وهذه الأنواع التي ذكروها معظمها متعلق بطريقة الخط واختلاف صورة الكلمة في الكتابة كما أن جميعها لا يتسنى إدراكها واستنباطها إلا بعد بحث وتعمق واستقراء من البارعين في القراءة والكتابة، وهو أمر بعيد عن الذين نزلت الأحرف السبعة لرفع المشقة عنهم من الأميين وغيرهم.

ج - أن القائلين بهذا الرأي لم يذكروا ضمن الأنواع السبعة اختلاف اللهجات - عدا الرازي - من التفخيم والترقيق والفتح والإمالة والإظهار والإدغام وغيرها، ومعظم أوجه الاختلاف هي من هذا النوع.

د - أصحاب هذا المذهب يرون أن المصاحف العثمانية اشتملت على جميع الأحرف السبعة، غير أن مما جاء في الأوجه السبعة عندهم ما لا يشتمل عليه المصحف العثماني مثل التقديم والتأخير، والزيادة والنقصان.

هـ - قال عبد الرحمن الرازي: لو كان ما ذكره ابن قتيبة ترتيباً لكان بعض ذلك منفيّاً عن رسول الله ﷺ، وهو ما ذكره مما يتعلق بالكتابة. اهـ؛ لكونه ﷺ كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب.

انظر: معنى قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف للرازي»: ٣٤، نقلاً عن الأحرف السبعة للعتري: ١٥٨ - ونزول القرآن على سبعة أحرف لمناخ القطان: ٨١ - ٨٨ =

القول الخامس: أن المراد بالأحرف السبعة معاني كتاب الله تعالى وهي:

أمر، ونهي، ووعد، ووعد، وقصص، ومجادلة، وأمثال.^(١)

واستدل القائلون بهذا الرأي بما روي عن ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: إن هذا القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف، نهى وأمر، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال، فأجلوا حلاله، وحرّموا حرامه، واثمروا بأوامره، وانتهوا بنواهيه، واعتبروا بحكمه، وآمنوا بمتشابهه.^(٢)

=- حديث الأحرف السبعة للقاري: ٧٨.

(١) انظر: تفسير الماوردي: ٢٩/١ - وابن عطية: ٣٥/١ - والقرطبي: ٤٦/١ - والخازن: ١٢/١.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره: ٦٨/١ - وأورده ابن عطية في تفسيره: ٣٧/١ - وانظر: مقدمتان في علوم القرآن، مقدمة كتاب المباني: ٢٠٨ - وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار: ٤/١٨٤ - وابن حبان في صحيحه، انظر موارد الظمان: ٤٤١ - والحاكم في المستدرک وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وأقره الذهبي في التلخيص.. وأبو عمرو الداني في الأحرف السبعة: ٥٧ - وأبو عبيد في فضائل القرآن: (ح ٧٩-٣١)

- قال ابن عبد البر: هذا حديث عند أهل العلم لم يثبت، وأبو سلمة لم يلق ابن مسعود، وأبو سلمة ليس ممن يحتج به، وهذا الحديث مجمع على ضعفه من جهة إسناده، وقد رده قوم من أهل النظر منهم أحمد بن أبي عمران فيما سمعه الطحاوي منه. انظر: التمهيد: ٨/٢٧٥ - والمرشد الوجيز لأبي شامة: ١٣٧ - والبرهان للزركشي: ٢١٦/١.

وقال الخافض ابن حجر: وقد صحح الحديث المذكور ابن حبان والحاكم وفي تصحيحه نظر؛ لانقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود. قال: وأخرجه البيهقي من وجه آخر=

وقد اعترض أهل العلم على هذا الرأي، فقال الباقلاني: هذا تفسير منه عليه السلام للأحرف السبعة، ولكن ليست هذه التي أجاز لهم القراءة بها على اختلافها، وإنما الحرف في هذه بمعنى الجهة والطريقة، ومنه قوله تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١] أي على وجه وطريقة هي ريب وشك، فكذلك معنى هذا الحديث على سبع طرائق من تحليل وتحريم وغير ذلك.^(١)

كما رد ابن جرير الطبري هذا الرأي من وجوه:

فبين أولاً أن الروايات الثابتة عن عمر وابن مسعود وأبي بن كعب تثبت أنهم تماروا في القرآن، فخالف بعضهم بعضاً في نفس التلاوة دون المعاني، ولهذا حين تحاكموا إلى النبي عليه السلام واستقرأ كل رجل منهم، ثم صوّب جميعهم في قراءتهم على اختلافها، ومعلوم أن تماريهم كان في التلاوة، إذ لو كان ذلك الاختلاف فيما دلت عليه تلاوتهم من التحليل والتحريم والوعد والوعيد، وما أشبه ذلك، لكان مستحيلاً أن يصبوب جميعهم؛ لكون ذلك يؤدي إلى اختلاف المعاني وقد قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً﴾ [النساء: ٨٢].

= عن الزهري عن أبي سلمة مرسلًا، وقال: وهذا مرسل جيد. الفتح: ٢٩/٩.

(١) انظر: تفسير ابن عطية: ٣٧/١ - وانظر: نكت الانتصار للباقلاني: ١١٤.

ثم إن أمر الرسول ﷺ لجميعهم بالثبوت على قراءته، والرضى بقراءته وتصويبها، يدل على فساد هذا الرأي، إذ لو كان الاختلاف في المعاني وارداً، لكان ذلك إثباتاً لما قد نفى الله عن كتابه من الاختلاف، ونفياً لما قد أوجب له من الائتلاف.

ويدل على فساد هذا الرأي أيضاً قول ابن مسعود رضي الله عنه فيما أخرجه ابن جرير بسنده عن أبي إسحاق وعبد الرحمن بن عابس، عن رجل من أصحاب ابن مسعود يقول: من قرأ منكم على حرف فلا يتحولن منه إلى غيره.^(١)

فابن مسعود لم يعن بقوله أن من قرأ ما في القرآن من الأمر والنهي فلا يتحولن منه إلى قراءة ما فيه من الوعد والوعيد، ومن قرأ ما فيه من الوعد والوعيد فلا يتحولن منه إلى ما فيه من القصص والمثل، وإنما عنى بالحرف القراءة، فالعرب تقول لقراءة رجل: حرف فلان.

ويدل على فساده ما أخرجه ابن جرير بسنده عن مجاهد أنه كان يقرأ القرآن على خمسة أحرف^(٢).

وعن سالم: أن سعيد بن جبير كان يقرأ القرآن على حرفين^(٣).

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره: ٥١/١.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره: ٤٨/١.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره: ٤٨/١.

وعن مغيرة قال: كان يزيد بن الوليد يقرأ القرآن على ثلاثة حروف.

يقول ابن جرير: أفترى الزاعم أن تأويل قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف». إنما هو أنه أنزل على الأوجه السبعة التي ذكرنا من الأمر والنهي....، كان يرى أن مجاهدًا وسعيد بن جبير لم يقرأ من القرآن إلا ما كان من وجهيه أو وجوهه الخمسة دون سائر معانيه؟ لئن كان ظن ذلك بهما، لقد ظن بهما غير الذي يعرفان به من منازلهما من القرآن، ومعرفتهما بآي الفرقان.^(١)

وضعف ابن عطية هذا الرأي، وقال: إن هذه لا تسمى أحرفاً، ثم إن الإجماع وقع على أن التوسعة لم تقع في تحريم حلال، ولا تحليل حرام ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة.^(٢)

وقال الخازن: هذا خطأ محض لأن النبي ﷺ أشار إلى جواز القراءة بكل واحد من الحروف، وإبدال حرف بحرف وقد تقرر إجماع المسلمين أنه يحرم إبدال آية أمثال بآية أحكام.^(٣)

(١) انظر: تفسير ابن جرير: ٤٨/١ - ٥٣.

(٢) انظر: تفسير ابن عطية: ٣٥/١ - وتفسير القرطبي: ٤٦/١.

(٣) انظر: تفسير الخازن: ١٢/١.

قلت: وإضافة إلى الردود السابقة يقال:

أ - إن القائل بهذا ظن أن الأنواع المذكورة في الحديث تفسير للأحرف، والأمر خلاف =

=ذلك، فالنبي ﷺ بعد أن أخبر بخبر الأبواب والأحرف، استطرد زيادة في الفائدة فذكر أمراً ثالثاً لا علاقة له بهما، وهو ما تدور حوله معاني القرآن من مقاصد، ولهذا نُصب على الحالية، والتقدير: نزل القرآن حال كونه زاجراً.

ب - أن ما ثبت في روايات نزول الأحرف تثبت أن الاختلاف كان في الألفاظ، وأن الأحرف وجوه يقرأ بها، ولهذا قال ﷺ: «فاقرأوا ما تيسر منه». وإلا فكيف يفسر القائل بهذا الرأي قوله ﷺ: «أقراني جبريل على حرف واحد»؟

ج - أن ما قاله راوي حديث الأحرف السبعة عن عمر وابن عباس وهو الزهري يدل على فساد هذا الرأي فقد قال: بلغني أن تلك الأحرف السبعة إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً لا يختلف في حلال وحرام.

د - أن التوسعة التي هي مراد الشارع لا يتحقق وفق هذا القول.

هـ - أن الآثار التي وردت فيها لم تثبت عند أهل العلم.

و - أن هذا القول يردُّ بمثل ما أورده الطحاوي عن أحمد بن أبي عمران حيث قال: من قال في تأويل السبعة أحرف هذا القول فتأويله فاسد، فمحال أن يكون الحرف منها حراماً لا ما سواه، أو يكون حلالاً لا ما سواه، لأنه لا يحتمل أن يقرأ القرآن على أنه حرام كله، ولا على أنه حلال كله...

ز - هذا القول يؤدي إلى القول بأن الصحابة كانوا يأخذون بعض الكتاب ويدعون بعضه، ففي حديث ابن مسعود: من قرأ منكم على حرف فلا يتحولن.. كما سبق. وليس معقولاً أن يأمر النبي ﷺ أصحابه بتعلم القرآن على أنه أمر فقط، ويأمر آخرين على أنه حلال وحرام فقط.

انظر: مشكل الآثار للطحاوي: ٤/ ١٨٤ - ومقدمة كتاب المباني: ٢١٠ - والتمهيد لابن عبد البر: ٨/ ٢٣٦ - ومناهل العرفان للزرقاني: ١/ ١٨٣ - وحديث الأحرف السبعة للقاري: ٧٠ - والأحرف السبعة للعتري: ١٤١.

القول السادس: أن المراد خواتيم الآي، فيجعل مكان غفور رحيم: سميع عليم.^(١)

لما رواه أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ أنه قال: يا أباي، إني أقرئت القرآن على حرف أو حرفين، ثم زادني الملك حتى بلغ سبعة أحرف، ليس منها إلا شاف كاف، إن قلت: غفور رحيم، سميع عليم، أو عليم حكيم، ما لم تحتّم عذاباً برحمة، أو رحمة بعذاب.^(٢)

قال ابن عطية: وقد أسند ثابت بن قاسم نحو هذا عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وذكر من كلام ابن مسعود نحوه.^(٣)

وعلق القاضي الباقلاني على الحديث فقال: وهذه أيضاً سبعة غير السبعة التي هي وجوه وطرائق، وغير السبعة التي هي قراءات، ووسّع فيها، وإنما هي سبعة أوجه من أسماء الله تعالى، إذا ثبتت هذه الرواية حمل على أن هذا كان مطلقاً ثم نسخ، فلا يجوز للناس أن يبدلوا أسماء الله في موضع بغيره مما يوافق معناه أو يخالفه.^(٤)

وقال الخازن: هذا رأي فاسد وخطأ للإجماع على أنه لا يجوز تغيير

(١) انظر: تفسير الخازن: ١٣/١.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الصلاة، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف: ٧٦/٢.

(٣) تفسير ابن عطية: ٣٨/١.

(٤) تفسير ابن عطية: ٣٨/١ - ونكت الانتصار للباقلاني: ١١٦.

نظم القرآن.^(١)

القول السابع: أن المراد بالأحرف السبعة التوسعة والتسهيل، ولم يقصد به الحصر.^(٢)

(١) انظر: تفسير الخازن: ١٣/١.

ويرد على هذا بما رُدُّ به القول السابق، ويقال: نقل النووي الإجماع على منع تغيير كلمة من القرآن، ووجه ابن عبد البر الحديث بأن المراد منه ضرب المثل للحروف التي نزل عليها القرآن، أنها معان متفق مفهومها مختلف مسموعها، لا تكون في شيء منها معنى وضده...

ويضيف الزرقاني إلى الرد وجهة أخرى فيقول: روي أن البراء بن عازب عرض على الرسول ﷺ دعاء علمه النبي ﷺ ومنه هذه الكلمات «... ونيك الذي أرسلت» فقال البراء: ورسولك الذي أرسلت. فلم يوافق النبي ﷺ على ذلك وقال له: لا، ونيك الذي أرسلت. فالرسول ﷺ رد هذا في كلامه ولم يقبله، فكيف يقبله في كتاب الله ويجيزه، والله يقول مخبراً عن نبيه ﴿ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي﴾ [يونس: ١٥]!

انظر: المنهاج للنووي: ١٠٢/٦ - والتمهيد لابن عبد البر: ٢٨٣/٨ - ومناهل العرفان للزرقاني: ١٨٩/١ - والأحرف السبعة للعتري: ١٣٦.

(٢) انظر: تفسير الخازن: ١٢/١ - وانظر: المرشد الوجيز لأبي شامة: ٩٧ - ومساعد النظر للبقاعي: ٣٨٨/١ - والبرهان للزركشي: ٢١٢/١ وفتح الباري لابن حجر: ٢٣/٩.

وينسب هذا الرأي للقاضي عياض، وقال به من المتأخرين جمال الدين القاسمي، والأديب مصطفى صادق الرافعي، انظر: الإتيان للسيوطي: ١٤٥/١ - ومحاسن التأويل للقاسمي: ٢٨٧/١ - وإعجاز القرآن للرافعي: ١٣٠.

رد الخازن هذا القول وقال: قال الأكثرون: هو حصر العدد في سبعة أحرف.^(١)

(١) انظر: تفسير الخازن: ١٢/١.

والقائلون بهذا الرأي يرون أن لفظ السبعة في الحديث ليس مراداً بها حقيقة العدد، وإنما هي كناية عن الكثرة في الأحاد، ويرمز للكمال في نظر العرب.

وجاءت الشبهة للقائلين به - كما يقول د / عبد العزيز القاري - مما فهموه من ظاهر الآثار الواردة التي تبين أن لهم أن يبدلوا ألفاظ القرآن الكريم، مثل قوله ﷺ: .. عليمًا حكيمًا، غفوراً رحيمًا، ما لم تحتّموا ذكر رحمة بعذاب، أو عذاب برحمة. ومثل الموقف على ابن مسعود: فإنما هو كقول أحدكم: هلمّ وتعال وأقبل..

وقد رُدَّ هذا الفهم من عدة جهات، ومن ذلك:

أ - أن قوله ﷺ في الحديث: «فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف». هذه الاستزادة المتتابعة العدد، والتدرج فيه إلى السبعة تقطع أن المراد حقيقة العدد سبعة.

ب - أن غاية ما تفيد الآثار التي استشهدوا بها، التمثيل لنوع التغير والاختلاف.

ج - أنه يعارض النصوص الثابتة ومنها قول علي - عليه السلام - بأمر النبي ﷺ: إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرأوا كما علمتم. فالقراءة لا تجوز إلا بما ثبت نقله وسماعه من رسول الله ﷺ، ولهذا لم ينقل في اختلاف الصحابة وإنكار بعضهم على بعض أن أحداً منهم قرأ من عند نفسه شيئاً، بل كان كل واحد يصرح بالسماع من الرسول على النحو الذي قرأ به.

د - أن القول بعدم إرادة العدد يؤدي إلى القول بجواز القراءة على المعنى لمن شاء، وهو أمر باطل.

وعلى ذلك يتبين أن القراءة مقيدة بالسماع من رسول الله ﷺ، وأن دعوى أن =

القول الثامن: أن المراد بالأحرف السبعة سبع قراءات. وهو اختيار الخازن^(١).

قال: وهو الصحيح الموافق للحديث، لأن هذه السبعة ظهرت واستفاضت عن النبي ﷺ وضبطها عنه الصحابة، وأثبتها عثمان والجماعة في المصاحف، وأخبروا بصحتها، وحذفوا منها ما لم يثبت متواتراً، وأن هذه الأحرف تختلف معانيها تارة، وألفاظها أخرى، وليست متضادة ولا متباينة^(٢).

ونقل ابن عطية فيما حكاه عن القاضي أبي بكر الباقلاني أنه قال: وزعم قوم أن كل كلمة تختلف القراءة فيها فإنها على سبعة أوجه، وإلا بطل معنى الحديث، قالوا: وتعرف بعض الوجوه بمجيء الخبر به، ولا يعرف بعضها إذا لم يأت به خبر.

قال الباقلاني: وقال قوم: ظاهر الحديث يوجب أن يوجد في القرآن

= حقيقة العدد غير مرادة دعوى باطلة.

انظر: مناهل العرفان للزرقاني: ١٤٩/١ - ونزول القرآن على سبعة أحرف لمناع القطان: ٨٨ - وحديث الأحرف السبعة للقاري: ٦٧ - والأحرف السبعة للعتر: ١٢٩.

(١) انظر: تفسير الخازن: ١٢/١ - وبه قال الخليل بن أحمد. انظر: التمهيد لابن عبد البر:

٨/٢٧٤ - والبرهان للزركشي: ١/٢١٤ - والإتقان للسيوطي: ١/١٤٦ - ومناهل

العرفان للزرقاني: ١/١٧٣.

(٢) انظر: تفسير الخازن: ١/١٢.

كلمة أو كلمتان تقرأن على سبعة أوجه، فإذا حصل ذلك تم معنى الحديث.^(١)

وقد رد ابن جرير هذا الرأي ولم يرتضه وقال: إن اختلاف القراءة في رفع حرف وجره ونصبه، وتسكين حرف وتحريكه، ونقل حرف إلى آخر مع اتفاق الصورة، فمن معنى قول النبي ﷺ: «أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف». بمعزل؛ لأنه لا حرف من حروف القرآن مما اختلف القراء فيه بهذا المعنى يوجب المراء به كفر المماري به في قول أحد من علماء الأمة، وقد أوجب ﷺ بالمراء فيه الكفر، من الوجه الذي تنازع فيه المتنازعون إليه، وتظاهرت عنه بذلك الرواية.^(٢)

وذكر القرطبي أن بعضهم قال: إن المراد بالأحرف السبعة: القراءات السبع التي قرأ بها القراء السبعة؛ لأنها كلها صحت عن رسول الله ﷺ.

ثم قال: وهذا ليس بشيء لظهور بطلانه.

قال: قال كثير من علمائنا كالداودي^(٣) وابن أبي صفرة وغيرهما:

(١) انظر: تفسير ابن عطية: ٣٨/١ - ونكت الانتصار للباقلاني: ١١٨.

(٢) انظر: تفسير ابن جرير: ٦٥/١.

(٣) هو عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي البوشنجي، إمام حافظ مسند شاعر، محاسنه جمة، قال ابن الجار: كان من الأئمة الكبار في المذهب، توفي (٤٦٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: ٢٢٢/١٨ - والبداية والنهاية لابن كثير: ١١٢/١٢.

هذه القراءات السبع التي تنسب لهؤلاء القراء السبعة ليست هي الأحرف السبعة التي اتسعت الصحابة في القراءة بها؛ وإنما هي راجعة إلى حرف واحد من تلك السبعة، وهو الذي جمع عليه عثمان المصحف.

والقراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة ورواه وأقرأ به واشتهر عنه، وعرف به ونسب إليه، فقليل: حرف نافع، وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر ولا أنكره بل سوَّغه وجوزته^(١).

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٤٦/١.

قلت: ويظهر لي أن الأمر قد اختلط على بعض أهل العلم فظنوا أن القائل بأن الأحرف السبعة هي سبع قراءات يعني بقوله هذا قراءات القراء السبعة المشهورين الذين جمعهم الإمام ابن مجاهد في كتابه السبعة، ولهذا شددوا النكير على القائل به، فقال أبو شامة: وظن جماعة ممن لا خبرة له بأصول هذا العلم أن قراءة هؤلاء الأئمة السبعة هي التي عبر عنها النبي ﷺ بقوله: «نزل القرآن على سبعة أحرف». وزاد ابن الجزري فقال: بلغنا عن بعض من لا علم له أن الأحرف السبعة التي أشار إليها النبي ﷺ هي قراءة هؤلاء السبعة. وقال المهدي: لقد فعل مسبع هذه السبعة ما لا ينبغي له، وأشكل على العامة بإيهامه كل من قلَّ نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر.

وهكذا يتبين لنا أن هذا الظن خطر للعامة وليس لأهل العلم المحققين، فما كان ينبغي أن يولى هذا الاهتمام لأمر عارض ويترك أصل الموضوع دون اهتمام، كما أن المرء ليستغرب من مثل الزرقاني - رحمه الله - وهو من هو في علمه ونظيره الشاقب في=

=علوم القرآن أن يأخذ الرد على مثل هذا القول منه هذا الاهتمام العظيم.

إنني لم أقف خلال البحث على قول لأحد من أهل العلم فسر الأحرف السبعة بقراءات القراء السبعة المشهورين، إذ معلوم لدى الجميع تأخر القراء السبعة، وتقدم نزول حديث الأحرف السبعة، وقد نقل الزركشي والسيوطي هذا القول غير أنهما ذكرا بأن من جملة ما قيل أنها سبع قراءات. ونسبه الزركشي للخليل بن أحمد، كما ذكر ذلك غيره، وهو حق، فمن أين جاءت القراءات السبع؟ ولبعد هذا الرأي وجنوحه شدد أبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم القول على من نسب إلى ابن مجاهد أنه فسر الأحرف السبعة بقراءة الأئمة السبعة. وقال: إن من نسب ذلك إليه قال على الرجل إفكاً واحتقّب عاراً. وإن كنت أرى أن ابن مجاهد حين اختار من القراء سبعة أن اختياره كان تيمناً وتفاؤلاً في إصابة الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها، تماماً مثل أولئك الذين اجتهدوا في تحديد أسماء الله الحسنی فذكروا تسعة وتسعين اسماً راجين أن تكون هي الأسماء التي جاءت في الحديث: «إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة». إذاً فرق بين القولين. ولعل هذا الاختلاط كان السبب الذي جعل الأستاذ عبد العزيز القاري يعرض عن تسمية اختياره في الأحرف بسبع قراءات، وأن يطلق عليها عبارة أبعد عن الشبهة والاشتباه، فصاغ لذلك عبارة محكمة، دفع بها ما قد يعترض على القائل بأنها سبع قراءات، فقال يحفظه الله:

الأحرف السبعة هي: «وجوه متعددة متغايرة منزلة من وجوه القراءة، يمكنك أن تقرأ بأي منها فتكون قد قرأت قرآناً منزلاً، والعدد هنا مراد، بمعنى أن أقصى حد يمكن أن تبلغه الوجوه القرآنية المنزلة هو سبعة أوجه، وذلك في الكلمة القرآنية الواحدة، ضمن نوع واحد من أنواع الاختلاف والتغاير، ولا يلزم أن تبلغ هذا الحد في كل موضع من القرآن».

وهكذا كان لعرضه هذا الرأي بهذه الصورة القبول في أوساط أهل العلم كما=

=علمت، وإن كان الدكتور القاري مسبقاً في اختياره - فهو كما ذكر لم يأت بالجديد - غير أنه صاغ الاختيار صياغة جديدة، فجمع أطراف المسألة المبعثرة، ومن سبقه إلى هذا الخليل بن أحمد واختاره الخازن كما سبق، وعبر الحافظ ابن حجر بعبارة قريبة من عبارته حين قال: باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، أي على سبعة أوجه يجوز أن يقرأ بكل منها، وليس المراد كل كلمة ولا جملة منه تقرأ على سبعة أوجه، بل المراد غاية ما انتهى إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة إلى سبعة.

وهو الذي يفهم من عبارات بعض العلماء الذين اعتبروا القراءات السبع المشهورة جزءاً من الأحرف السبعة، وأكتفي بذكر قول أبي العباس المهدوي في هذا: فقد نقل عنه أنه قال: أجمع الخذاق من أهل النظر في معنى ذلك أن ما نحن عليه في وقتنا هذا من هذه القراءات هو بعض الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن. وسواء كان جزءاً منها أو أنها كلها، فتفسير الحرف بالقراءة وارد في كلامهم، وتفسيره بالوجه وارد، فلم لا تكون القراءات التي يقرأ بها هي الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن؟ إننا إذا فسرنا الأحرف بذلك نكون قد تجنبنا التكلف في القول الذي ظهر على الأقوال الأخرى، ونكون قد اجتنبنا الوقوع في المحذور الذي ورد على الأقوال الأخرى من القائلين بزوال الأحرف على يد الصحابة، وما يترتب على هذا من المحذور.

فما رآه المهدوي والحافظ ابن حجر والخازن والدكتور القاري هو الذي أميل إليه في هذه المسألة الهامة، وهو الذي يميل إليه أستاذي الدكتور / محمد بن عبد الرحمن الشايع، ويراها أستاذي الدكتور / علي بن سليمان العبيد، ولإثبات ذلك أقتبس من تعليل الأستاذ القاري بعضاً من أقواله وما ذكره من احترازات للتعريف، إذ بها يتضح الأمر وينجلي. وقبل ذلك يحسن إيراد جملة من المؤيدات لهذا الرأي إضافة إلى ما سبق من الردود على الأقوال الأخرى:

أ - أن الحرف فسر في اللغة بالقراءة وبالوجه، فقليل: حرف فلان، أي قراءة فلان، قال=

.....

=ابن سيده: الحرف القراءة التي تقرأ على أوجه.

ب - أن اختلاف الصحابة كان في اللفظ دون المعنى.

ج- أن التخفيف والتسهيل الذي هو مراد الشرع من الإنزال يتحقق في هذا الوجه دون غيره.

د - أن القول بأنها سبع قراءات تظهر معجزة قوله تعالى ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ فالقراءات من دون بقية الأقوال محفوظة على مرور السنين، تكفل الله بحفظها.

هـ- أن أسانيد القراءات القرآنية الصحيحة ثابتة إلى الصحابة ثم إلى رسول الله ﷺ فكل قراءة سمعها صحابي أو أكثر من رسول الله ﷺ، وكذا الأحرف السبعة كما هي في الأحاديث الثابتة، ولهذا كان تفسيرها بالقراءات من الزم الأمور وأوضحها.

و- أن جمع عثمان كما يقول القرطبي كان للقراءات المشهورة يقول في ذلك: ... وكان هذا من عثمان - أي حرق المصاحف - بعد أن جمع المهاجرين والأنصار وجلة أهل الإسلام، وشاورهم في ذلك؛ فاتفقوا على جمعه بما صح وثبت في القراءات المشهورة عن النبي ﷺ وإطراح ما سواها.

ز - صحيح أن الموجود بين أيدينا عشرات القراءات الصحيحة، غير أن أقصى ما تبلغه القراءة في الكلمة القرآنية الواحدة هي سبع قراءات ولا تتجاوز ذلك.

أما تفسير الرأي المختار:

قوله: (هي وجوه متعددة متغايرة منزلة من وجوه القراءة): هذا ترجيح لأحد المعاني التي تحملها لفظة الحرف، وهي موصوفة بأربع صفات: فهي (متعددة) قد تصل إلى سبعة، وهي (متغايرة) سواء في اللفظ أو في اللفظ والمعنى، وهي (منزلة) تلقاها الرسول ﷺ من جبريل عن الله، وأقرأها أصحابه كما هي، وفي هذا القيد ردُّ على من زعم أن الرخصة تتضمن إباحة التصرف في ألفاظ القرآن. وهي (من وجوه القراءة) لكون =

.....

=اجتماع كافة ألفاظ الأحاديث على هذه اللفظة: أقراني جبريل.. إن الله يأمرك أن تقرئ أمثك... فبأي حرف قرأوا... سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على حروف لم يقرئها رسول الله ﷺ.. فقرأ قراءة أنكرتها عليه... إلخ من الألفاظ الصريحة في تعلق الاختلاف بالقراءة.

وقوله: (يمكنك أن تقرأ بأي منها فتكون قد قرأت قرآنًا منزلاً) فكل وجه منها قرآن كما في الحديث: فأما حرف قرأوا فقد أصابوا. فهي كلها في منزلة واحدة؛ ولهذا حرص عثمان على كتابتها جميعها برسم واحد في المصاحف.

وقوله: (والعدد هنا مراد) وهو سبعة كما في ألفاظ الحديث.

وقوله: (بمعنى أن أقصى حد يمكن أن تبلغه الوجوه القرآنية المنزلة هو سبعة أوجه..). وهو ما قاله جمهور العلماء عدا ابن جرير والقاضي عياض. وغالب القرآن قرأ على وجه واحد، وفيه ما قرئ إلى سبعة أوجه.

انظر: المرشد الوجيز لأبي شامة: ١٤٠ - ١٤٢ - ١٤٦ - وتفسير القرطبي: ١/ ٥٢ - والنشر في القراءات العشر لابن الجزري: ١/ ٣٣ - ومناهل العرفان للزرقاني: ١/ ١٩١ - ١٩٢ - وحديث الأحرف السبعة للدكتور / عبد العزيز القاري: ٨٨ - ١١٠.

الموضوع الخامس عشر

الظهر والبطن والحد والمطلع

يعد هذا الموضوع تنمة للموضوع السابق (الأحرف السبعة)، ولذا تعرض له المفسرون في مقدماتهم عند حديثهم عن الأحرف السبعة، وقد ذكره ابن جرير الطبري^(١)، ثم الماوردي^(٢)، فالبغوي^(٣)، فالخازن تبعاً لأصله^(٤).

وقد أخرج ابن جرير بسنده من طريقين عن ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: أنزل القرآن على سبعة أحرف، لكل حرف منها ظهر وبطن، ولكل حرف حدٌ، ولكل حد مطلع^(٥).^(٦)

(١) انظر: تفسيره: ٢٢/١.

(٢) انظر: تفسيره: ٤٠/١.

(٣) انظر: تفسيره: ٤٦/١.

(٤) انظر: تفسيره: ١٣/١ - وقد بحث السيوطي هذا الموضوع في الإتيان: ١٩٥/٤ وابن عقيلة في الزيادة والإحسان: ٥٥٩/٢ تحقيقي.

(٥) مطَّلَع، ويجوز ((مَطْلَع))، بوزن مصعد ومعناه. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير «طلع»: ١٣٢/٣.

(٦) أخرجه ابن جرير في تفسيره: ٢٢/١، قال أحمد شاكر: هما حديث واحد بإسنادين ضعيفين، أما أحدهما فلانقطاعه بجهالة راوية «عمن ذكره عن أبي الأحوص»، وأما =

وأخرجه البغوي بسنده عن ابن مسعود، وأورده الخازن بسند البغوي.^(١)

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: ما نزل من القرآن من آية إلا لها ظهر

=الآخر فمن أجل إبراهيم الهجري. قال: وبهذا اللفظ ذكره الحافظ السيوطي في الجامع الصغير: ٢٧٢٧ ونسبه للطبراني في المعجم الكبير، ورمز له بعلامة الحسن. قال شاكر: أما أوله «أنزل القرآن على سبعة أحرف» فإنه صحيح ثابت.

قلت: إبراهيم الهجري ضعيف، ضعفه ابن معين والنسائي، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٣١/٢ - وتهذيب الكمال للمزي: ٢٠٣/٢ - والضعفاء والمتروكين للنسائي: ٤٠ - وتهذيب التهذيب لابن حجر: ١٦٤/١.

ورواه ابن حبان في صحيحه رقم (٧٤) من طريق آخر بلفظ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف لكل آية منها ظهر وبطن». - وانظر موارد الظمان: ٤٤١ قال شعيب الأرنؤوط: إسناده قوي. انظر: شرح السنة للبغوي: ١/٢٦٣ حاشية (١).

ورواه أبو عبيد في فضائل القرآن: (ح ٨٣ - ٣٧) - وفي غريب الحديث: ١٢٠/٢ - والطحاوي في مشكل الآثار: ١٨٢/٤ - وأورده البقاعي في مصاعد النظر: ٣٧٢/١ - والهيتمي في الجمع: ١٥٢/٧ وعزاه للبزار وأبي يعلى في الكبير والطبراني في الأوسط ورجال أحدهما ثقات.

(١) تفسير البغوي: ٤٦/١ - والخازن: ١٣/١، وفي سند البغوي أبو الهذيل بن غالب بن الهذيل الأودي، قال عنه ابن حجر في التقريب: ١٠٤/٢: رمي بالرفض.

وبطن، ولكل حرف حدٌ، ولكل حد مطلع.^(١)

وقد اختلف العلماء في تفسير مفردات الأثر.

فقوله: «إن لكل حرف منه حداً»:

قال الطبري: لكل وجه من أوجه السبعة حدٌ حده الله جل ثناؤه، لا يجوز لأحد أن يتجاوزه^(٢).

وذكر الماوردي تأويلان آخران للحد:

ف قيل: معناه أن لكل لفظ منتهى فيما أراده الله تعالى من عباده.

وقيل: إن لكل حكم مقداراً من الثواب والعقاب.^(٣)

قال البغوي: أراد أن له حداً في التلاوة والتفسير لا يجاوزه، ففي التلاوة لا يجاوز المصحف - الذي هو الإمام - وفي التفسير لا يجاوز المسموع.^(٤)

(١) أورده الماوردي في تفسيره: ٤٠/١ - وأخرجه البغوي عن الحسن يرفعه إلى النبي ﷺ. شرح السنة: ٢٦٢/١ - وهو في مشكاة المصابيح للخطيب: ٨٠/١ من حديث ابن مسعود مرفوعاً. وأورده الهيثمي في المجمع: ١٥٣/٧، وعزاه للطبراني.

(٢) انظر: تفسير الطبري: ٨٢/١.

(٣) انظر: تفسير الماوردي: ٤١/١.

(٤) انظر: تفسير البغوي: ٤٧/١ - والخازن: ١٣/١ - وما بين المعقوفتين من شرح السنة =

وقوله: «وإن لكل حرف منها ظهراً وبطناً»

قال الطبري: ظهره: الظاهر من التلاوة، وبطنه: ما بطن من تأويله^(١).

وذكر الماوردي أن العلماء اختلفوا في معنى الظهر والبطن على أربعة تأويلات:

ف قيل: معناه أنك إذا فتشت عن باطنها وقسته على ظاهرها وقفت على معناها. وهذا قول الحسن^(٢).

وقيل: يعني القصص، ظاهرها الإخبار بهلاك الأولين، وباطنها عظة للآخرين. وهذا قول أبي عبيد^(٣).

وقيل: يعني ما من آية إلا وقد عمل بها قوم، ولها قوم سيعملون بها. وهذا قول ابن مسعود^(٤).

وقيل: ظاهرها لفظها، وباطنها تأويلها. وهذا قول الجاحظ^(٥). وهو

= للبغوي: ٢٦٤/١.

(١) انظر: تفسير الطبري: ٧٢/١.

(٢) انظر: شرح السنة للبغوي: ٢٦٣/١.

(٣) انظر: تفسير البغوي: ٤٦/١ - والخازن: ١٣/١ - وشرح السنة للبغوي: ٢٦٣/١.

(٤) أخرجه أبو عبيد عنه في فضائل القرآن: (ح ٨٤ - ٣٨) - وأورده البغوي في شرح

السنة: ٢٦٣/١ وقال: هذا حديث مرسل. وانظر: مصاعد النظر للبقاعي: ٣٧٤/١.

(٥) انظر: تفسير الماوردي: ٤١/١ - والبغوي: ٤٦/١ - والخازن: ١٣/١.

قريب مما قاله الطبري. قال تعالى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل: ٤] فهذا هو الظاهر، و﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩] هذا هو الباطن.

قال البغوي: والتلاوة تكون بالتعلم والحفظ بالدرس، والتفهم يكون بصدق النية وتعظيم الحرمة، وطيب المطعم^(١).

وقوله: «وإن لكل حد من ذلك مطلعاً»

قال الطبري: يعني إن لكل حد من حدود الله التي حدها فيه - من حلال وحرام وسائر شرائعه - مقداراً من ثواب الله وعقابه، يعاينه في الآخرة، ويطلع عليه ويلقيه في القيامة، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ولو أن لي ما في الأرض من صفراء وبيضاء لافتديت به من هول المطلع. يعني بذلت ما يطلع عليه ويهجم عليه من أمر الله بعد وفاته^(٢).

وأضاف الماوردي فقال: وقيل: معناه أن لكل غامض من الأحكام مطلعاً يوصل منه إلى معرفته، ويوقف منه على المراد منه^(٣).

(١) انظر: تفسير البغوي: ٤٦/١ - والحاظ: ١٣٣/١ - وشرح السنة للبغوي: ٢٦٤/١.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره: ٧٢/١ - وأورده الماوردي: ٤٢/١ - وانظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (طلع): ١٣٢/٣ - ونهاية البيان لابن المعافى، مخطوط: (و٣ب) - والزيادة والإحسان لابن عقيلة: ٥٦٢/٢ تحقيق.

(٣) انظر: تفسير الماوردي: ٤٢/١.

وقال البغوي: أي مصعد يصعد إليه من معرفة علمه. قال: ويقال: المطلع: الفهم. فقد يفتح الله على المتدبر والمتفكر في التأويل والمعاني ما لا يفتح على غيره، وفوق كل ذي علم عليم.^(١)

- (١) انظر: تفسير البغوي: ٤٦/١ - والحاظن: ١٤/١ - وشرح السنة للبغوي: ٢٦٥/١.
- والذي يترجح لدي، والله أعلم، إن ثبتت الروايات أن نقول: إن (الظاهر) هو ما يتبادر من ظاهر الآية، وهو ما تعرفه العرب من كلامها، و(الباطن) ما يخفى ولا يدركه إلا من أيد بفهم من الله سبحانه، وهو التفسير الذي يعلمه العلماء بالاستنباط والفقه.
- و(الحد) المعنى الذي ينبغي أن يوقف عنده، و(المطلع) هو المعنى الذي يرشد إلى الوقوف عند هذه النهاية. ويضرب ابن عقيلة المكي لذلك مثلاً قوله تعالى ﴿الحمد لله رب العالمين﴾، فيقول:
- ظاهر الآية: الثناء عليه سبحانه وتعالى.
- وباطنها: توحيد الله سبحانه، وتفريده بالعبادة، فإنه إذا كان الثناء جميعه مخصوصاً به فلا أحد يستحق الثناء سواه، فكيف يُعبد أو يقصد من ليس له حمد في شيء.
- والحد: الذي ينبغي أن يقصد ويوقف عنده، الرجوع إلى الله سبحانه وتعالى في كل شيء، والتوكل عليه، والاكتفاء بما سواه.
- والمطلع: هو الذي أرشد إلى فهم الحد، وهو حصر الحمد فيه سبحانه، فإن لفظ الحمد أفهم انحصار الحمد فيه، فأطلعنا من حصر الحمد فيه - جل شأنه - إلى أن ما سواه في حكم العدم، فلم ننزل بسواه حاجاتنا، ولم نتوكل على ما عداه في مهماتنا.
- انظر: الزيادة والإحسان لابن عقيلة المكي: ٥٦٣/٢ تحقيق محمد صفاء حقي.

الموضوع السادس عشر

ما وقع في القرآن بغير لغة العرب

بحث هذا الموضوع في مقدمته ابن جرير الطبري^(١) وابن عطية^(٢) والقرطبي^(٣).

وقد وردت آثار عديدة من الصحابة تفيد وجود كلمات بغير لغة العرب في القرآن، ومن تلك الآثار:

(١) ما أخرجه الطبري بسنده عن أبي موسى قال: ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ [الحديد: ٢٨] قال: الكفلان ضعفان من الأجر بلغة الحبشة.^(٤)

(٢) وأخرج عن ابن عباس رضي الله عنه: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾ [المزمل: ٤] قال:

(١) انظر: تفسيره: ٨/١ - ٢٠.

(٢) انظر: تفسيره: ٥٧/١.

(٣) انظر: تفسيره: ٦٨/١؛ وقد بحث هذا الموضوع ابن الجوزي في فنون الألفان: ٣٤١ - والسيوطي في الإتقان: ٤٢٧/١٤ - ونقله بتمامه ابن عقيلة في الزيادة والإحسان: ١٢٣٠/٣ تحقيق / خالد اللاحم.

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره: ١٣/١ - وأخرجه ابن شيبه في المصنف: ٤٧١/١٠ - وأورده السيوطي في الدر المنثور: ٦٧/٨ ط دار الفكر.

هي بلسان الحبشة إذا قام الرجل من الليل قالوا: نشأ.^(١)

(٣) وأخرج عن أبي ميسرة ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ﴾ [سبأ: ١٠] قال: سبحي بلسان الحبشة^(٢).

(٤) وأخرج عن ابن عباس أنه سئل عن قوله: ﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥١] قال: هو بالعربية: الأسد، وبالفارسية: شار، وبالنبطية: أرياء، وبالحبشية: قسورة.^(٣)

(٥) وأخرج عن أبي ميسرة قال: في القرآن من كل لسان.^(٤) وغير ذلك من الآثار التي توحى بوجود ألفاظ وكلمات في كتاب الله ولغات العجم بها تعلق.

وقد اختلف العلماء في وقوع المعرب في القرآن على ثلاثة أقوال:

القول الأول: عدم وقوع المعرب في القرآن:

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره: ١٣/١ - وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف: ١٠/ ٤٧١ - والبيهقي في السنن الكبرى: ٢٠/٣ - والحاكم في المستدرک عن ابن مسعود: ٥٠٥/٢ - وصححه، ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره: ١٤/١ - وأورده السيوطي في الدر المنثور: ٧/ ١٤٩ ط دار الفكر.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره: ١٤/١ - وانظر تفسير ابن كثير: ٤/ ٤٧٦.

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره: ١٤/١ - وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف: ١٠/ ٤٦٩

ذهب ابن جرير الطبري، وأبو عبيدة معمر بن المثنى، وأبو بكر بن الطيب الباقلاني وغيرهما^(١) إلى أن القرآن كله عربي ليس فيه لفظة إلا وهي عربية صريحة، وما وجد فيه من الألفاظ التي تنسب إلى سائر اللغات إنما اتفق فيها ألفاظ جميع أجناس الأمم المختلفة الألسن بمعنى واحد، فتواردت اللغات عليها وتكلمت بها العرب والفرس والحبشة وغيرهم، وليس أحد أولى بأن يكون أصل ذلك كان من عنده من الجنس الآخر^(٢).

وقد استشهد أصحاب هذا الرأي بأدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢].

(١) وقال أبو عبيدة: إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين، فمن زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول، ومن زعم أن كذا بالنبطية فقد أكبر القول.

وإلى هذا الرأي ذهب الإمام الشافعي وشدد النكير على القائل بوقوع المعرب في القرآن وقال عن إخفاء معنى بعض الكلمات عن بعض مشاهير الصحابة؛ أن لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي.

وذهب إليه ابن فارس وقال: لو كان فيه من لغة غير العرب شيء لتوهم متوهم أن العرب إنما عجزت عن الإتيان بمثله، لأنه أتى بلغات لا يعرفونها.

انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٨/١ - والرسالة للشافعي: ٤٠ - ٤٢ - والمعرب للجواليقي: ٩٢ - والمهذب فيما وقع في القرآن من المعرب للسيوطي: ٢٢ - والصاحبي لابن فارس: ٣٠.

(٢) انظر: تفسير الطبري: ١١/١ - ١٥ - وتفسير القرطبي: ٦٨/١ - ومجاز القرآن لأبي

عبيدة: ٨/١ - ونكت الانتصار للباقلاني: ٣٤٥.

٢- قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ. نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ. عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ. بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢ - ١٩٥].

٣- أن الحجة لا تقوم على من نزل عليهم القرآن إلا إذا كان ذلك بلغتهم، قال تعالى: ﴿لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِي وَعَرَبِيُّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ﴾ [فصلت: ٤٤].

حيث وصف الله تعالى كتابه بأنه عربي، ونفى سبحانه أن يكون جعل شيئاً منه أعجمياً، والعربية صفة شاملة لا يجوز لأحد أن يخصص شمولها على بعض القرآن دون بعض.

٤- قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤] وقال تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤].

فالحكمة والمنطق السليم يستدعيان أن يكون القرآن كله بلسان العرب، ويثبت ابن جرير ذلك على النحو الآتي:

إن أبين البيان بيان الله، وأفضل الكلام كلامه، وهو جلت قدرته منزّه عن النقص والعيب، ومن كماله سبحانه أنه ما أرسل رسولاً إلا بلسان قومه، وما أنزل كتاباً إلا بلسان النبي المرسل، والقوم المرسل إليهم، وحيث

يكون في الخطاب فائدة، وإلا كان ما أنزل عبثاً، والله جل ثناؤه يتعالى أن يخاطب أحداً أو يرسل رسالة لا توجب فائدة لمن خوطب به أو أرسل إليه، فذلك في العباد صفة نقص وعيب، والله تعالى متعال عن ذلك.

فإذا عرف هذا تبين أن النبي محمد ﷺ العربي المرسل إلى قومه، حمل إليهم الكتاب المنزل بلغتهم وعلى أساليب كلامهم ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وكان ما جاء فيه من المعاني واضحة ولمعاني كلامهم موافقة، وظاهره لظاهر كلامها ملائمة. وعليه فليس فيه شيء خارج كلامهم، ولا من لغة غيرهم، لكون ذلك يناقض كمال الحكمة.^(١)

ويوجه ابن جرير الآثار السابقة التي أكدت وجود كلمات لها نفس المدلول والمعنى في كلام العرب وكلام غيرهم، بأن القائل بها لم يقل أنها ليست عربية، بل غاية ما قاله أن حرف كذا بلسان الحبشة معناه كذا، وحرف كذا بلسان العجم معناه كذا. قال: ولم نستكر أن يكون من الكلام ما يتفق عليه ألفاظ جميع أجناس الأمم المختلفة الألسن بمعنى واحد، فكيف بجنسين منها، فمثلاً كلمة الدرهم، والدينار، والدواة، والقرطاس، والقلم، وغيرها كثير مما اتفقت فيه الفارسية والعربية باللفظ والمعنى.

واعترض: بأن ما ذكر أصله فارسي لا عربي، أو عربي لا فارسي، أو

(١) انظر: تفسير الطبري: ١/٨-١٢ بتصرف.

أن بعضه عربي وبعضه فارسي، أو أن مخرج أصل ذلك الفرس، ثم تكلمت العرب به، أو مخرج أصله العرب ثم تكلمت الفرس به.

وأجيب بأن أياً من الجنسين ليس بأولى به من الآخر، ولا هو أحق به منه، وادعاء الأولوية لا يكون إلا بخبر صحيح يوجب العلم، ويزيل الشك، وهو أمر متعذر، ولهذا كان السبيل الأقوم إضافة ذلك إلى سائر الأجناس المشتركة فيه، فتكون عربية أعجمية حبشية.. إلخ.^(١)

قال ابن عطية: وما ذهب إليه الطبري من أن اللغتين اتفقتا في لفظة لفظة فذاك بعيد، بل إحداهما أصل، والأخرى فرع في الأكثر، لأننا لا ندفع أيضاً جواز الاتفاق قليلاً شاذاً.^(٢)

كما اعترض عليه بقول أبي ميسرة: إن في القرآن من كل لسان.

وأجيب: أن معناه أن فيه من كل لسان اتفق فيه لفظ العرب ولفظ غيرها من الأمم التي تنطق به.^(٣)

واعترض أيضاً بأن تلك الكلمات ليست على أوزان كلام العرب.

وأجاب القرطبي: أن أحداً لم يدّع حصر أوزان كلام العرب، بل إن

(١) انظر: تفسير الطبري: ١/ ١٥.

(٢) انظر: تفسير ابن عطية: ١/ ٥٨.

(٣) انظر: تفسير الطبري: ١/ ١٧.

القاضي - أبو بكر الباقلاني - بحث أصول أوزان كلام العرب، ورد تلك الأسماء إليها على الطريقة النحوية^(١).

القول الثاني: وقوع المعرّب في القرآن:

ففي القرآن كلمات قليلة غير عربية لا تخرج القرآن عن كونه عربياً مبيناً، ولا رسول الله ﷺ عن كونه متكلماً بلسان قومه، فـ(المشكاة): الكوة. و(الغساق): البارد المتن بلسان الترك. و(القسطاس): الميزان بلغة الروم. و(السجيل): الحجارة والطين بلسان الفرس.. وغير ذلك.^(٢)

القول الثالث: وجود كلمات أصولها غير عربية لكن العرب استعملتها وعربتها: وهذا رأي وسط ذهب إليه ابن عطية^(٣)، وبين أن القرآن نزل

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٦٩/١.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ٦٨/١. قلت: وقال بهذا الفقهاء كما حكا ذلك أبو عبيد، واستشهد أصحاب هذا الرأي إضافة إلى ما سبق أن النحاة اتفقوا على منع صرف نحو (إبراهيم) للعلمية والعجمة. وأجيب: بأن الأعلام ليست محل خلاف. ورُدُّ: أنه إذا اتفق على وقوع الأعلام فلا مانع من وقوع الأجناس. وهو ما ذهب إليه ابن النقيب، واختاره السيوطي، وقال: إن الرسول ﷺ مبعوث إلى كل الأمم ولا بد أن يكون في المنزل من كل لسان، وإن كان أصله بلغة قومه. انظر: الإتقان للسيوطي: ٤٢٨/١ - والمهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب للسيوطي: ٢٨.

(٣) وإلى هذا ذهب أبو عبيد القاسم بن سلام، ومال إليه الجواليقي وابن الجوزي وغيرهم. يقول أبو عبيد: والصواب عندي مذهب فيه تصديق القولين جميعاً، وذلك أن هذه =

بلسان عربي مبين، فليس فيه لفظة تخرج عن كلام العرب فلا تفهمها إلا من لسان غيرها.

لقد كان للعرب العاربة مخالطة لسائر الألسنة والأمم بالتجارة والرحلات والأسفار وغيرها من دواعي الاتصال، وكان من نتائج هذا الاختلاط انتقال بعض ألفاظ تلك الشعوب إلى العرب، كما انتقلت من ألفاظ العرب إليها، فغيرت العرب تلك الألفاظ بالنقص من حروفها، وتخفيف ثقل العجمة فيها، واستعملتها في أشعارها ومحاوراتها حتى جرت مجرى العربي الصريح، فهي في الأصل غير عربية لكن استعملتها العرب وعربتها، فهي عربية بهذا الوجه.^(١)

ورُدَّ هذا بأنه لا يوجد دليل على أن العرب هي التي أخذت تلك

=الأحرف أصولها أعجمية كما قال الفقهاء، لكنها وقعت للعرب فعربتها بألسنتها وحولتها عن ألفاظ العجم فصارت عربية ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال: إنها عربية فهو صادق ومن قال: أعجمية فصادق. انظر: المعرب للجواليقي: ٩٢ - وفنون الأفنان لابن الجوزي: ٣٤٤.

قلت: وهذا القول هو الذي أميل إليه، فوجود كلمات أصولها البعيدة غير عربية، واستعملتها العرب في كلامها على مر العصور، حتى انتشرت واشتهرت، لا تخرج القرآن من كونه عربياً مبيناً، فجميع كلمات القرآن عربية لوصف الله تعالى للقرآن بأنه عربي مبين، فلا لبس في كلمة من كلماته، وما حدث من الخلاف هو في الأصول البعيدة لبعض الكلمات لا في وصفها ووضعها الآن، والله أعلم.

(١) انظر: تفسير ابن عطية: ٥٧/١ - ٥٨.

الكلمات من غيرها وعربتها. ثم لم لا تكون العرب هي التي تكلمت بها أولاً ثم وقعت إلى سائر أجناس الأمم فنطقت بها، وأجرتها على أساليب لغتها؟!^(١)

وأجيب بأن أوزان تلك الكلمات توحي أنها غير عربية. وقد سبق القول في هذا.

(١) انظر: تفسير الطبري: ١٩/١.

الموضوع السابع عشر

الوقف والابتداء^(١)

بحث هذا الموضوع في مقدمته من بين المفسرين جميعهم ابن جزي الكلبي^(٢)، ذكر فيه أن الوقف على أربعة أنواع^(٣):

١- وقف تام^(٤).

(١) عرف أبو حيان الوقف بأنه: قطع النطق آخر اللفظ. وقال الجعبري: قطع صوت القارئ على آخر الكلمة الوضعية زماناً. وقال ابن الجزري: قطع صوت القارئ على آخر الكلمة زماناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله، لا بنية الإعراض. وهذا هو أفضل تعريف للوقف وقفت عليه. انظر: كنز المعاني للجعبري: ٣٦٦ مخطوط - والنشر لابن الجزري: ١/٢٤٠ - والزيادة والإحسان لابن عقيلة: ١٠٤٣/٤ تحقيق الشيخ فهد العندس.

(٢) انظر تفسيره: ١/٢٠-٢١.

(٣) هذا التقسيم للوقف هو الراجح الذي عليه الحذاق من أهل العلم بالقراءات كآبي عمرو الداني وأبي الأصبع الأندلسي، وغيرهما، وهو عند ابن الأنباري ثلاثة أوجه إذ ليس عنده بالكاف، وقد يبلغ عند بعضهم إلى ثمانية أضرب كما قال السيوطي. انظر: المكتفى في الوقف والابتداء للداني: ١٣٨ - ونظام الأداء في الوقف والابتداء لابن أبي الأصبع الأندلسي: ٢٨ - والإتقان للسيوطي: ١/٢٥٩.

(٤) يعرف الداني الوقف التام ويسمى المختار بقوله: هو الذي يحسن القطع عليه، والابتداء بما بعده لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده، وذلك عند تمام القصص وانقضائهن، موجوداً في=

٢- وقف حسن^(١).٣- وقف كاف^(٢).

= الفواصل ورؤوس الآي. اهـ. أي ويكثر وجوده عند الفواصل ورؤوس الآي. وقد يكون قبل انقضاء الفاصلة، أو بعد انقضائها بكلمة أو كلمتين أو أكثر، وقد يكون في درجة الكاف، وأمثلة كثيرة منها: ﴿وأولئك هم المفلحون﴾ [البقرة: ٥] والابتداء بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٦].

انظر: المكتفى في الوقف والابتداء للداني: ١٤٠ - ونظام الأداء في الوقف والابتداء لابن أبي الأصمغ: ٣٠.

(١) يعرف الداني الوقف الحسن بقوله: هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعاً. ويسمى الوقف الحسن صالحاً لأنه لا يمكن للقارئ أن يقف في كل موضع على تام ولا كاف؛ لأن نفسه ينقطع دون ذلك. ومن أمثلة الوقف الحسن: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ و﴿الرحمن الرحيم﴾ والابتداء بـ﴿رب العالمين﴾ لا يحسن لأن ذلك مجرور والابتداء بالمجرور قبيح لأنه تابع لما قبله. انظر: المكتفى في الوقف والابتداء للداني: ١٤٥ - ونظام الأداء في الوقف والابتداء لابن أبي الأصمغ: ٤٥ - وجمال القراء للسخاوي: ٥٦٤/٢.

(٢) الوقف الكاف ويسمى مفهوماً وهو: الذي يحسن الوقف عليه أيضاً، والابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده متعلق به جهة المعنى دون اللفظ.

ومن أمثلته ﴿حرمت عليكم أمهاتكم﴾ [النساء: ٣٣] والابتداء بما بعد ذلك

٤- وقف قبيح^(١).

قال: وذلك بالنظر إلى الإعراب والمعنى.

فإن كان الكلام مفتقراً إلى ما بعده في إعرابه أو معناه، وما بعده مفتقراً إليه كذلك، لم يجز الفصل بين كل معمول وعامله، وبين كل ذي خبر وخبره، وبين كل ذي جواب وجوابه، وبين كل ذي موصول وصلته.

وإن كان الكلام الأول مستقلاً يفهم دون الثاني، إلا أن الثاني غير مستقل إلا بما قبله فالوقف على الأول كاف، وذلك في التوابع والفضلات: كالحال، والتمييز، والاستثناء، وشبه ذلك إلا أن وصل المستثنى المتصل أكد

= في الآية كلها.

انظر: المكتفى في الوقف والابتداء للداني: ١٤٣ - ونظام الأداء في الوقف والابتداء لابن أبي الأصم: ٣٨.

(١) ويسمى متروك، وقد عرفه الداني بقوله: هو الذي لا يعرف المراد منه. وقال السخاوي:

هو الذي لا يجوز تعمد الوقف عليه، إما لنقص المعنى، وإما لتغييره.

ومثال نقص المعنى ﴿بسم﴾ فهذا لا يفيد معنى، ومثال التغيير ﴿فويل للمصلين﴾ [الماعون: ٥]، وهذا يجب الاحتراز منه.

قال الداني: ويسمى وقف الضرورة لتمكن انقطاع النفس عنده.

انظر: المكتفى في الوقف والابتداء للداني: ١٤٨ - ونظام الأداء في الوقف والابتداء

لابن أبي الأصم: ٥٠ - وجمال القراءة للسخاوي: ٥٦٤/٢.

من المنقطع، ووصل التوابع والحال إذا كانت أسماء مع ذات، أكد من وصلها إذا كانت جملة.

وإن كان الكلام مستقلاً والثاني كذلك، فإن كانا في قصة واحدة فالوقف على الأول حسن.

وإن كانا في قصتين مختلفتين فالوقف تام.

وقد يختلف الوقف باختلاف الإعراب أو المعنى، وكذلك يختلف الناس في كثير من الوقف. ومن أقوالهم فيه: راجح، ومرجوح، وباطل، وقد يقف لبيان المراد ولم يتم الكلام^(١).

وبعد هذا ذكر تنبيهاً أشار فيه إلى أن مراعاة الإعراب والمعنى في المواقف هو الذي استقر عليه العمل وأخذ به شيوخ المقرئين، وكان الأوائل يراعون رؤوس الآيات فيقفون عندها لأنها في القرآن كالْفِقْر في النثر، والقوافي في الشعر.

قال: ويؤكد هذا ما أخرجه الترمذي عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يقطع قراءته يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ثم يقف، ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ثم يقف.^(٢)

(١) انظر: تفسير ابن جزي: ٢١ / ١.

(٢) الحديث أخرجه الترمذي في سننه، كتاب: القراءات، باب: فاتحة الكتاب: ١٨٥ / ٥، =

.....

=وقال: هذا حديث غريب، وليس إسناده بمتصل، وحديث الليث أصح. - وأخرجه أبو داود في سننه (ح ٤٠٠١ - ٣٧/٤) - والحاكم في المستدرک: ٢٣٢/١ وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وأقره الذهبي.

الموضوع الثامن عشر

إعجاز القرآن

بحث هذا الموضوع أغلب المفسرين في مقدماتهم، فذكر شيئاً من إعجاز القرآن البلاغي ابن جرير الطبري^(١)، وأورد الماوردي^(٢) ثمانية من وجوه الإعجاز في القرآن، ثم ابن عطية^(٣)، فالقرطبي^(٤) الذي فصل القول، ثم ابن جزي^(٥)، فأبو حيان^(٦).

أنزل الله تعالى الحكيم، كتابه العظيم، بلسان عربي مبين، على قوم كانوا رؤساء صناعة الخطب والبلاغة، وقيل: الشعر والفصاحة، ودعاهم إلى الإيمان به، وبين لهم من أرسل إليهم وهو محمد ﷺ أن حجته على حقيقة نبوته، ودليله على صدق دعوته، ما أتاهم به من البيان والحكمة والفرقان، بلسانهم ووفق منطقهم وبيانهم، وتحداهم أن يأتوا بمثل سورة من سوره، فكانوا من هذا التحدي عجزه ومن القدرة عليه نقصه، فأقروا

(١) انظر: تفسيره: ١/ ٥ - ٨.

(٢) انظر: تفسيره: ١/ ٣٠ - ٣٣.

(٣) انظر: تفسيره: ١/ ٥٩ - ٦٢.

(٤) انظر: تفسيره: ١/ ٦٩ - ٧٨.

(٥) انظر: تفسيره: ١/ ٢٣ - ٢٤.

(٦) انظر: تفسيره: ١/ ١٧.

بالعجز، وأذعنوا له بالتصديق، وإن تجاهل نفر من المستكبرين، وظنوا أن بمقدورهم الإتيان بمثله، وحاولوا فجأؤوا بما دل على ضعف عقولهم، وسفاهة أحلامهم، وفرَّ بعضهم إلى القتال، ورضي بسفك الدماء عجزاً عن المعارضة، وبقي الكتاب معجزاً، وظل التحدي قائماً، وبقي الفصحاء والبلغاء عاجزون^(١).

وفي هذا الموضوع ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تعريف المعجزة:

عرف القرطبي المعجزة بأنها واحدة معجزات الأنبياء الدالة على صدقهم صلوات الله عليهم، وسميت معجزة لأن البشر يعجزون عن الإتيان بمثله^(٢).

(١) انظر: تفسير ابن جرير: ١٠ / ١ - وابن عطية: ٦١ / ١.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ٦٩ / ١ .

وتعرف المعجزة بأنها: أمر خارق للعادة، مقرون بالتحدي، سالم عن المعارضة، تظهر على يد مدعي النبوة، وهي إما حسية أو عقلية. الإتيان: ١٠٠١ / ٢ - وقولنا: «تظهر على يد مدعي النبوة» مأخوذ من كلام القرطبي في الشرط الثالث.

وهو في تعريف المتكلمين: ظهور أمر خلاف العادة في دار التكليف لإظهار صدق ذي نبوة من الأنبياء. انظر: أصول الدين للبغدادى: ١٧٠ .

=

المسألة الثانية: شروط المعجزة:

ذكر القرطبي أن للمعجزة خمسة شروط، ومتى اختل شرط منها لم تكن معجزة، وهذه الشروط هي:

الشرط الأول: أن يكون مما لا يقدر عليها إلا الله سبحانه، كفلق البحر، وانشقاق القمر، وما شاكلها مما لا يقدر عليها البشر.

الشرط الثاني: أن تكون خارقة للعادة، أما الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله غير أنها لم تفعل لأجل مدعي الرسالة، بل كانت قبل دعواه وبقيت بعدها - كطلوع الشمس من مشرقها، ومجيء النهار بعد الليل، والليل بعد النهار وكل ما هو من هذا القبيل - فهي لا تعد معجزة لمن يدعي أنها آية صدقه، بل لا بد أن تكون خارقة للعادة ولسنن الكون، كأن ينقلب العصا ثعباناً، ويشق الحجر ويخرج من وسطه ناقة، أو ينبع الماء من بين الأصابع، وغير ذلك من الخوارق التي تشهد على نبوة من ظهر على يده.

الشرط الثالث: أن يستشهد بها مدعي الرسالة على الله عز وجل. فيقول مثلاً: آتي أن يقلب الله سبحانه الماء زيتاً. فإذا فعل الله سبحانه ذلك حصل المتحدى به.

= ويعرف إعجاز القرآن بأنه: إثبات القرآن عجز الخلق عن الإنيان بما تحداهم به. مناهل

العرفان للزرقاني: ٣٣١ / ٢.

الشرط الرابع: أن تقع على وفق دعوى المتحدي بها المستشهد بكونها معجزة له. لا أن تقع عكس ما ادعاه، ويروى أن مسيلمة الكذاب لعنه الله تفل في بئر ليكثر ماؤها، فغارت البئر وذهب ما كان فيها من الماء، فما فعل الله سبحانه من هذا كان من الآيات المكذبة لمن ظهرت على يديه، لأنها وقعت على خلاف ما أراده المتنبئ الكذاب.

الشرط الخامس: أن لا يأتي أحد بمثل ما أتى به المتحدي على وجه المعارضة، فإن أقام الله تعالى من يعارضه حتى يأتي بمثل ما أتى به ويعمل مثل ما عمل بطل كونه نبياً، وخرج عن كونه معجزاً ولم يدلّ على صدقه، ولهذا قال تعالى ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [الطور: ٣٤] وقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ﴾ [هود: ١٣]^(١).

(تنبیه) قد يقال: ثبت بالأدلة الصحيحة أنه يظهر على يد المسيح الدجال أمور جسام، وآيات عظام، وخوارق للعادة، وما ذكر من الشروط تنطبق عليه؟

ويرد القرطبي فيقول: إن ذاك يدعي الرسالة، وهذا الدجال يدعي

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٦٩/١ - ٧١ - وانظر: مباحث في إعجاز القرآن، للدكتور

الربوبية، وبينهما من الفرق ما بين البصراء والعميان^(١).

ثم إن المسيح الدجال فيه التصوير والتغيير من حال إلى حال، وهي صفات لا تليق إلا بالمحدثات، تعالى الرب عن أن يشبه شيئاً أو يشبهه شيء ليس كمثله شيء وهو السميع البصير^(٢).

المسألة الثالثة: معجزات الرسول ﷺ:

معجزات الرسول ﷺ على ضربين:

الأول: ما اشتهر وانقرض بموت النبي ﷺ.

الثاني: ما بقي بعد وفاته ﷺ، وهو القرآن الكريم الذي تواترت الأخبار بصحته وحصوله، واستفاضت بثبوت وجوده، ووقع لسامعها العلم بذلك ضرورة، ومن شرطه - التواتر - أن يكون الناقلون له خلق كثير وجَمٌ غفير، وأن يكونوا عالمين بما نقلوه علماً ضرورياً، وأن يستوي في النقل أولهم وآخرهم وأوسطهم في كثرة العدد، حتى يستحيل عليهم التواطؤ على الكذب، وهذه هي صفة القرآن الكريم، ونقل وجود النبي

(١) قال العلماء: لا يقر مدعي النبوة الكاذب على خارقة؛ لأن الأمر يلتبس على البشر، أما مدعي الربوبية أو الألوهية فيمكن أن يقر على خارقة؛ لأن العقول تدرك كذبه، ولا يلتبس أمره على العقلاء من البشر. تعليق لفضيلة الدكتور مصطفى مسلم.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ٧٢/١.

ﷺ. فالقرآن معجزة نبينا ﷺ الباقية بعده إلى يوم القيامة، ومعجزة كل نبي انقضت بانقراضه، أو دخلها التبديل والتغيير كالطورا والإنجيل.^(١)

المسألة الرابعة: وجوه إعجاز القرآن الكريم^(٢):

تناول أوجه الإعجاز في القرآن الكريم الماوردي، وابن عطية، والقرطبي، وابن جزي، وأبو حيان. وقد اختلف الناس في إعجاز القرآن بما هو؟ فذكر الماوردي ثمانية أوجه^(٣) الثامن منها الصرفة التي اعتبرها القرطبي خارجة عن أوجه الإعجاز المعتبرة، واكتفى ابن عطية وأبو حيان بوجهين من الأوجه الثمانية، واشترك القرطبي وابن جزي في ذكر عشرة أوجه^(٤).

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٧٣/١.

(٢) من المؤلفات التي ذكرت أوجه الإعجاز في القرآن كتاب البرهان للزركشي: ٩٠/٢ - ١٢٤ - والإتقان للسيوطي: ١٠٠١/١ - ١٠٢٤ - والزيادة والإحسان لابن عقيلة: ٢٢٧/١ - ٢٨٠ تحقيق مصلح السامدي.

(٣) وذكر في كتابه أعلام النبوة عشرين وجهاً.

(٤) ما ذكره القرطبي من أوجه الإعجاز يتداخل كثير منها بعضها في بعض، فقد جعل ما يتعلق بالنظم جزءاً منه خاصاً بفصاحة القول، وجزءاً يتعلق بالنظم، وجزءاً يتعلق بالجزالة، وجزءاً يتعلق بالأسلوب، وكل ذلك يتعلق بالمنهج البياني.

ثم إن بعض هذه الوجوه التي ذكرها القرطبي وغيره لم يقع بها التحدي، وإن كانت من عند الله مثل إخباره عن أمور مغيبة في المستقبل ثم وقوعها، ومثل إخباره عن الأمم السابقة. انظر: المعجزة الكبرى القرآن لأبي زهرة: ٩١ ويضاف إلى هذا أن بعض =

وكان مجموع ما ذكروه من الأوجه هي:

الوجه الأول: هو الإعجاز والبلاغة، حتى اشتملت الألفاظ اليسيرة على المعاني الكثيرة، قال تعالى ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] قال الماوردي: جمع في كلمتين عدد حروفهما عشرة أحرف معاني كلام كثير.^(١)

يقول القرطبي: بلاغة القرآن في أعلى طبقات الإحسان، وأرفع درجات الإيجاز والبيان، بل تجاوزت حد الإحسان والإجادة إلى حيز الإرباء والزيادة.^(٢)

الوجه الثاني: البيان والفصاحة التي أعجزت الفصحاء وقصّر فيها البلغاء،^(٣) حكا أبو عبيد أن أعرابياً سمع رجلاً يقرأ ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] فسجد وقال: سجدت لفصاحة هذا الكلام.^(٤)

=الوجوه التي ذكرها لا تصلح أن تكون وجوهاً للإعجاز لأنها لا تخرج عن حدود الطاقة، ولأن كلام كثير من الناس يشتمل عليها، مثل وجه اشتماله على الحكم البالغة، وعدم الاختلاف والتناقض بين معانيه. انظر: مناهل العرفان للزرقاني: ٤١٣/٢.

(١) انظر: تفسير الماوردي: ٣٠/١ - وهذا اختيار الخطابي، وكثير من العلماء. البرهان للزركشي: ١٠١/٢.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ٧٧/١.

(٣) انظر: تفسير الماوردي: ٣٠/١ - وابن جزي: ٢٣/١.

(٤) انظر: تفسير الماوردي: ٣٠/١.

وحكى الأصمعي أنه رأى جارية بالبادية وهي تقول:
 أستغفر الله لذنبي كله قتلْتُ إنساناً لغير حِلِّه
 مثلَ غزالٍ ناعمٍ في دَلِّه فانتصف الليل ولم أصَلِّه

فقال لها: قاتلك الله ما أفصحك؟

فقالت: أتعد هذه فصاحة بعد قول الله عز وجل ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفَتْ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧] فجمع في آية واحدة بين أمرين، ونهيين، وخبرين، وإنشاءين.^(١)

وقال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] أنبأ سبحانه في هذه الآية عن الموت، وحسرة القلوب، والدار الآخرة، وثوابها وعقابها، وفوز الفائزين، وتردي المجرمين، والتحذير من الاغترار بالدنيا، ووصفها بالقللة بالإضافة إلى دار البقاء^(٢).

الوجه الثالث: النظم البديع المخالف لكل نظم معهود في لسان العرب وغيرها.^(٣)، وسماه الماوردي: الوصف الذي تنقضي به العادة حتى صار

(١) انظر: تفسير الماوردي: ٣٠/١ - والقرطبي: ٧٦/١، والقصة ذكرها القرطبي في تفسيره:

٢٥٢/١٣ - وابن الجوزي: ٢٠٣/٦.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ٧٦/١.

(٣) انظر: تفسير القرطبي: ٧٣/١ - ابن جزي: ٢٣/١. وهذا اختيار القاضي أبي بكر=

خارجاً عن جنس كلام العرب من النظم والنثر والخطب والشعر... فلا يدخل في شيء منها ولا يختلط بها مع كون ألفاظه وحروفه في كلامهم، ومستعملة في نظمهم ونثرهم.^(١)

قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [يس: ٦٩] وفي الحديث الذي أخرجه مسلم أن أنيساً أخا أبي ذر قال لأبي ذر: لقيت رجلاً بمكة على دينك يزعم أن الله أرسله؛ قلت: فما يقول الناس؟ قال: يقولون: شاعر، كاهن، ساحر. وكان أنيس أحد الشعراء، قال أنيس: لقد سمعت قول الكهنة فما هو بقولهم، ولقد وضعت قوله على أقراء الشعر^(٢) فما يلتئم على لسان أحد بعدي؛ أنه شعر، والله إنه لصادق، وإنهم لكاذبون^(٣).

وكذلك إقرار عتبة بن ربيعة أنه ليس بسحر ولا شعر لما سمع سورة (فصلت) من رسول الله ﷺ.^(٤)

وقال الوليد بن المغيرة: والله ما هو بالشعر، ولا هو بالكهانة، ولا

=الباقلائي: البرهان للزركشي: ٩٨/٢.

(١) انظر: تفسير الماوردي: ٣١/١.

(٢) أقراء الشعر: أي طرده وأنواعه.

(٣) انظر: تفسير القرطبي: ٧٣ - والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل أبي ذر: ١٩٢٠/٤.

(٤) انظر: تفسير القرطبي: ٧٣/١ و ٣٣٧/١٥. وخبره في عيون الأثر لابن قتيبة: ١٠٦/١ - ودلائل النبوة للبيهقي: ٢٠٢/٢.

بالجنون، واللّه لقد سمعت من محمد أنفاً كلاماً ما هو من كلام الإنس، ولا من كلام الجن، إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإن أعلاه لمثمر، وإن أسفله لمغدق، وأنه يعلو وما يعلو.^(١)

فإذا اعترف عتبة على موضعه من اللسان وموضعه من الفصاحة والبلاغة بأنه ما سمع مثل القرآن قط كان هذا القول مقراً بإعجاز القرآن له ولضربائه من المتحققين بالفصاحة والقدرة على التكلم بجميع أجناس القول وأنواعه.^(٢)

الوجه الرابع: الأسلوب المخالف لجميع أساليب العرب.^(٣)

الوجه الخامس: الجزالة التي لا تصح من مخلوق بحال، قال تعالى ﴿ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ﴾ [ق: ١-٢] وقال ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر: ٦٧].^(٤)

يقول ابن الحصار: وهذه الثلاثة من النظم والأسلوب والجزالة لازمة كل سورة، بل هي لازمة كل آية، وبمجموع هذه الثلاثة يتميز مسموع كل

(١) انظر: تفسير ابن عطية: ٦١/١ - وأبي حيان: ١٨/١ - والخبر أخرجه الحاكم في المستدرک، کتاب التفسیر، سورة المدثر: ٥٠٦/٢ - والبيهقي في الدلائل: ١٨٩/٢.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ٧٣/١.

(٣) انظر: تفسير القرطبي: ٧٣/١ - وابن جزي: ٢٣/١.

(٤) انظر: تفسير القرطبي: ٧٣/١.

آية وكل سورة عن سائر كلام البشر، وبها وقع التحدي والتعجيز.

الوجه السادس: أن قارئه لا يكلُّ وسامعه لا يمل، وإكثار تلاوته تزيده حلاوة في النفوس، وميلًا في القلوب.^(١)

الوجه السابع: الإخبار عن الأمور التي تقدمت في أول الدنيا إلى وقت نزوله من أمِّي ما كان يتلو من قبله من كتاب، ولا يخطئه بيمينه، كإخباره عن قصة أهل الكهف، وشأن موسى مع الخضر عليهما السلام، وحال ذي القرنين وغير ذلك من أخبار الغيب.^(٢)

الوجه الثامن: الإخبار عن المغييات في المستقبل، وما سيكون،^(٣) كقوله ﴿الْم. غَلَبَتِ الرُّومُ. فِي أَذْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [الروم: ١-٢] وقوله تعالى ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧]، وغيرها من الأخبار التي لا يمكن أن تكون إلا من عند الله، أو من عند من أوقفه عليها الله.

وهذان الوجهان عند ابن عطية هما معجزان لمن تقررت الشريعة

(١) انظر: تفسير الماوردي: ٣١/١ - وابن جزي: ٢٤/١ - وانظر نسيم الرياض في شرح شفا القاضي عياض: ٥١٣/٢ - ومناهل العرفان للزرقاني: ٤٠٥/٢.

(٢) انظر: تفسير الماوردي: ٣٢/١ - وابن عطية: ٥٩/١ - والقرطبي: ٧٤/١ - وابن جزي: ٢٣/١.

(٣) المصادر السابقة. وانظر: مناهل العرفان للزرقاني: ٣٦٧/٢.

ونبوة محمد ﷺ في نفسه^(١).

الوجه التاسع: كونه جامعاً لعلوم لم تكن فيهم آلاتها، ولا تتعاطى العرب الكلام فيها، ولا يحيط بها من علماء الأمم واحد، ولا يشمل عليها كتاب، ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].^(٢)

الوجه العاشر: الوفاء بالوعد المدرك بالحس في العيان، في كل ما وعد الله سبحانه؛ وينقسم إلى أخباره المطلقة كوعده بنصر رسوله ﷺ، وأخبار مقيدة كقوله ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣].^(٣)

الوجه الحادي عشر: ما تضمنه القرآن من العلم الذي هو قوام جميع الأنام، في الحلال والحرام، وفي سائر الأحكام، وما أرشد إليه من مكارم الأخلاق.^(٤)

الوجه الثاني عشر: الحكم البالغة التي لم تجر العادة بأن تصدر مع

(١) ورد هذا القول بأنه يستلزم أن الآيات التي لا خبر فيها بذلك لا إعجاز فيها، وهو باطل، فقد جعل الله كل سورة معجزة بنفسها. البرهان للزركشي: ٩٦/٢.

(٢) انظر: تفسير الماوردي: ٣٢/١ - وانظر: نسيم الرياض في شرح شفا القاضي عياض: ٤٧٣/٢ - ومناهل العرفان للزرقاني: ٣٤٢/٢.

(٣) انظر: تفسير القرطبي: ٧٤/١.

(٤) انظر: تفسير القرطبي: ٧٥/١ - وابن جزى: ٢٤/١.

كثرتها من آدمي.^(١)

الوجه الثالث عشر: التناسب في جميع ما تضمنه ظاهراً وباطناً من غير اختلاف، قال تعالى ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

الوجه الرابع عشر: ما فيه من التعريف بالباري جل جلاله، وذكر صفاته وأسمائه وما يجوز عليه وما يستحيل، ودعوة الخلق إلى عبادته وتوحيده، وغير ذلك مما يوحى بأنه من لدن عليم خبير.^(٢) ويرى ابن عطية أن هذا الوجه يكون معجزاً لمن قد آمن بالله وتقررت الشريعة ونبوة محمد ﷺ في نفسه.

الوجه الخامس عشر: كونه محفوظاً من الزيادة والنقصان، محروساً عن التغير والتبديل على طول الزمان.^(٣)

الوجه السادس عشر: تيسيره للحفظ.^(٤)

الوجه السابع عشر: عجز المخلوقين في زمان نزوله وبعد ذلك عن

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٧٥ / ١.

(٢) انظر: تفسير ابن عطية: ٥٩ / ١ - وابن جزي: ٢٤ / ١.

(٣) انظر: تفسير ابن جزي: ٢٤ / ١.

(٤) انظر: تفسير ابن جزي: ٢٤ / ١.

الإتيان بمثله. ^(١)

ويرى ابن عطية أن الإعجاز والتحدي إنما وقع من جهة نظمه، وصحة معانيه، وتوالي فصاحة ألفاظه، ووجه إعجازه: أن الله تعالى قد أحاط بكل شيء علماً، وأحاط بالكلام كله علماً، فإذا ترتبت اللفظة من القرآن علم بإحاطته أي لفظة تصلح أن تلي الأولى، وتبين المعنى بعد المعنى. ^(٢)

ويؤكد ابن عطية هذا المعنى بأن كفار العرب لم يمكنهم قط أن ينكروا أن رصف القرآن ونظمه وفصاحته متلقى من قبل محمد ﷺ، فإذا تُحْدِثَ إلى ذلك وعجزت فيه علم كل فصيح ضرورة أن هذا نبي يأتي بما ليس في مقدور البشر. ^(٣)

فهذه وجوه عديدة من وجوه الإعجاز، يصح أن يكون كل واحد منها إعجازاً، فإذا جمعها القرآن صار إعجازه من جميع الأوجه أبلغ في الإعجاز، وأبدع في الفصاحة والإيجاز. ^(٤)

(١) انظر: تفسير ابن جزي: ٢٤/١.

(٢) انظر: تفسير ابن عطية: ٥٩/١ - ٦٠.

(٣) انظر: تفسير ابن عطية: ٥٩/١.

(٤) اعتبر الزركشي هذا الكلام قولاً منفرداً، وقال: وذهب أهل التحقيق على أن الإعجاز وقع بجميع ما سبق من الأقوال، لا بكل واحد على انفراده، فإنه جمع ذلك كله، ولا =

المسألة الخامسة: القول بالصرقة والمنع:

وهذا القول قاله النظام وبعض القدرية، ومفاده أن الله تعالى منع العرب وغيرهم من معارضة القرآن، وصرقهم عند التحدي بمثله، فلم تحركهم أنفة التحدي، وصبروا على نقص العجز، فلم يعارضوه، وهم فصحاء العرب مع توفر دواعيهم على إبطاله، وبذل نفوسهم في قتاله.

واختلف من قال بالصرقة على وجهين:

أحدهما: أنهم صُرفوا عن القدرة عليه^(١)، ولو تعرضوا لعجزوا عنه.

والثاني: أنهم صُرفوا عن التعرض له^(٢)، مع كونه في قدرتهم لو

=معنى نسبته إلى واحدة منها بمفردة مع اشتماله على الجميع، وغير ذلك مما لم يسبق:
١٠٦/٢. قلت: والقول بأن الإعجاز وقع بجميع ذلك أدعى إلى الكمال في كلام الله،
فأي جانب أردت في كتابه العظيم كان فيه الكمال والإعجاز كان فوق كلام البشر. غير
أنه ينبغي التفريق بين أمرين:

أ - ما وقع به التحدي، وأثبت العجز للإنس والجن، وهذا موجود في جميع سور القرآن،
وهو وجه الإعجاز البياني بكل فروعه: الفصاحة، والبلاغة، والأسلوب، والنظم.

ب - وما دلّ على مصدر القرآن الكريم، وأنه ليس من عند البشر (ربانية المصدر) ولم
يقع بها التحدي، ولا يشترط أن تكون موجودة في جميع سور القرآن، مثل الإعجاز
التشريعي، والإعجاز الطبي، والإعجاز العلمي وغير ذلك.

(١) أي سلبت علومهم أو قدرتهم على المعارضة، فلو توجهوا للمعارضة لعجزوا.

(٢) أي سلبت منهم دواعي المعارضة فلم يتوجهوا لها، ولو توجهوا لاستطاعوا المعارضة.

تعرضوا له لجاز أن يقدروا عليه.^(١)

وقد رد أهل العلم هذا القول، وبينوا فسادَهُ، وأن القائلين به هم من نقصان الفطرة الإنسانية في رتبة بعض النساء - كما يقول أبو حيان - حين رأت زوجها يطأ جارية فعاتبته، فأخبر أنه ما وطئها، فقالت له: إن كنت صادقاً فاقراً شيئاً من القرآن، فأنشدها بيت شعر قاله، ذكر الله فيه ورسوله وكتابه، فصدقته، فلم ترزق من الذوق ما تفرق به بين كلام الخلق وكلام الحق.^(٢)

ومن ذلك أن إجماع الأمة قبل حدوث المخالف أن القرآن هو المعجز، فإذا قلنا أن المنع والصرفة هو المعجز لخرج القرآن عن أن يكون معجزاً، وذلك خلاف الإجماع، ومن ذلك؛ عُلِمَ أن نفس القرآن هو المعجز؛ لأن فصاحته وبلاغته أمر خارق للعادة.^(٣)

(١) انظر: تفسير الماوردي: ٣٣/١ - والقرطبي: ٧٥/١.

(٢) انظر: تفسير أبي حيان: ١٧/١، وقد وقعت هذه القصة للصحابي الجليل عبد الله بن

رواحه الأنصاري، ومن الذي قال:

شهدت بأن وعد الله حق	وأن النار مشوى الكافرينا
وأن العرش فوق الماء طاف	وفوق العرش رب العالمينا
وتحمّله ملائكة كرام	ملائكة الإله مُقَرَّبينا

انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: ٢٣٨/١ - والاستيعاب لابن عبد البر: ٢٨٧/٢.

(٣) انظر: تفسير القرطبي: ٧٥/١.

يقول ابن عطية: الصحيح أن القرآن لم يكن قط في قدرة أحد من المخلوقين، ويظهر لك قصور البشر في الفصيح منهم يضع خطبة أو قصيدة يستفرغ فيها جهده، ثم لا يزال ينقحها حولاً كاملاً ثم تعطي لآخر بعده فيأخذها بقرينة جامّة [نشطة]، فيبدل فيها وينقح، ثم لا تزال بعد ذلك فيها مواضع للنظر والبدل، وكتاب الله تعالى لو نُزعت منه لفظة، ثم أُدير لسان العرب أن يوجد أحسن منها لم يوجد.^(١)

(١) انظر: تفسير ابن عطية: ٦٠ / ١.

ومن الذين قالوا بالصرفة الشريف المرتضى من الشيعة، ونسب ذلك أيضاً إلى أبي إسحاق الإسفراييني، وإلى ابن حزم الظاهري. ومن جملة ردود العلماء على القائلين بالصرفة:

١ - أن دواعي المعارضة كانت قائمة، فالقرآن تحداهم غير مرة أن يأتوا بمثل أقصر سورة منه، بل تجاوز التحدي إلى إثارة حميتهم إلى المعارضة حين ذكر أنهم عَجَزَ عن الإتيان بمثله، ولو اتخذ بعضهم بعضاً ظهيراً. قال تعالى ﴿قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً﴾ [الإسراء: ٨٨] فكيف لم يثر حميتهم هذا التقريع الشديد، وهم مضرب المثل في الحمية والأنفة، والشوق إلى التنافس في ميادين الكلام.

٢ - أن القرآن أثار حفاظهم وسفّه عقولهم وعقول آبائهم، ونعى عليهم الجمود والجهالة والشرك فكيف يسكتون بعد هذا التقريع والتشنيع؟!

٣ - أن القول بالصرفة لو كان صحيحاً لرجع العرب إلى كلامهم القديم الذي قالوه، ولقارنوه بالجديد وعقدوا بينه مقارنة، ولقارنوا بينه وبين القرآن، ثم لوجدوا أنهم بعد نزول القرآن أقل فصاحة وبلاغة من قبله، وهذا لم يكن.

.....

٤ - أن شهادة أساطين البلاغة والفصاحة فيهم قالوا الحق واعترفوا بإعجاز القرآن في حالات تخليهم عن عنادهم وضلالهم.

٥ - أن قوله تعالى ﴿قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً﴾ دليل على عجزهم مع بقاء قدرتهم، لأنهم لو سلبوا القدرة لم يبق فائدة في اجتماعهم.

٦ - أن القول بالصرقة يفضي إلى زوال الإعجاز بزوال زمان التحدي، وهذا خلاف إجماع الأمة، حيث أجمعت على بقاء معجزة الرسول العظمى وهي القرآن.

انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي: ٩٤/٢ - والمعجزة الكبرى القرآن: لأبي زهرة: ٧٥ - ٨٦ - ومناهل العرفان للزرقاني: ٤١٤/٢ - ٤١٩ - ومباحث في إعجاز القرآن للدكتور مصطفى مسلم: ٥٢ - ٦٢.

الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخراً، والشكر له ظاهراً وباطناً، دائماً وأبداً،
والصلاة والسلام على من أرسله الله بالخير بشيراً، وعلى آله وصحبه
وسلم تسليماً كثيراً، وبعد:

فما سبق جولة في بطون العديد من المصنفات، استغرقت مني ما
يقرب من نيف وثلاث سنين، بذلت خلالها من الجهد ما الله به عليم، ولا
شك أن هذه الجولة الطويلة في بطون المصنفات والمراجع، والعيش مع
العلماء بمعايشة سيرتهم وتتبع أخبارهم، ثم تكرار النظر وإدامته في
مقدمات تفاسير من شملتهم الفترة المقررة لهذا البحث من المفسرين، كل
تلك الأمور جعلتني أخرج بنتائج عديدة ولله الحمد، وربما أعجز عن
سردها هنا، وهي في أماكنها من البحث لا يعجز القارئ من الوقوف
عليها، إذ العبارة المستخدمة تبين ذلك بيسر ووضوح، وأذكر من تلك
النتائج ما يلي:

- إن نشأة العلوم الإسلامية كانت مواكبة للدعوة، على خلاف ما
يذكره جل المصنفين من تأخره إلى القرنين الثاني والثالث، فرسول الله ﷺ
منذ أن صدع بوحى الله تبارك وتعالى، وتحدث عن نزول الآيات، نشأ علم
نزول الوحي، وعلم أسباب النزول، نشأ علم صفة حال النبي ﷺ حين
نزول الوحي عليه، وغير ذلك من العلوم التي نشأت فيما بعد مواكبة

للدعوة.

- تمت الكتابة في جملة من علوم القرآن في عهد النبي ﷺ، وسجل الصحابة كثيراً من الذي تلقفوه من في رسول الله ﷺ فيما يتعلق بالآية ونزولها وترتيب الآيات وغير ذلك، ونقصد بالكتابة التسجيل من إملاء رسول الله ﷺ أو إملاء أحد الصحابة.

أما تدوين تلك العلوم، أعني نقل تلك المعلومات المكتوبة من قبل الصحابة، وترتيبها، فقد تأخر إلى القرن الثاني الهجري، وكذا التصنيف، وهو التدوين بعد إدخال عناصر جديدة.

- إن النصوص المنقولة إلينا تؤكد أن أول من استعمل مصطلح علوم القرآن هو الإمام الشافعي رحمه الله تعالى.

- إن الاهتمام بالتصنيف الموضوعي في علوم القرآن، والتأليف فيه، كان متقدماً على التصنيف الموسوعي، والذي نقصد به جمع الحديث عن أكثر من علم في تصنيف واحد، وكان أول من صنف فيه هو الحارث المحاسبي.

- إن التصنيف الموسوعي في علوم القرآن وصل إلى الذروة في العقد الثاني من القرن الثامن الهجري، وذلك حين صنف السيوطي كتابه التحرير والإتقان.

- إن ثلة من أهل العلم المتخصصين في عصرنا الحالي استطاعوا أن

يقدموا بحوثاً جادة في جملة من الموضوعات الهامة في علوم القرآن، وأن لأقسام الدراسات العليا في الجامعات المتخصصة دور كبير في تطوير هذا العلم ونمائه.

- إن مقدمات التفاسير احتوت مادة علمية قيمة، لم يعتمد منها المصنفون في علوم القرآن إلا القليل، كما أن تلك المقدمات قد احتوت آراء المفسرين في كثير من المسائل والموضوعات وهي آراء من الأهمية بمكان، ورغم ذلك لم توضع للبحث والنقاش كما ينبغي.

- إن توزيع مادة المقدمات ونثرها حسب الموضوعات في هذا البحث وضح لنا نشأتها، وأظهر لنا تطور علوم القرآن ومباحثه عند المفسرين، وذلك لأن المفسر قد ضمن مقدمته رأيه في بعض المسائل، فجاء اللاحق ليتابع السابق فيما قاله وأثبتته، وليستدرك عليه ما لم يقله مما هو مطلوب قوله، وهو أمر يسد حاجة القارئ ويغنيه من الرجوع إلى المقدمات نفسها.

- إن المفسرين تأثر بعضهم ببعضهم في ذكر الموضوعات التي تذكر في المقدمة، كما تأثروا في ذكر أدلة تلك الموضوعات المطروقة، ولهذا لم يتطور هذا الفن كثيراً بالمقارنة بالعلوم الأخرى.

- إن أكثر الموضوعات التي أولاها المفسرون اهتمامهم هي تلك الموضوعات المتعلقة بأصول التفسير، وأنواعه، ومراتب المفسرين، وجمع القرآن وتدوينه، مع الاهتمام الخاص بموضوع الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها، وكذا فضائل القرآن.

- إن تفسير الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها، بسبع قراءات قرآنية هو الأقرب والأصح في اعتقادي، إذ هو الموافق للأحاديث والآثار الواردة، كما أنه هو التفسير الذي يسلم من الاعتراضات التي ترد على غيره من التفسيرات.

وغير ذلك من النتائج التي لا يعدم الناظر في هذا البحث من الوقوف عليها.

وأخيراً يعلم الله أنني بذلت ما في وسعي من الوقت والجهد لتقديم ما أرجو أن يكون حلقة في سلسلة هذا العلم النافع، واجتهدت قدر معرفتي لتحقيق نتائج مرضية، ويبقى جهد البشر معرضاً للنقص والقصور، فأرجو الله أن يوفقني لتعديل ما قد جانبه الصواب، وأن يرشدني لتقديم الأفضل والأحسن في المستقبل بعونه ومَنِّه وفضله، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.